مشايخ الكليني وتلامذته

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم



مشايخ الكليني وتلامذته

بحث رجالي

مشايخ الكليني

وتلامذته

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

سرشناسه	: هاشم، عادل، ١٩٨١- م.
	Hashim, Adil
عنوان و نام پديدآور	: مشايخ‌الكليني و تلامذته: بحث رجالى/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر	: تهران : موسسة‌الصادق عليه السلام للطباعة والنشر، ١٤٤٣ ق.= ٢٠٢٢ م.= ١٤٠١.
مشخصات ظاهرى	: ٢٠٤ ص.
شابک	: ٩٧٨-٦٢٢-٧٦٦٩-٧٥-٦
وضعيت فهرست نويسى	: فيپا
يادداشت	: زبان: عربى.
يادداشت	: كتابنامه: ص. [١٦٨] - ١٨٢؛ همچنين به صورت زيرنويس.
موضوع	: حديث -- علم‌الرجال
	Hadith -- *Ilm al-Rijal
	محدثان شيعه
	Hadith (Shiites) -- Authorities
رده بندى كنگره	: BP١١٤
رده بندى ديويى	: ٢٩٧/٢٦٤
شماره كتابشناسى ملى	: ٨٨٥٠٣٦٥

اين كتاب با كاغذ حمايتى منتشر شده است

مشايخ الكليني وتلامذته

بحث رجالي

تأليف: الشيخ عادل هاشم

الطبعة: الاولى، ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢م - ١٤٠١ش

القطع: وزيري

المطبعة: الصادق عليه السلام

عدد النسخ: ٧٥٠ نسخة

عدد الصفحات: ٢٠٤ صفحة

ردمک: ٦-٧٥-٧٦٦٩-٦٢٢-٩٧٨

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر



مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأسفل - رقم B٤٠

موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)

ايران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجيدى

موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (٠٠٩٨٢١)



الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام

على نبيّنا الخاتم محمد وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة من الأبحاث الرجالية المتعلقة بمشايخ الكليني وتلامذته وقع الحديث فيها بيننا وبين جمع من طلبة البحث الخارج في ضمن الحديث في الكتب الأربعة، ونظراً لأهمية هؤلاء المشايخ والتلامذة للكليني ووقوعهم في اسانيد الروايات وطرق الكتب والمصنفات صار العزم على افرادها بالبحث والتحقيق والطباعة، فكان هذا الذي بين يديكم.

راجين من الله تعالى ان تكون محل استفادة الدارسين في علم الرجال.

ومن الله نستمد العون والتوفيق، إنه خير معين.

والحمد لله ربّ العالمين.

الحديث عن مشايخ الكليني وتلامذته: (١)

كان عصر الكليني من أكثر العصور ازدهاراً من ناحية الحديث وتنوّعه في الفقه والتفسير والعقائد والأخلاق وغيرها، وبضمّ كثرة رحلات الكليني وتعدّدها بين الأمصار والبلدان من قم والرّي ونيسابور والكوفة وبغداد سعياً وراء الحديث ومشايخه وحتّى الشّام وغيرها، تحصلت لديه مجموعةٌ كبيرةٌ من الرّوايات ومتنوعة كذلك انعكست في كتابه الجامع لجملة من علوم الإسلام وهو كتاب الكافي.

أمّا مشايخ الكليني فهم:

الاول: أحمد بن إدريس أبن أحمد أبو علي الأشعري:

والرّجل من مشايخ الكليني (ﻃﺎﺏ ﺛﺮﺍﻩ)، وقد روى عنه في أكثر من خمسمائة رواية، مصرّحاً باسمه تارةً وبكنيته تارةً أخرى، مضافاً إلى وقوعه في عِدّة الكافي التي روى عنها الكليني عن الأشعري، والرّجل من الثقات كما صرّح بذلك النجاشي حيث ترجم له في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

---

(١) استعرض مشايخ الكليني غير واحد كما عن المحدث النوري في خاتمة مستدرك الوسائل الجزء الثالث: في مايتعلق بكتاب الكافي الصفحة:٤٩٥ وان كان بصورة غير مرتبة،بينما ذكرتهم لجنة تحقيق كتاب الكافي في دار الحديث في الصفحة: ٤٥ ومابعدها بصورة مرتبة اكثر،وكذا فعل غيرهم .

كان ثقةً فقيهاً في أصحابنا، كثير الحديث، صحيح الرّواية له كتاب نوادر، إلى أن قال: مات أحمد بن إدريس بالقَرعاء سنة ستّ وثلاثمائة في طريق مكّة على طريق الكوفة(١).

الثاني: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البَرقي:

أحمد هذا هو حفيد أحمد بن محمّد بن خالد البرقي المحدّث المعروف، وهو والد علي بن أحمد الذي هو شيخ الصدوق، وهو من مشايخ الكليني (رحمه الله)، وروى عنه الكليني في الكافي في عِدّة موارد مصرّحاً باسمه(٢)، كما أنّه من رجال عُدّة الكليني الذي يروي عنهم عن البرقي كما ذكر العلامة الحلّي في خلاصة الأقوال.

الثالث: أحمد بن محمّد بن سعيد بن عُقدة الحافظ الهمداني:

وردت لإبن عُقدة في الكافي عِدّة روايات، والرّجل ترجم له أعلام الرّجال من المتقدّمين كالنجاشي الذي وصفه في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول: هذا رجلٌ جليلٌ من أصحاب الحديث، مشهور بالحفظ، والحكايات تختلف

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٩٢: رقم ٢٢٨.

(٢) أُنظر: الكافي: كتاب الصلاة: باب تقديم النوافل وتأخيرها وقضائها وصلاة الضحى: الحديث ٥٦٠٥، كذلك: باب الزكاة: باب فضل الصدقة: الحديث ٦٠٠٥، وكذلك: كتاب الحج: باب من يشرك قرابته وأخوته في حجته: الحديث ٧١١٤، وغيرها من الموارد الأخرى.

عنه في الحفظ وعظمه، وكان كوفياً زيدياً جاروديا وعلى ذلك حتّى مات، وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم، ومداخلته إيّاهم، وعِظم محلّه وثِقته وأمانته[١].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: وأمره في الثّقة والجلالة وعِظم الحفظ أشهر من أن يُذكر[٢].

وكذلك ترجم له الذّهبي بالقول:

طلب الحديث سنة بضعٍ وستين ومائتين، وكتب منه ما لا يُحدّ ولا يُوصف عن خلقٍ كثيرٍ بالكوفة وبغداد ومكّة[٣].

وقد مات ابن عُقدة سنة ٣٣٣ للهجرة كما أشار إلى ذلك النّجاشي[٤].

الرابع: أحمد بن محمّد العاصمي:

وهو من أجلاء مشايخ الكليني (طاب ثراه)، روى عنه وصية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) لأصحابه قائلاً: أحمد بن محمّد بن أحمد الكوفي، وهو العاصمي[٥].

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٩٤: رقم ٢٣٣.

(٢) أُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٧٣: رقم ٨٦ .

(٣) أُنظر: الذهبي: سيرة أعلام النبلاء: الجزء ١٥: صفحة ٣٤١.

(٤) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٩٥: رقم ٢٣٣.

(٥) أُنظر: الكليني: الكافي: كتاب الروضة: الحديث ١٤٨١٨.

وترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

وهو ابن أخي ابن الحسن علي بن عاصم المحدّث، يُقال له العاصمي، كان ثقةً في الحديث، سالماً خيّراً، أصله كوفيٌ وسكن بغداد، روى عنه الشّيوخ الكوفيين[١].

الخامس: أحمد بن مهران:

من مشايخ الكليني الّذين روى عنهم في كثيرٍ من الموارد بلغت بحسب ما أشار إليه سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) اثنين وخمسين مورداً، فقد روى عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني محمّد بن علي، وروى عنه في جميع هذه الموارد محمّد بن يعقوب (رحمه الله)[٢].

وأمّا الحديث من جهة وثاقته وضعفه فلم يتعرّض لحاله وترجمته النّجاشي والشيخ الطوسي (قدّس سرّهما)، والظّاهر من جهة أنّه ليس بصاحب كتاب أو مصنّف، ومع ذلك فقد ذهب الوحيد (قدس سره) إلى الاعتماد عليه وعلّل ذلك من جهة ترحّم الكليني عليه في غير موردٍ[٣]، مضافاً إلى إكثاره الرّواية عنه، فبذلك

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٩٣: رقم ٢٣٢.

(٢) أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء الثالث: صفحة ١٤٠: رقم ٩٨٨.

(٣) راجع: الكافي: كتاب الحجّة: باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية: الحديث ١١٤٧، وباب مولد الزّهراء (عليها السلام): الحديث ١٢٤٦.

تكون هذه قرائن على وثاقة الرّجل في الحديث[١].

ولكن تقدّمت الإشارة في مباحثنا الرّجالية في ألفاظ التوثيق أنّ الترحّم بنفسه لا يدلّ سوى على أنّ المُترحَّم عليه مورد عناية المُترحِّم، وهو تعبيرٌ شائعٌ عند المسلمين يستعملونه لإظهار التراحم والمودّة بينهما، ولا دلالة فيه لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ على الوثاقة في الحديث، فإنّ وثاقة الحديث شيءٌ آخر وهي مطلبٌ علميٌ قائم على أُسس ومبادئ مختلفة عن الترحّم الّذي هو مدلولٌ أخلاقيٌ بحت لا علاقة له بالعلم.

وأمّا كثرة الرّواية فقد تقدّم أيضاً في مباحثنا الرّجالية في ألفاظ التوثيق أنّ كثرة الرّواية الصحيحة يمكن أن تحمل قيمةً احتماليةً معتداً بها يمكن أن تساهم بتراكم الاحتمالات مع القرائن الأخرى في بناء الاطمئنان بوثاقة الرّاوي في الحديث والوثوق بصدور الرّواية من المعصومين (عليهم السلام).

وأمّا نفس كثرة الرّواية فإنّها لا تدلّ على شيءٍ؛ لافتقارها عنصر أساسي في الدلالة وهو صحّة الرّوايات المروية، والصحّة فرع ثبوت وثاقة الرّاوي أو الوثوق بوثاقته وصدور مروياته، ولا تصلح كثرة الرّواية أن تكون دليلاً على صحّة الرّوايات ووثاقة الرّاوي في الحديث، هذا من جانبٍ.

(١) أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء الثالث: صفحة ١٤٠: رقم ٩٨٨.

ومن جانبٍ آخر :

فمع الاغماض عمّا تقدّم من المناقشة في قرينية الترحّم وكثرة الرّواية والقول بدلالتهما على وثاقة أحمد بن مهران في الحديث، فمع ذلك تتعارض هذه القرائن الظاهرة على في الوثاقة كما هو المدّعى مع تصريح ابن الغضائري في كتابه بكون الرّجل وإن روى عنه الكليني في الكافي ولكنّه ضعيفٌ(١).

وحيث أنّ المختار -كما هو الصّحيح- ثبوت نسبة الكتاب لإبن الغضائري مضافاً إلى وثاقة الرّجل في الحديث، فالمتحصّل الاعتماد على تقييماته ومنها ما ورد في المقام، وبالتّالي فيتعارض التوثيق -على تقدير تماميته وإن كان ليس بتامٍّ- مع التضعيف.

فالنتيجة: أنّ أحمد بن مهران لم يثبُت له توثيق في الحديث.

السادس: إسحاق بن يعقوب الكليني:

قيل بأنّه أحد مشايخ الكليني (طابَ ثراه)، ولكن بعد التتبّع لم نظفر برواية لمحمّد بن يعقوب الكليني عن إسحاق بن يعقوب الكليني في كتاب الكافي، فبالتّالي ليس الرّجل من مشايخ الكليني المقصودين بالبحث وإن اُدّعي ذلك.

نعم، ورد الرّجل في سند جملة من الكتب كما في كتاب الغيبة للشيخ الطوسي (قدّس سرّه)، حيث روى عن محمّد بن يعقوب الكليني عن اسحاق بن

(١) اُنظر: ابن الغضائري: كتاب الرجال: صفحة ٤٢ رقم ١٥.

يعقوب الكليني[١]، وكذلك روى الشيخ الصّدوق (قدس سره) في إكمال الدّين بسنده عن محمّد بن يعقوب عن إسحاق بن يعقوب حديثاً يتضّمن التوقيع بخطّ مولانا صاحب الزّمان (عليه السلام) كان جواباً عمّا سأل عنه إسحاق بن يعقوب لجملةٍ من المسائل أشكلت عليه، فسأل محمّد بن عثمان العمري (رضوان الله تعالى عليه) أن يوصلها للإمام (عليه السلام) ويُعيد له الجواب.

فقال إسحاق بن يعقوب:

سألت محمّد بن عثمان العَمري أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليَّ، فورد التوقيع بخطّ مولانا صاحب الزّمان (عليه السلام):

أمّا ما سألت عنه أرشدك الله وثبّتك،........ إلى أن قال: وأمّا الحوادث الواقعة فأرجعوا فيها إلى رُواة أحاديثنا فإنّهم حجّتي عليكم وأنا حجّة الله، وفي آخر التوقيع: السّلام عليك يا إسحاق بن يعقوب الكليني[٢].

وتقريب الاستدلال على وثاقة إسحاق بن يعقوب من هذا التوقيع هو تضمّنه للدّعاء الحسن له، وهذا كاشفٌ عن إخلاصه وجلالته وعلو رتبته[٣].

مضافاً إلى أنّه أخو محمّد بن يعقوب الكليني صاحب الكافي، وكذلك المنقول عنه أمرٌ مهمٌّ وخطيرٌ فلا يمكن أن لا يكون ثقةً في الحديث.

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الغيبة: صفحة ٢٩٠.

(٢) أُنظر: الشيخ الصدوق: كمال الدين: الجزء الثاني: صفحة ٤٨٣: الحديث الرابع.

(٣) أُنظر: الكليني: الكافي: مقدمة تحقيق طبعة دار الحديث: صفحة ٤٧.

ويمكن المناقشة في هذا التقريب من وجوه:

الوجه الاول:

أنّه لا دليل على أخوّته لصاحب الكافي، فلم نجد أحداً أدّعى ذلك حينما تعرّضنا لحياة الشيخ الكليني وأسرته وأخواله وآبائه، فلا دليل على أنّ الرّجل أخو صاحب الكافي، بل هو مجرّد احتمال ناشئ من تشابه الأسماء ولا يبني العقلاء على مثل هذا الاحتمال ما لم يُدعَم بقرينةٍ وشاهدٍ ومؤيّدٍ.

الوجه الثاني:

أنّه لم يكن من مشايخه المعتمدين الّذين يكثر الرّواية عنهم، بل لا رواية عنه أصلاً، ولو كان ممّن له علاقةً بالكليني لروى عنه ولو روايةً واحدةً في الفقه أو الأصول مع دعوى أنّه أخوه وما يستتبع ذلك من الملازمة لسنواتٍ وعقودٍ كما هو واضح.

الوجه الثالث:

أنّ هذا التوقيع والخبر ينقله نفس إسحاق بن يعقوب وفيه توثيق له، فلا يمكن قبول ذلك، فإنّ المعروف في علم الرّجال عدم الاعتداد بتوثيق الرّجل لنفسه كما هو واضحٌ.

الوجه الرابع:

أنّ الرّجل مهملٌ في كتب الرّجال، فكيف عزف الأعلام عن الترجمة له مع ما نقله من توقيعٍ مهمٍّ عن الإمام الحجّة (عليه السلام)؟

وما ذلك العزوف إلا من جهة عدم معرفة حاله وخصائصه وسِماته، وهي تمنع عن القول بوثاقته بوجه.

فالنتيجة:

أنّ اسحاق بن يعقوب مهملٌ في كتب الرّجال، لم يثبّت له توثيق في الحديث، بل هو ليس من مشايخ الكليني المبحوث عنهم في كتاب الكافي.

السّابع: إسماعيل بن عبد الله القرشي:

وردت رواية الكليني عنه في موردٍ واحدٍ، وهو الحديث الوارد في الرّوضة من الكافي في الرؤيا، حيث ذكر الكليني:

إسماعيل بن عبد الله القرشي قال: أتى إلى أبي عبد الله (عليه السلام) رجلٌ فقال له: يا بن رسول الله، رأيت في منامي كأنّي خارج من مدينة الكوفة في موضع أعرفه وكأنّ شبحاً من خشبٍ أو رجلاً منحوتاً من خشبٍ على فرسٍ من خشبٍ يلوح سيفه وأنا أشاهده[1].

ولكنّ الصّحيح أنّ الرّجل ليس من مشايخ الكليني الذين روى عنهم بلا واسطةٍ، بل التدقيق في الرّواية يُظهر أنّ الكليني أوردها مرسلةً عن إسماعيل بن عبد الله هذا، وهو يروي الحادثة عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وطريقة الكليني إيراد

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الروضة: جزء ١٥: صفحة ٦٦١: حديث ١٥٢٦٣: طبعة دار الحديث.

تمام السّند والابتداء بشيخه المباشر والانتهاء بمن يروي عن الإمام (عليه السلام) مباشرةً، فمن الواضح أنّ سلسلة السّند بين الكليني الّذي هو من الطّبقة التّاسعة وأصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) الّذين هم من الطّبقة الخامسة لابدّ أن تضمّ أربعة طبقاتٍ على الأقل عادةً، واقتصارها في المقام على إسماعيل بن عبد الله لا يدع مجال للشكّ في الإرسال.

ويعضُد ذلك:

اشتراك اسم اسماعيل بن عبد الله بين جملة من الرّواة ممّن روى عن الإمام الصّادق (عليه السلام) وهم من قريش كذلك.

فالنتيجة: أنّ اسماعيل بن عبد الله القرشي ليس من مشايخ الكليني.

الثّامن: حبيب بن الحسن:

بعد تتبّع روايات الكافي لم نجد أكثر من موردٍ واحدٍ روى فيه الكليني عن حبيب بن الحسن، عن محمّد بن الوليد، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال:

قال أمير المؤمنين: يُقطَع سارق الموتى كما يقطع سارق الأحياء[1]، وكذلك في باب حدّ السّاحر[2]، وإن أُدّعي أكثر من ذلك، ولكن لم نقف عليها بالمقدار

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء السابع: باب حد من سرق: صفحة ٢٢٩: الحديث الرابع.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء السابع: باب حدّ الساحر ٦٢: الحديث الثالث

الّذي بحثنا فيه.

نعم، روى هذه الرّواية الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتابه الاستبصار بسنده عن محمّد بن يعقوب بمعية تمام سند الكليني[١]، وكذلك أوردها في كتابه الآخر تهذيب الاحكام[٢].

وأمّا الكلام في حال الرّجل من جهة الوثاقة:

فلم يقم عليها دليلٌ واضحٌ ولا قرينةٌ معتبرةٌ نافعةٌ مشفوعةٌ بشاهدٍ أو مؤيّدٍ، ولكن مع ذلك فقد ذكر البعض في توجيه وثاقته في الحديث بأنّه من مشايخ ثقة الإسلام الكليني، وكذلك من مشايخ والد الصّدوق (رحمه الله)، وعليه فاتفاق كلا العَلْمين في الرّواية عن الرّجل كاشفٌ عن حسن حاله واعتماد ما يرويه[٣].

ولكن هذا الكلام لا يمكن المساعدة عليه:

بل ولا دلالة لرّواية الكليني والصّدوق الأوّل على وثاقة من يروون عنه بوجهٍ، فإنّه لم يصل إلينا تعهّد منهم أنّهم لا يروون إلا عن ثقةٍ أو إذا اتّفقوا على الرّواية عن شخصٍ فهو ثقةٌ، وقد كان الأعلام المتقدّمين يروون عن الثّقة

(١) أُنظر: الطوسي: الاستبصار: الجزء الرابع: صفحة ٢٤٥: باب حدّ النباش: حديث ٩٢٧.

(٢) أُنظر: الطوسي: تهذيب الأحكام: الجزء العاشر: صفحة ١١٥: حديث ٤٥٨.

(٣) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: صفحة ٤٨: مقدمة تحقيق طبعة دار الحديث.

والضّعيف والمجهول والمهمل، ولم يكن ذلك خدشٌ فيهم خصوصاً مع الواسطة بينهم وبين الضّعيف أو المخدوش أو مجهول الحال.

نعم، الإكثار من الرّواية عن الضُّعفاء واعتماد المراسيل والمجاهيل كانت من الأمور الّتي يتجنّبها الأعلام لخدشها بحال الرّاوي كما هو واضحٌ.

فالنّتيجة:

أنّه لم يقم وجهٌ معتبرٌ ولا دليل ولا قرينه تورث الاطمئنان بوثاقة حبيب بن الحسن وإن اشترك مع غير واحدٍ.

التّاسع: الحسن بن خفيف:

وردت روايةٌ واحدةٌ -بالمقدار الّذي تتبّعنا فيه كتاب الكافي للكليني- عن الحسن بن خفيف في الأصول في باب مورد الصّاحب (عليه السلام)، حيث روى الكليني بسنده عن الحسن بن خفيف عن أبيه قال:

بُعِث بخدمٍ إلى مدينة الرّسول (عليه السلام) ومعهم خادمان وكُتِب إلى خفيف أن يخرج معهم، فخرج معهم، فلمّا وصلوا إلى الكوفة شرب أحد الخادمين مسكراً، فما خرجوا من الكوفة حتّى ورد كتاب من العسكر بردّ الخادم الّذي شرب المسكر وعُزِل عن الخدمة[١].

ونقل الرّواية السيّد هاشم البحراني في مدينة المعاجز بصورةٍ أخرى بعض

(١) اُنظر: الكليني: الكافي: الأصول: الجزء الثاني: صفحة ٦٧١ ـ ٦٧٢: الحديث ١٣٧٧.

الشيء ونصّ ما نقله:

عنه في عيون المعجزات قال:

رُوي عن الحسن بن خفيف عن أبيه قال: حملت حرماً من المدينة إلى النّاحية ومعهم خادمان، فلمّا وصلنا إلى الكوفة شرب أحد الخَدم مسكراً في السّر ولم نقف عليه، فورد التوقيع بردّ الخادم الذي شرب المسكر، فرددناه من الكوفة ولم نخدمهم به[١].

وقد صنّف السيّد البحراني (قدس سره) هذه الرّواية تحت عنوان علمه (عليه السلام) بالغائب[٢]، وقد اعتبرها البعض الآخر من جملة كرامات الإمام الحجّة (عليه السلام)[٣]، وأنّ خفيف هذا من وكلاء الإمام الحجّة (عجل الله تعالى فرجه الشريف).

ولكن هناك جملةٌ من الأمور تمنع من الأخذ بهذه الرّواية منها:

الامر الاول:

الاضطراب الواضح في المتون المنقول بها، فلم يرد في أصلها كون المحمول حَرماً ولا أنّهم من بلدة العسكر، ولكن الكاشاني (قدس سره) في الوافي حمله على أنّه بُعِث من العَسكر، والسيّد البحراني حمله على أنّهنَّ حرماً.

---

(١) أُنظر: السيّد هاشم البحراني: مدينة المعاجز: الجزء الثامن: صفحة ١٣٨.

(٢) أُنظر: السيّد هاشم البحراني: مدينة المعاجز: الجزء الثامن: صفحة ١٣٨.

(٣) أُنظر: الشيخ علي الكوراني: معجم أحاديث الإمام المهدي (عليه السلام): الجزء الرابع: صفحة ٤٣٠.

الامر الثاني:

أنّ الوارد في أكثر من نسخة من الكافي ثلاث نُسخ أنّه الحسين بن خفيف لا الحسن بن خفيف[1]، فهذا يُثير الشكّ في أصل الرّاوي.

الامر الثالث:

أنّه قد ورد في أصل الكافي وفي كلّ النُّسخ الّتي قوبلت به في طبعة دار الحديث -وعددها ما يقارب السّبعين نسخةً -أنّ الوارد "مدينة الرّسول (عليه السلام)"، وهذا التّعبير غير متعارفٍ في المكاتبات والمصنّفات، وأنّ المصنّف يعبّر بذلك عن النّبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، ولكن في المطبوع من النُّسخ السابقة ورد (صلى الله عليه وآله).

الامر الرابع:

أنّ الحسن بن خفيف بنفسه مهمل في كتب الرجال والتراجم، فلم يُترجَم له في كتب التراجم والأحوال، وبالتّالي فلا ثبوت لوثاقته.

الامر الخامس:

الظّاهر أنّ الحسن بن خفيف ليس من مشايخ الكليني أصلاً، بل لعّله قد نقل له هذه القصّة مشافهةً فأدرجها في كتابه، ولعّله غير ذلك.

---

(١) اُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثاني: صفحة ٦٧١: الحديث ١٣٧٧: هامش رقم ١٥: طبعة دار الحديث.

الامر السادس:

أنّ الرّواية مع ما فيها من مشاكل تقدّمت لا يصحّ الاستناد إليها للقول بدلالتها على علمه (عليه السلام) بالغائب، ولا كونها من معجزاته (عليه السلام).

العاشر: الحسن بن علي العلوي:

وكذلك يقال له الحسن بن علي الدينوري العلوي، روى عنه الكليني في غير موردٍ كما تتبّعناه في الكافي[1].

نعم، ورد في رواية عن سهل بن جمهور في الكافي[2] بعنوان الحسين بن علي العلوي، ولكن لا يبعد وقوع التصحيف هنا، وذلك للتشابه الكبير في رسم كل من الحسن والحسين.

ولكن مع التعرّض له من غير واحدٍ من الأعلام إلا أنّه لم يُصرَّح بوثاقته، فالرّجل من هذه النّاحية مهملٌ.

ومع ذلك فقد استفاد البعض وثاقته في الحديث من عِدّة قرائن:

أولاً: كونه شيخٌ للكليني (رحمه الله).

ثانياً: كونه شيخ لوالد الصّدوق (رحمه الله).

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: باب مولد الصاحب (عليه السلام): صفحة ٥١٤: حديث ١٨ : وكذلك الجزء الثالث: صفحة ٦١ : باب صفة التيمم الحديث السادس.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: كتاب الحجة ٤: باب من عرف إمامه ٨٤: حديث ٦ .

ثالثاً: اعتماد رواياته في الكتب الأربعة.

رابعاً: كونه من أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام).

خامساً: عدم وجود المضعِّف له.

سادساً: انتسابه للشّجرة العلوية المباركة، فكل ذلك يُشير إلى جلالته وسمو قدره[1].

وفي الجميع نظرٌ:

أمّا الأوّل والثّاني فلا دلالة لشيخوخة الرّجل للكليني ووالد الصّدوق على وثاقته بوجهٍ؛ لأنّهم -كما تقدّم- لم يتعهدوا ولم يُعرَفوا في الطائفة من جهة أنّهم لا يروون إلاّ عن ثقةٍ، بل رووا عن الثّقة وغيره من الضُّعفاء والمجاهيل والمهملين في التراجم وكتب الرّجال.

وأمّا الثّالث:

فقد تقدّم الكلام مفصلاً في أنّه لا دليل على وثاقة كلّ من ورد الكتب الأربعة، وهي مجرّد دعويٍ أُطلِقت من البعض، لا تستند أصلاً إلى دليلٍ.

وأمّا الرّابع:

فهو مبني على الخلط بين دلالة الصُّحبة المذكورة في كتب أهل الرّجال -كالشيخ الطوسي (قدس سره)- على المصاحبة وكون الموصوف بها خليلٌ للإمام

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: مقدمة التحقيق: صفحة ٤٨: طبعة دار الحديث.

والذي يقتضي الوثاقة في الحديث، وبين ما هو الصحيح من كون المراد من الصُّحبة عند أهل الرّجال الإشارة الى الطبقة والمقطع الزماني الذي عاش فيه الرّاوي بلحاظ حياة الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، وقد فصّلت الحديث في ذلك فيما تقدّم -وكذا في كتابنا رجال الطوسي وكتابنا طبقات الرواة-فراجع.

وأمّا الخامس:

فإنّ الوثاقة في الحديث أمرٌ وجوديٌ يحتاج إلى دالٍ يدل عليه، وليس معنى الوثاقة عدم المِضعّف -أي أمر عدمي-، فالكلام في المقام مبنيٌ على الخلط بين هذين الأمرين.

وأمّا السّادس:

فلا دلالة للانتساب للشّجرة العلوية المباركة على الوثاقة في الحديث بوجهٍ، فإنّه وإن طرق أسماعنا في الأيام الأخيرة إلى دعوى وذهاب البعض لذلك، ولكن لا عبرة بهذا المعنى، بل لا عبرة بما قيل في ذلك أصلاً، لأنّه لا وجه له أصلاً ولا يمكن الالتزام به.

نعم، في جميع ما تقدّم مجموعاً من القرائن قيمةٌ احتماليةٌ في مقام بناء الاطمئنان بالوثاقة، ولكن بمجموعها لا تصل بنا إلى الوثوق بوثاقة الرّجل.

فالنتيجة: أنّ الرّجل لم تثبُت وثاقته في الحديث.

الحادي عشر: الحسن بن علي الهاشمي:

روى الكليني عنه في جملة من الموارد في كتاب الصّيام في صوم عرفة

وعاشوراء[١].

إلا أنّنا بعد التتبّع في كتب الرّجال لم نظفر بالمقدار الّذي بحثنا فيه على توثيقٍ له، إلا أنّه مع ذلك فقد اُدّعي أنّه ثقةٌ، مشهورٌ، ترجم له الخطيب البغدادي[٢]، وابن الجَوزي[٣]، والذّهبي[٤][٥].

ولكن فيما تقدّم نظرٌ بل مناقشةٌ واضحةٌ:

أمّا أولاً: فلا وضوح -فضلاً عن الشهرة- لوثاقة الرّجل عند الطائفة الحقّة، بل مجهولية حاله واضحةٌ عند الأعلام فراجع.

وثانياً: أنّ الترجمة لشخص -سواء عند العامّة أو الخاصّة- لا تساوق الوثاقة بوجه، فإنّ التضعيف أيضاً ترجمة للرّاوي.

وبعد تتبّع كلمات العامّة في الرّجل وجدنا أنّ هناك جمعٌ كبيرٌ صرّحوا بضعف الرّجل في الحديث بل وكذبه وكون حديثه منكر[٦].

---

(١) اُنظر: الكليني: الكافي: الجزء السّابع ـ الفروع: كتاب الصيام: باب صوم عرفة وعاشوراء ٦١: الأحاديث ٦٥٨١ ـ ٦٥٨٢ ـ ٦٥٨٣ ـ ٦٥٨٤.

(٢) اُنظر: تاريخ بغداد: الجزء السّابع: صفحة ٣٦٩: رقم ٣٨٩١.

(٣) اُنظر: المنتظم: الجزء الثالث: صفحة ٢٦: الرقم ١٩٨٠.

(٤) اُنظر: تاريخ الإسلام: جزء ٢٢: صفحة ١٢٥: الرقم ١٥٤.

(٥) اُنظر: الكليني: الكافي: مقدمة تحقيق طبعة دار الحديث: صفحة ٤٩.

(٦) اُنظر:

فالنتيجة: أنّ الحسن بن علي الهاشمي لم يثبت له توثيق.

الثّاني عشر: الحسن بن الفضل بن زيد اليماني:

هكذا ورد في عنوان مشايخ الكليني، ولكن ورد في مكان آخر: الحسن بن الفضل بن اليزيد اليماني، وحُمِل على التصحيف لقرب رسم الكلمة زيد ويزيد أو سقوط الياء من يزيد.

كما أنّه قد وقع الاختلاف بين "اليماني" و"الهماني" كما ورد في جملة من نُسخ الكتاب خمس نسخ، والوافي، والإرشاد، وفي نسختين من الكافي "الهمداني".

والظّاهر أنّ الجميع تصحيفٌ والصحيح اليماني؛ وذلك لأنّ هذه عائلةٌ يمنيةٌ معروفةٌ، فقد وردت مكاتبة للفضل بن زيد (يزيد) اليماني مع صاحب الأمر (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، وروى ابنه الحسن بن الفضل بن زيد

---

١ ـ البخاري: التاريخ الكبير: الجزء الثاني: صفحة ٢٩٨.

٢ ـ الضعفاء الصغير: البخاري: صفحة ٣٣.

٣- العقيلي: الضعفاء: الجزء الأول: صفحة ٢٣٤.

٤- ابن أبي حاتم الرازي: الجرح والتعديل: الجزء الثالث: صفحة ٢٠.

٥- عبد الله بن عدي الجرجاني: الكامل: الجزء الثاني: صفحة ٢٣١.

٦-أبي نعيم الأصفهاني: الضعفاء: صفحة ٧٢ وآخرون.

(يزيد) اليماني عن أبيه كذلك مكاتبةً[١].

وعلي بن الحسن (الحسين) بن الفضل اليماني كذلك روى ما يتعلق بالإمام الحجّة (عجّل الله تعالى فرجه الشريف)[٢].

وهم عائلة من اليمن كانت تذهب وتجيء إلى بغداد وكانوا يزورون العسكر وغيرها من الأماكن.

ثمّ أنّ الحسن بن الفضل هذا روى عنه الكليني رواية نصّها: قال الحسن بن الفضل: فزرت العراق ووردت طوس، وعزمت أن لا أخرج إلا عن بيّنةٍ من أمري ونجاح في حوائجي ولو احتجت أن أقيم بها حتى أتصدّق.

قال: وفي خلال ذلك يضيق صدري بالمقام وأضاف أن يفوتني الحجّ، قال: فجئت يوماً إلى محمّد بن أحمد أتفاضاه فقال لي: أجر الرّاحلة كذا وكذا أو أنّه يلقاك رجل.

قال: فصرت إليه فدخل عليَّ رجل، فلمّا نظر إليَّ ضحك وقال: لا تغتم فإنّك ستحجّ في هذه السّنة وتنصرف إلى أهلك وولدك سالماً، قال: فاطمأننت وسكن قلبي وأقول: ذا مصداق ذلك والحمد لله.

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثاني ـ الأصول: باب مولد الصاحب: صفحة ٦٦٢: رقم ١٣٦٩: طبعة دار الحديث.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثاني ـ الأصول: باب مولد الصاحب: صفحة ٦٦٠: رقم ١٣٦٨: طبعة دار الحديث.

قال: ثمّ وردت العسكر فخرجت إليّ صرّةً فيها دنانير وثوب، فاغتممت وقلت في نفسي: جزائي عند القوم هذا؟ واستعملت الجهل فرددتها وكتبت رقعةً ولم يشر الذي قبضها مني عليَّ بشيءٍ ولم يتكّلم فيها بحرفٍ، ثمّ ندمت بعد ذلك ندامةً شديدةً وقلت في نفسي: كفرتُ بردّي على مولاي، وكتبت رقعةً اعتذر من فعلي وأبوء بالإثم واستغفر من ذلك وانفذتها، وقمتُ اتمسح فأنا في ذلك أفكّر في نفسي وأقول: إن رُدَت عليَّ الدَّنانير لم أخلِل صرارها ولم أحدث فيها حتّى أحملها إلى أبي فإنّه أعلم منّي ليعمل فيها ما يشاء.

فخرج إليّ الرّسول الذي حمل إلي الصُّرة: أسأت اذ لم تعلم الرّجل، إنّا رمينا فعلنا ذلك بموالينا وربّما سألونا ذلك يتبرّكون به، وخرج إليَّ: أخطأت في ردّك برّنا، فإذا استغفرت الله فالله يغفر لك، فأمّا إذا كانت عزيمتك وعقد نيّتك ألا تُحدث فيها حدثاً ولا تُنفقها في طريقك فقد صرفناها عنك، فأمّا الثّوب فلا بدّ منه لتحرم فيه.

قال: وكتبت في معنيين وأردت أن أكتب في الثّالث فامتنعت منه مخافة أن يُكره ذلك، فورد جواب المعنيين والثّالث الّذي طويت مفسراً والحمد لله[1].

وقُرِبت وثاقة الرّجل أو حسنه في الحديث من خلال ما ورد في الرّواية

(١) أُنظر: الكليني: الكافي ـ الأصول: الجزء الثاني: صفحة ٤٦٢: حديث ١٣٦٩: طبعة دار الحديث.

المتقدّمة، والّتي تدلّ على أنّه كان مورداً للطف الإمام (عليه السلام) واهتمامه[١].

ولكن من الواضح أنّ ما ورد في الرّواية لا يدلّ على حسن الرّجل فضلاً عن وثاقته في الحديث؛ وذلك لأنّ الرّجل هو بنفسه يروي هذه الرّواية، ولا يمكن الاعتماد على توثيق أو تحسين حال راوٍ برواية نفسه كما هو واضح.

الثّالث عشر: الحسين بن أحمد:

روى الكليني (رحمه الله) عنه في الكافي في غير موردٍ، فقد روى عنه في أصول الكافي عن أحمد بن هلال، عن عثمان بن عيسى، عن خالد بن نُجيح، عن زرارة بن أعيُن، عن أبي عبد الله (عليه السلام)[٢] أنّه قال:

لابدّ للغلام من غيبةٍ، قلت: ولِمَ؟ قال: يخاف واومأ بيده إلى بطنه وهو المنتظر، وهو الّذي يشكّ النّاس في ولادته، فمنهم من يقول حملٌ، ومنهم من يقول مات أبوه ولم يخلّف، ومنهم من يقول: وُلِد قبل موت أبيه بسنتين.

قال زرارة: قلت: وما تأمرني لو أدركت ذلك الزّمان؟ قال: أدعو بهذا الدّعاء:

اللهمّ عرّفني نفسك فإنّك إن لم تعرّفني نفسك لم أعرفك، اللهمّ عرّفني نبيّك فإنّك إن لم تعرّفني نبيّك لم أعرفه.

---

(١) أُنظر: نتائج التنقيح: الشيخ المامقاني: الجزء الأول: صفحة ٣٧: رقم ٢٦٩٨.

(٢) الكليني: الكافي: كتاب الحجة: باب في الغيبة: الحديث ٩١٩.

قال أحمد بن هلال: سمعت هذا الحديث منذ ستة وخمسين سنة[١].

وكذلك روى عنه في الرّوضة عن أحمد بن هلال عن ياسر الخادم قال:

قلت لأبي الحسن الرّضا (عليه السلام): رأيت في النّوم كأنّ قفصاً فيه سبعة عشر قارورة إذ وقع القفص فتكسّرت القوارير، فقال: إن صدقت رؤياك يخرج رجلٌ من أهل بيتي يملك سبعة عشر يوماً ثمّ يموت، فخرج محمّد بن ابراهيم بالكوفة مع أبي السرايا، فمكث سبعة عشر يوماً ثمّ مات[٢].

نعم، وقع الاشتباه في هذا السند بأنّ بدايته "الحسين بن أحمد بن هلال" كما ورد في بعض النُّسخ والمطبوع سابقاً من الكافي، ولكن ما أثبتناه هو الظّاهر بقرينة الطبقات ورواية الحسين بن أحمد في مورد سابق عن أحمد بن هلال، وعادةً ما يقع الاشتباه عند تكرار الاسم مرّتين، فإنّ الحسين بن أحمد عن أحمد بن هلال كما هو واضح، والحسين بن أحمد هذا هو الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب المالكي، والوجه في ذلك أنّ هذا هو الذي يروي عن أحمد بن هلال كما جاء في غير مورد منها:

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثاني ـ الأصول: صفحة ٢٦٦: حديث ٩١٩: طبعة دار الحديث.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الروضة: الجزء ١٥: صفحة ٥٨٢: حديث ١٥١٨٥: طبعة دار الحديث.

أولاً:

ما تقدمت الإشارة إليه في الكافي الحديث ٩١٩.

ثانياً:

ما ورد في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنّجاشي في ترجمة مروان بن مسلم حيث قال النجاشي:

له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا محمّد بن جعفر قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدّثنا الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب المالكي قال: حدّثنا أحمد بن هلال قال: حدّثنا علي بن يعقوب بن هاشم قال: حدّثنا مروان بكتابه[1] والطبقة تساعد على ذلك.

ثالثاً:

ما ورد في تفسير القمّي[2].

رابعاً:

ما ورد كذلك في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنّجاشي في ترجمة محمّد بن الفرج الرّنجي حيث قال:

روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، له كتاب مسائل أخبرنا به أحمد بن عبد

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٤١٩: رقم ١١٢٠.

(٢) أُنظر: القمي: تفسير القمي: الجزء الثاني: صفحة ١١٢.

الواحد قال: حدّثنا عبيد الله بن أحمد قال: حدّثنا الحسين بن أحمد المالكي قال: قرأ عليَّ أحمد بن محمّد مسائل محمّد بن الفرج(١).

خامساً:

ما ورد في فهرست كتب الشيعة وأصولهم للشيخ الطوسي (قدس سره) حينما حكى طريقه إلى كتب علي بن يقطين حيث قال:

ورواه ـ أي كتبه ومسائله ـ أبو جعفر بن بابويه، عن الحسين بن أحمد المالكي، عن أحمد بن هلال، عنه(٢).

سادساً:

ما ورد في أمالي الشيخ الطوسي حيث روى بعنوان الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب أبو علي المالكي، عن أحمد بن هلال الكرخي(٣).

ثمّ أنّه بعد التتبّع لحال الرّجل في كتب الرّجال والتراجم لم نعثر على توثيق صريح له، ولكن مع ذلك قيل بكونه مقبول الرّواية.

ويمكن الاستدلال لمقبولية رواياته بوجوهٍ:

الوجه الأوّل:

إنّ الرّجل -كما تقدّم- من رجال تفسير القمّي، وكلّ من وقع في تفسير

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٧١: رقم ١٠١٤.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ١٥٥ رقم ٣٨٨.

(٣) أُنظر: الشيخ الطوسي: الأمالي: صفحة ٤٥٨: المجلس ١٦: الحديث ١٠٢٣.

القمّي ثقةٌ سواءٌ انتهى السند إلى المعصوم (عليه السلام) كما ذهب إلى ذلك سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله، أو لم ينتهِ إليه كما ذهب إلى ذلك سيّدنا الأستاذ السيّد محمد سعيد الحكيم (مدّظله) في مصباح المنهاج، وقد أشرنا لذلك مفصلاً في كتابنا تفسير القمي دراسة وتحليل فراجع.

والجواب عن ذلك:

قد تقدّم مفصلاً وذكرنا أنّ الصحيح –وهو المختار– عدم الاطمئنان بأنَ التفسير واحد، بل هو أكثر من كتاب مضافاً إلى عدم الاطمئنان بتطابق ما بأيدينا من الكتاب مع نسخة الأصل وما صدر من المؤلّف، وجملةً أخرى من الاشكالات الطويلة والكثيرة الّتي تمنع عن القول بوثاقة كل من وقع في أسناد هذا التفسير، سواءٌ انتهى السند إلى المعصوم (عليه السلام) أو لم ينتهِ فراجع.

الوجه الثاني:

أنّ اتفاق الشيخين ـ يعني الكليني والشيخ الطوسي (قدس سرهما) ـ كما تقدّم على روايته وإدراجها في كتبهم كالكافي والأمالي دليلٌ كافٍ على حسن حال الرّجل ومقبولية روايته[1].

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّ هذا الكلام إنّما يتمّ في حال ما إذا علمنا أنّ الكليني والطوسي ممن لا

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: مقدمة طبعة دار الحديث: صفحة ٤٩.

يروي إلا عن ثقةٍ، ولكن الواقع أنّ الأمر ليس كذلك، فإنّه قد ثبت هذا المعنى لبعض الأعلام من الرّواة كابن أبي عُمير وأضرابه دون الكليني والطوسي (رحمهما الله).

فالنتيجة: أنّه لم يثبُت توثيق للحسين بن أحمد.

الرّابع عشر: الحسين بن الحسن الحسيني الأسود الهاشمي العلوي الرّازي:

روى الكليني (رحمه الله) عن الحسين بن الحسن هذا في جملة من الموارد في كتاب الكافي منها:

أوّلاً:

ما رواه في كتاب فضل العلم باب النوادر عن الحسين بن الحسن، عن محمّد بن زكريا الغلّابي، عن ابن عائشة البصري رفعه أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) قال في بعض خطبه:

أيّها النّاس، إعلموا أنّه ليس بعاقلٍ من أنزعج من قول الزّور فيه، ولا بحكيمٍ من رضي بثناء الجاهل عليه، النّاس أبناء ما يحسنون، وقدر كل أمرئٍ ما يحسن، فتكلّموا في العلم تُبان أقداركم.

ثانياً:

ما رواه في كتاب الحجّة في باب الإشارة والنّص على الحسن بن علي (عليهما السلام):

الحسين بن الحسن الحسيني، وإن ورد في بعض "الحسني"، إلا أنّ الظّاهر

أنّه الحسيني بمعية ورود ذلك في ثلاث نُسخٍ من الكافي، ومحمّد بن الحسن، عن ابراهيم بن اسحاق الأحمري رفعه قال: لمّا ضُرِب أمير المؤمنين (عليه السلام) حفّ به القواد وقيل له: يا أمير المؤمنين، أُوصي، فقال: ثنّوا لي الوِسادة، ثمّ قال: الحمد لله، إلى آخره...[1].

ثالثاً:

ما رواه في كتاب الحجّة في مولد علي بن الحسين (عليهما السلام): الحسين بن الحسن الحسيني وليس الحسني كما ورد في المطبوع.

وذلك لقرينتين:

الأولى: لرواية ابراهيم بن اسحاق الأحمري في هذا المورد والمورد السّابق وغيرها.

الثانية: وروده في بعض نُسخ الكافي "الحسيني"، وإن ورد في بعضها الآخر "الحسني".

الحسين بن الحسن الحسيني (رحمه الله)، وعلي بن محمّد بن عبد الله جميعاً، عن إبراهيم بن اسحاق الأحمري، عن عبد الرّحمن بن عبد الله الخُزاعي، عن نصر بن مزاحم، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: لمّا أُقدِمت

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الأصول: الجزء الثاني: صفحة ٣٧: حديث ٧٨٠: طبعة دار الحديث.

بنت يزدجر على عمر أشرف لها عذار المدينة وأشرق المسجد بضوئها لمّا دخلته[1]، وغيرها من الموارد[2].

ولم أعثر بالمقدار الذي بحثت فيه على ترجمة للرّجل، ولم أجد في كلمات جمعٍ ممّن بحث في مشايخ الكليني ما يمكن أن يعد ترجمة للرّجل، وبالتّالي فالرّجل مهملٌ لا دليل على ثبوت وثاقته في الحديث.

الخامس عشر: الحسين بن محمّد بن عامر أبو عبد الله الأشعري:

قبل الدّخول في ترجمة الرّجل لابدّ من الإشارة إلى أنّه قد وقع في هذا الشيخ كلامٌ كثيرٌ في أسمائه:

اولاً: وقع بعنوان الحسين بن محمّد في ثمانمائة وتسعة وخمسين مورداً.

ثانياً: وكذلك ورد بعنوان الحسين بن محمّد الأشعري في خمس وثمانين مورداً.

ثالثاً: وكذلك الحسين بن محمّد بن عامر وقع في ثلاثة عشر مورداً.

وقد ورد التقييد بـ"ابن عامر" في جملة موارد، كما في أنّ الأئمّة ولاة الأمر

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثاني: الأصول: كتاب الحجة: باب مولد علي بن الحسين (عليهما السلام): صفحة ٥١٣: حديث ١٢٦٩: طبعة دار الحديث.

(٢) أُنظر: كما في باب مولد أبي الحسن علي بن محمد (عليهما السلام): حديث ٣٢٨: وباب مولد الصاحب (عليه السلام): الحديث ١٣٨٦: وكتاب النكاح: باب آخر منه: الحديث ٩٥١٤: طبعة دار الحديث.

وهم النّاس المحسودون، وفي باب صلة الأرحام، وفي باب المنشأ كلٌ بعلمه والمباهى به[١].

رابعاً: وكذلك الحسين بن محمّد بن عمران بن أبي بكر الأشعري القمّي.

خامساً: وكذلك الحسين الأشعري، والجميع واحدٌ، هذا أولاً.

وثانياً: أنّه من مشايخ الكليني وقد روى عنه كثيراً في أكثر من باب وحوالي فى أربعمائة مورد في الكافي.

وثالثاً: إنّ القول باتحاد ما تقدّم من العناوين في معنونٍ ورجلٍ واحدٍ إنّما هو بمعية القول باتحاد أبو عامر وعمران بتقريب:

أنّ الظّاهر كون الأمر من النّسبة إلى الجدّ تارةً وإلى الجدّ الاعلى تارةً أخرى، وذلك بمعية كلام النجاشي في ترجمة عبد الله بن عامر عم الحسين بن محمّد محل الكلام حيث قال:

عبد الله بن عامر بن عمران بن أبي عمر الأشعري، أبو محمّد، شيخٌ من وجوه أصحابنا، ثقةٌ، له كتابٌ، أخبرنا الحسين بن عبيد الله وآخرون عن جعفر بن محمّد بن قولويه قال: حدّثنا الحسين بن محمّد بن عامر عن عمّه به[٢].

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: الصفحة ٢٠٥: الحديث الأول: باب أن الأئمة هم ولاة الأمر وهم المحسودون: والجزء الثاني: صفحة ١٥١: الحديث السابع: باب صلة الرحم: والجزء الأول صفحة ٤٦: الحديث الثاني: باب المتآكل بعلمه.

(٢) أُنظر: النّجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ٢١٨: رقم ٥٧٠.

وعلى ذلك يكون عامر بن عمران وعامر الجدّ الأوّل للحسين بن محمّد وعمران والد جدّه (الجد الأعلى من عامر)، وفي التراجم تارةً ينسبون الرّجل إلى أبيه وأخرى إلى جدّه الأقرب وثالثةً إلى جدّه الأبعد، بل لعلّه أبعد من الأبعد كما في النّجاشي مثلاً.

ورابعاً: أنّ الحسين بن محمّد قد روى عن جمعٍ منهم:

١ ـ أبي الاشج.

٢ ـ أبي كُريب.

٣ ـ أحمد بن اسحاق.

٤ ـ أحمد بن اسحاق الأشعري.

٥ ـ أحمد بن اسحاق القمي.

٦ ـ أحمد بن محمّد.

٧ ـ أحمد بن محمّد السيّاري.

٨ ـ جعفر بن محمّد.

٩ ـ حمدان القَلنسي.

١٠ ـ عبد الله بن عامر وروآياته عنه تبلغ أربعة وستين مورداً.

١١ ـ عَبدويه بن عامر.

١٢ ـ علي بن محمّد.

١٣ ـ علي بن محمّد بن سعد.

١٤ ـ محمّد بن أحمد النَهدي.

١٥ ـ محمّد بن سالم بن أبي سلمة.

١٦ ـ محمّد بن عمران.

١٧ ـ محمّد بن عمران بن الحجّاج السَّبيعي.

١٨ ـ محمّد بن عمران السَّبيعي.

١٩ ـ المُعلّى.

٢٠ ـ المُعلّى بن محمّد ورواياته عنه تبلغ ستمائة واثنين وأربعين مورداً.

٢١ ـ المُعلّى بن محمّد البصري.

٢٢ ـ الحرّاني.

٢٣ ـ الخيراني.

٢٤ ـ السيّاري.

٢٥ ـ النَّهدي[1].

وخامساً:

إنّه قد ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام)) بالقولِ:

الحسين بن أحمد بن عامر الأشعري، يروي عن عمّه عبد الله بن عامر وعن

---

(١) أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء السابع: صفحة ٧٩ ـ ٨٠.

ابن أبي عُمير، روى عنه الكليني[١].

والظّاهر وقوع التصحيف هُنا والصحيح: "الحسين بن محمّد بن عامر" وليس "الحسين بن أحمد"، بقرينة رواياته عن عمّه عبد الله بن عامر، وما تقدّم من الإشارة إلى الاختلاف في العناوين، والتصحيف مع التشابه في رسم الكلمة وحروفها ليس بعزيزٍ.

ثمّ أنّ المهمّ بعد كلّ ذلك الحديث عن حال الرّجل من ناحية الوثاقة في الحديث:

والرّجل وثّقه النّجاشي صريحاً في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول: الحسين بن محمّد بن عمران بن أبي بكر الأشعري القمّي، أبو عبد الله، ثقةٌ له كتاب النّوادر، أخبرنا محمّد بن محمّد، عن أبي غالب الزّراري، عن محمّد بن يعقوب، عنه[٢].

ويعضده ما ذكره ابن حجر في لسان الميزان حيث قال:

الحسين بن أحمد بن عامر الأشعري، ذكره علي بن الحكم في شيوخ الشيعة وقال: كان من شيوخ أبي جعفر الكليني صاحب كتاب الكافي، وصنّف الحسين

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجّال: صفحة ٤٢٤: الرقم ٦١٠٦: باب من لم يروِ عن واحد من الأئمّة (عليهم السلام).

(٢) أُنظر: النّجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ٦٦: رقم ١٥٦.

كتاب طب أهل البيت وهو من خير الكتب المصنّفة في هذا الفنّ[1].

السّادس عشر: حميد بن زياد، وقد يُسمّى حميد بن زياد النينوائي:

وقع الرّجل في أسناد جملةٍ كبيرةٍ من الرّوايات تبلغ أربعمائة وثمانية وسبعين مورداً، وجملة منها في كتاب الكافي منها:

أولاً: ما رواه الكليني عن أحمد بن سماعة في كتاب الزّكاة[2].

ثانياً: ما رواه كذلك عنه الحسن بن علي الكِندي في كتاب الجنائز[3].

ثالثاً: وكذلك ما رواه الكليني عنه، عن الحسن بن محمّد بن سُماعة في كتاب الجنائز أيضاً[4].

رابعاً: وكذلك روى عن حميد بن زياد عن الحسين بن محمّد في كتاب

(١) أُنظر: ابن حجر: لسان الميزان: الجزء الثاني: صفحة ٣٢٧: الرقم ٢٦٣٠.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثالث: الزكاة ٥: باب ما يُزكى من الحبوب ٥: الحديث ٦.

(٣) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثالث: كتاب الجنائز: ثالثاً باب آخر منه ثواب المريض ثالثاً: الحديث ٤.

(٤) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثالث: كتاب الجنائز ٣: بابٌ في كم يُعاد المريض ٦: الحديث ٥.

الدّعاء من الكافي[١].

خامساً: وكذلك روى الكليني عن حميد بن زياد، عن الحسين بن محمّد بن سُماعة في الكافي في كتاب الجهاد[٢].

وأمّا الحديث عن طبقة حميد بن زياد، فقد روى عن جمع منهم:

اولاً: ابن سُماعة ورواياته عنه تبلغ مائة وأربعة وخمسين مورداً.

ثانياً: أحمد بن محمّد بن رِياح.

ثالثاً: الحسن بن محمّد وتبلغ رواياته عنه ثلاث وخمسين مورداً.

رابعاً: الحسن بن محمّد الخشّاب.

خامساً: عبد الله بن أحمد النَهيكي.

سادساً: عبيد الله بن أحمد الدّهقان.

سابعاً: محمّد بن أيّوب وآخرين.

وكذلك روى عنه جمع، منهم:

١ ـ أبو طالب الأنباري.

٢ ـ الحسن بن محمّد بن علاّن.

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثاني: كتاب الدعاء ٢: باب الدعاء عند النوم والانتباه ٤٩: الحديث الثالث.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الخامس: كتاب الجهاد: باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٢٨: الحديث ٩.

٣ ـ الحسن بن محمّد بن علي.

٤ ـ الحسن بن سفيان البَزوفري.

٥ ـ علي بن حاتم.

٦ ـ محمّد بن همّام.

٧ ـ محمّد بن يعقوب الكليني –كما تقدّمت الإشارة اليه في غير موردٍ–، وغيرهم[1].

وأمّا الحديث عن حال الرّجل من ناحية الوثاقة في الحديث:

فوثاقة حمُيد بن زياد واضحةٌ لا غبار عليها، فقد ترجم له:

النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

حمُيد بن زياد بن حمّاد بن حمّاد بن زياد هوّار الدّهقان، أبو القاسم، كوفيٌّ، سكن سورا، وانتقل إلى نينوى قرية على العَلقمي إلى جنب الحائر على صاحبه السّلام، كان ثقةً، واقفاً، وجهاً منهم، سمع الحديث وصنّف كتاب الجامع في أنواع الشرائع، كتاب الخمس، كتاب الدّعاء، كتاب الرّجال إلى آخره... وقد اتّضح وجه تسميته بالنينوائي، مات حميد سنة عشر وثلاثمائة[2].

---

(١) للاطلاع اُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء السابع: صفحة ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(٢) اُنظر: النّجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ١٣٢: رقم ٣٣٩.

وترجم له الشيخ الطوسي (ﷺ) في رجاله بالقول:

حُميد بن زياد، من أهل نينوى قرية بجنب الحائر على ساكنه السّلام، عالمٌ جليلٌ، واسع العلم، كثير التّصانيف، وقد ذكرنا طرفاً من كتبه في الفهرست[1].

وقال أبو غالب الزّراري في رسالته إلى ولده:

وسمعت من حميد بن زياد وأبي عبد الله بن ثابت وأحمد بن رِماح، وهؤلاء من رجال الواقفة إلا أنّهم كانوا فقهاءٌ ثقاتٌ في حديثهم كثيري الدّراية[2].

والرّجل من رجال أسانيد تفسير القمّي، فقد روى عن محمّد بن الحسين، وروى عنه علي بن ابراهيم في تفسير القمّي في سورة النّور في تفسير قوله تعالى: {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ}[3][4].

وهذا بنفسه يمكن أن يكون وجهاً عند من يعتبر كفاية وقوع الرّاوي في أسناد تفسير القمّي للقول بوثاقته سواءٌ انتهى الإسناد إلى أحد المعصومين (عليهم السلام) كما عليه سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)، أو لم ينتهِ إلى أحد المعصومين (عليهم السلام) كما عليه سيّدنا السيّد محمد سعيد الحكيم (مدّظله).

---

(١) أُنظر: الطوسي: الرّجال: صفحة ٤٢١: رقم ٦٠٨١: باب من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام).

(٢) أُنظر: رسالة أبي غالب الزّراري: صفحة ١٨٩.

(٣) سورة النّور: الآية ٣٥.

(٤) أُنظر: تفسير القمّي: الجزء الثاني: صفحة ١٩٣.

السّابع عشر: داود بن كَورة، أبو سليمان القمّي:

بالمقدار الّذي تتبّعنا فيه أسانيد كتاب الكافي لم نقف على سندٍ يبدأ به الكليني بداود بن كَورة، ولذلك يمكن أن يقال بأنّ الرّجل ليس من مشايخ الكليني في كتابه الكافي.

ولكن ذكر النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة في ترجمته لمحمّد بن يعقوب الكليني أنّه قال: أبو جعفر الكليني، كلّ ما كان في كتاب عِدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى فهم:

أولاً: محمّد بن يحيى.

ثانياً: علي بن موسى الكِميداني.

ثالثاً: داود بن كَورة.

رابعاً: أحمد بن إدريس.

خامساً: علي بن إبراهيم[1].

وعليه فيكون الرّجل من مشايخ الكليني في كتابه الكافي.

أمّا الحديث عن حاله من ناحية الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

داود بن كَورة، أبو سليمان القمّي، وهو الّذي بوّب كتاب النوادر لأحمد بن

(١) أُنظر: النّجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ٣٧٨: رقم ١٠٢٦.

محمّد بن عيسى وكتاب المشيخة للحسن بن محبوب السّرّاد على معاني الفقه، له كتاب الرحمة في الوضوء والصّلاة والزّكاة الصوم والحجّ، أخبرنا محمّد بن علي القزويني قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى قال: حدّثنا داوود[1].

وكذلك ذكر في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري أنّ داود بن كَورة بوّب كتابه المسمّى بالنّوادر[2].

وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام)) بالقول:

داود بن كَورة، بوّب كتاب النّوادر لأحمد بن محمّد بن عيسى[3].

وكذلك في كتابه فهرست كتب الشيعة وأصولهم أشار إلى داود بن كَورة وأنّه بوّب كتاب النّوادر لأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري[4].

ولم نجد تصريح من الأعلام المتقدّمين بوثاقة الرّجل، إلا أنّه مع ذلك فقد ذهب الشيخ المامقاني (رحمه الله) في التنقيح إلى القول:

بأنّه لا شبهة في كونه إمامياً، وكونه من مشايخ الكليني مدحٌ معتدٌّ به له، بل

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ١٥٨: رقم ٤١٦.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ٨٢: رقم ١٩٨.

(٣) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤٢٦: رقم ٦١٢٨.

(٤) أُنظر: الطوسي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة وأصولهم: صفحة ٦٩: رقم ٧٥.

قد مرّ في المقدّمة أنّ أمثال هؤلاء المشايخ لا يحتاجون إلى التوثيق[1].

ولكن هذا الكلام مخدوشٌ؛ من جهة أنّه لم يثبُت لنا أنّ الكليني (ﷺ) لا يروي إلاّ عن ثقةٍ، على أنّه كما يروي عن الثّقة كذلك يروي عن غير الثّقة، بل وحتّى عن بعض المجاهيل المهملين في كتب الرّجال، وعليه فلا مجال للتعويل على رواية الكليني (ﷺ) عنه للقول بوثاقته في الحديث، وما ذُكِر لا أساس له من الصحة.

نعم، تبقى رواية الكليني عنه في الكافي قرينةٌ تحمل قيمةً احتماليةً، ولكنّها ليس بالمقدار الذي تورث بنفسها الاطمئنان بوثاقته من دون ضمّ قرائن أخرى للاطمئنان بوثاقته.

الثّامن عشر: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي:

وقع بعنوان سعد بن عبد الله في جملةٍ كبيرةٍ من الرّوايات تبلغ ألفاً ومائة واثنين وأربعين مورداً، فقد روى عن جمع كثير منهم:

الأول: أبي جعفر ورواياته عنه تبلغ مائة وأربعة عشر مورداً.

والثاني: عن أبي الجوزاء.

والثالث:أبي عبد الله.

الرابع: أبي علي محمّد بن عبد الله بن أيوب الكشي.

---

(١) أُنظر: تنقيح المقال: الجزء الأول: صفحة ٤١٦.

والخامس: ابراهيم بن إسحاق.

والسّادس: ابراهيم بن محمد الثقفي.

والسّابع: أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال.

والثّامن: أحمد بن محمّد، وتبلغ رواياته عنه مائتين وخمس وأربعين مورداً.

والتّاسع: أحمد بن محمّد بن عيسى ورواياته عنه تبلغ مائة واثنين وخمسين مورداً.

والعاشر: أحمد بن محمّد بن عيسى.

والحادي عشر: أحمد ابن هلال.

والثاني عشر: عبد الله بن جعفر الحِميري.

والثالث عشر: علي بن حديد.

والرابع عشر: علي بن الحكم.

الخامس عشر: محمّد بن إسماعيل بن بَزيع.

والسّادس عشر: محمّد بن الحسين ورواياته عنه تبلغ أربعة وثمانين مورداً.

والسّابع عشر: محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب ورواياته عنه تبلغ واحداً وثمانين مورداً.

والثّامن عشر: محمّد بن خالد الطيالسي.

والتّاسع عشر: محمّد بن عبد الجبّار.

والعشرون: محمّد بن عيسى بن عُبيد.

وآخرون كثر.

وروى عنه جمعٌ، منهم:

١ ـ ابن قولويه بواسطة أبيه.

٢ ـ أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار.

٣ ـ علي بن الحسين بن بابويه القمّي.

٤ ـ محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد.

٥ ـ محمّد بن موسى بن المتوكّل[1].

٦ – وكذلك روى عنه الشيخ الصدوق بواسطة والده كثيراً في جملة من كتبه.

ومن جملة من روى عنه محمّد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي في باب مولد أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) حيث قال:

المورد الأوّل:

سعيد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر، جميعاً عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال: قُبِض موسى بن جعفر (عليه السلام) وهو ابن أربع وخمسين سنة في عام ثلاث وثمانين ومائة، وعاش بعد جعفر (عليه السلام) خمساً وثلاثين

(١) أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء التاسع: صفحة ٨٣ ـ ٨٤.

سنةً[١].

المورد الثّاني:

وكذلك روى الكليني عن سعد بن عبد الله والحميري جميعاً، عن ابراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن سنان في باب مولد أبي جعفر الثّاني محمّد بن علي (عليه السلام)[٢].

وللكليني روايات عن سعد بن عبد الله تارةً بصورةٍ مباشرةٍ وأخرى بصورة غير مباشرةٍ وفي جملة من الموارد منها:

المورد الثّالث:

الكليني عن سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر، عن محمد بن عمرو بن سعيد، عن يونس بن يعقوب، عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) قال: سمعته يقول: إنّي كفّنت أبي في ثوبين شطويين كان يُحرم فيهما وفي قميص من قُمصه، وفي عمامةٍ كانت لعلي بن الحسين (عليهما السلام) وفي بردة اشتراه بأربعين دينار[٣].

وغيرها من الموارد، هذا من جانبٍ.

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثّاني: الأصول: صفحة ٥٦٥ ـ ٥٦٦: الحديث ١٢٩٧: طبعة دار الحديث.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثّاني: الأصول: صفحة ٥٩٦ ـ ٥٩٧: حديث ١٣٢٠: طبعة دار الحديث.

(٣) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثّاني: الأصول: صفحة ٥٣٨: الحديث ١٢٨٨.

ومن جانبٍ آخر:

فالحديث في حال الرّجل من جهة الوثاقة واضحٌ:

فقد ترجم له النجاشي بالقول:

سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي، أبو القاسم، شيخ هذه الطّائفة وفقيهها ووجهها، كان سمع من حديث العامّة شيئاً كثيراً، وسافر في طلب الحديث، لقي من وجوههم الحسن بن عرفة ومحمّد بن عبد الملك الدّقيقي وأبا حاتم الرّازي وعباس الترقفي ولقي مولانا أبا محمّد (عليه السلام)، ورأيت بعض أصحابنا يضعّفون لقائه لأبي محمّد (عليه السلام) ويقولون: هذه حكايةٌ موضوعةٌ عليه، والله أعلم.

وكان أبوه عبد الله بن أبي خلف قليل الحديث، روى عن الحكم بن مسكين، وروى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، وصنّف سعد كتباً كثيرةً وقع إلينا منها: كتاب الرّحمة، كتاب الوضوء، كتاب الصّلاة، كتاب الزّكاة، كتاب الصّوم، كتاب الحجّ، تُوفّي سعد (رحمه الله) سنة إحدى وثلاثمائة، وقيل سنة تسعة وتسعين ومائتين[1].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

سعد بن عبد الله القمّي، يُكنّى أبا القاسم، جليل القدر، واسع الأخبار،

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ١٧٧: رقم ٤٦٧.

كثير التّصانيف، ثقةٌ، ثمّ سَرد كتبه وطرقه إليها(١).

التّاسع عشر: عبد الله بن جعفر الحِميري:

فقد روى عنه الكليني (رحمه الله) في غير مورد، منها ما تقدّم في باب مولد أبي الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام).

الكليني، عن عبد الله بن جعفر، وسعد بن عبد الله، جميعاً عن إبراهيم بن مهزيار، وأخيه علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال: إلى آخره...(٢).

وكذلك ما ورد في أول باب مولد الزّهراء (عليها السلام) من كتاب الحجّة من أصول الكليني حيث روى الكليني عن عبد الله بن جعفر، وسعد بن عبد الله، جميعاً عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي بن مهزيار، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن حبيب السّجستاني قال:

سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: وُلِدت فاطمة بنت محمّد (صلى الله عليه وآله) بعد مبعث رسول الله (صلى الله عليه وآله) بخمس سنين، وتوفّيت ولها ثمان عشرة سنة وخمس وسبعون يوماً(٣).

---

(١) أُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ١٣٥: رقم ٣١٦.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الأصول: الجزء الثاني: صفحة ٥٦٥: الحديث ١٢٩٧.

(٣) أُنظر: الكليني: الكافي: الأصول: الجزء الثاني: صفحة ٤٨٨ ـ ٤٨٩: باب مولد الزّهراء فاطمة (عليها السلام): الحديث ١٢٤٣.

والمتتبّع لعلّه يجد موارد أخرى، هذا من جانب أصل رواية عن عبد الله بن جعفر الحِميري.

وأمّا الكلام في حال الحِميري نفسه من ناحية الوثاقة في الحديث:

فلا شبهة في وثاقته، بل أنّه كما ذكر النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة:

عبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحِميري، أبو العبّاس، شيخ القمّيين ووجههم، قدم الكوفة سنة نيّف وتسعين ومائتين، وسمع أهلها منه فأكثروا، وصنّف كتباً كثيرةً يُعرف منها:

كتاب الإمامة، كتاب الدلائل، كتاب العظمة والتوحيد، كتاب الغيبة والحيرة، كتاب فضل العرب، كتاب التوحيد والبداء والإرادة والاستطاعة والمعرفة، كتاب قرب الإسناد إلى الرّضا (عليه السلام)، كتاب قرب الإسناد إلى أبي جعفر بن الرّضا (عليه السلام)، كتاب ما بين هشام بن الحكم وهشام بن سالم، القياس والأرواح، والجنّة والنّار، والحديثين المختلفين، ومسائل الرّجال ومكاتباتهم إلى أبي الحسن الثّالث (عليه السلام)، ومسائل لأبي محمّد الحسن (عليه السلام) على يد محمّد بن عثمان العَمري، كتاب قرب الإسناد إلى صاحب الأمر (عليه السلام)، ومسائل أبي محمّد، وتوقيعات كتاب الأصل، أخبرنا عُدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن

يحيى العطّار عنه بجميع كتبه[١].

وكذلك ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

عبد الله بن جعفر الحِميري القمّي، يُكنّى أبا العباس، ثقةٌ، له كتب منها، وقام بسَرد عناوين كتبه ومن ثمّ ذكر طرقه إلى تلك الكتب[٢].

وقد تعرّضنا لترجمة حياته في مبحث كتاب قرب الإسناد في ابحاثنا الرّجالية حينما تحدّثنا عن جملة من الكتب الرّوائية فراجع.

العشرون: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي:

هو صاحب تفسير القمّي، أمّا رواية الكليني عنه في الكافي فهي تلفت النظر، فقد روى عنه في أكثر من أربعة آلاف حديث، مضافاً إلى ذلك فإنّه قد روى مشتركاً مع غيره في الرواية عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي وأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري بلفظ "عُدّة من أصحابنا"، مضافاً إلى رواية جملة من مشايخ الشيعة ممّن أدركوه كما في الصدوق الأوّل وغيره، وله مرقد شاخص لحدّ الآن في مدينة قمّ المشرفة.

---

(١) أُنظر: النّجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ٢١٩ ـ ٢٢٠: رقم ٥٧٣.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ١٦٧ ـ ١٦٨: رقم ٤٣٩.

وأمّا حال الرّجل فقد ترجم له النّجاشي بالقول:

علي بن إبراهيم بن هاشم، أبو الحسن القمّي، ثقةٌ في الحديث، ثبتٌ، معتمدٌ، صحيح المذهب، سمع فأكثر (وأكثر)، وصنّف كتباً، وأضرّ في وسط عمره، وله كتاب التفسير، كتاب النّاسخ والمنسوخ، كتاب قرب الإسناد، كتاب الشرائع، كتاب الحيض، كتاب التوحيد والشرك، كتاب فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب المَغازي، كتاب الأنبياء، رسالةٌ في معنى هشام ويونس، جواب مسائلٍ سأله عنها محمّد بن بلال، كتاب يُعرَف بالمشذّر والله أعلم أنّه مضاف إليه، أخبرنا محمّد بن محمّد وغيره عن الحسن بن حمزة بن علي بن عبد الله قال: كتب إلي علي بن ابراهيم بإجازة سائر حديثه وكتبه[1].

وكذلك ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) **في فهرست كتب الشيعة** وأصولهم، وعدّد كتبه وذكر طُرقه إلى تلك الكتب والمصنّفات[2].

الحادي و العشرون:علي بن إبراهيم الهاشمي:

روى الكليني في الكافي عن علي بن إبراهيم الهاشمي روايتان مباشرةً:

١ ـ ما رواه عن علي بن ابراهيم الهاشمي، عن جدّه محمّد بن الحسن بن محمّد بن عبيد الله، عن سليمان الجعفري، عن الرّضا (عليه السلام) قال:

---

(١) أُنظر: النّجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ٢٦٠: رقم ٦٨٠.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ١٥٢: رقم ٣٨٠.

أوحى الله عزّ وجلّ إلى نبيٍ من الأنبياء اذا أُطِعت رضيت، وإذا رضيتُ باركتُ، وليس لبركتي نهاية، وإذا عُصِيت غضبتُ، وإذا غضبتُ لعنتُ، ولعنتي تبلغ السّابع من الوراء[1].

٢- ما رواه الكليني، عن علي بن إبراهيم الهاشمي، ومحمّد بن الحسن، عن بعض أصحابنا، عن سليمان بن جعفر الجعفري، عن أبي الحسن الرّضا (عليه السلام) قال:

قال علي بن الحسن (عليهما السلام): القَنزعة الّتي على رأس القَنبرة من مَسحة سليمان بن داوود[2].

هذا فيما يخصّ الرّوايات المباشرة.

وكذلك روى عنه روايتان بالواسطة[3] فالمجموع أربع روايات، هذا من جانب الرّواية.

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الأصول: الجزء الثالث: صفحة ٦٨٠ ـ ٦٨١: الحديث ٢٤٣٦: كتاب الإيمان والكفر: باب الذنوب: طبعة دار الحديث.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الفروع: الجزء ١٢: كتاب الصيد: باب القَنبرة: صفحة ١٥٥ ـ ١٥٦: الحديث ١١٣٦٩: طبعة دار الحديث.

(٣) أُنظر: الكافي: كتاب الصّلاة: باب الرّجل يخطو إلى الصفا: الحديث ٥٣٠٤، وكذلك كتاب الأطعمة: باب الجبن: الحديث ١١٩٤٦.

ومن جانبٍ آخر:

لابدّ من تسليط الضوء على حال الرّجل من ناحية الوثاقة في الحديث

فنقول: إنّ علي بن ابراهيم الهاشمي هذا هو علي بن إبراهيم بن محمّد بن الحسن بن محمّد بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) الجواني، والقرينة على ذلك هو ما ورد في رواية الكافي المتقدّمة من أنّ علي بن إبراهيم الهاشمي يروي هذه الرّواية عن جدّه محمّد بن الحسن بن محمد بن عبيد الله.

وقد ترجم النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للرّجل بالقول:

علي بن إبراهيم بن محمّد بن الحسن بن محمّد بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، أبو الحسن الجواني، ثقةٌ، صحيح الحديث، له كتاب أخبار صاحب فخ وكتاب أخبار يحيى بن عبد الله بن الحسن أو حسن[1].

وقد روى كتابه أبو الفرج الأصفهاني (المتوفى سنة ٣٥٦)كما أشار إلى ذلك النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة[2].

وقال نجم الدّين النسّابة في كتابه المُجدي:

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ٢٦٢ – ٢٦٣: رقم ٦٨٧.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٢٦٣: رقم ٦٨٧.

لقّبه أبو الفرج الأصفهاني صاحب كتاب الأغاني[١].

وكذلك روى الشّيخ الصّدوق (طاب ثراه) في عيون الأخبار مسنداً عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم العلوي الجواني[٢].

الثاني والعشرون: علي بن الحسين السعد آبادي:

ذكر الشيخ أنّه ممّن روى عنهم الكليني (رحمه الله) حيث قال في رجاله في ترجمة السعدآبادي: روى عنه الكليني، وروى عنه الزراري وكان معلمه[٣].

وكذلك صرّح الزراري في رسالته في آل أعين بأنّ السعدآبادي مؤدبه[٤].

وكان الرّجل أحد رجال عُدّة الكافي عن البرقي.

وأمّا الحديث في اعتبار مروياته فيمكن أن يُستدَلّ له بجملةٍ من القرائن:

القرينة الأولى:

وقوعه في أسناد كامل الزّيارات وكونه من مشايخ ابن قولويه (طاب ثراه) المباشرين، حيث أنّه قد روى عنه في باب "أنّ الحسين (عليه السلام) قتيل العبرة، لا يذكره مؤمنٌ إلاّ بكى"، حيث قال ابن قولويه: حدّثني علي بن الحسين السّعدآبادي قال: حدّثني أحمد بن أبي عبد الله البَرقي، عن أبيه، عن ابن

---

(١) لاحظ أيضا: تهذيب الأنساب: صفحة ٢٢٩.

(٢) أُنظر: الشيخ الصدوق: عيون الأخبار: الجزء الثاني: صفحة ١٧٤: الحديث الأول.

(٣) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤٣٣: رقم ٦١٩٩.

(٤) أُنظر: الزّراري: رسالة أبي غالب الزّراري: صفحة ١٦٢: رقم ١٤.

مِسكان، عن هارون بن خارجة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال الحسين (عليه السلام):

أنا قتيل العَبرة، قُتِلت مكروباً، وحقيقٌ علَيَّ أن لا يأتِيَني مكروبٌ قطّ إلا ردّه الله وأقلبه إلى أهله مسروراً[1].

فإنّنا وإن اخترنا أنّه لا دلالة للوقوع في أسناد كامل الزّيارات على الوثاقة، ولكن يبقى ذلك الوقوع قرينةً تحمل قيمةً احتماليةً معيّنةً تساعد على بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الرّاوي حال اجتماعها مع غيرها من القرائن في محور تجميع الاحتمالات.

القرينة الثّانية:

ما تقدّمت الإشارة إليه من كونه مؤدب الزّراري، والمؤدّب هو المعلّم والذي يُنتخب لتأديب الأولاد، وعادةً ما يُختار لهذا العمل رجلٌ ذو قيمةٍ علميةٍ مشهود لها حتّى يمكن الاستفادة منه في التأديب والتعليم.

وهذه كذلك تشكّل قرينةً مهمةً تحمل قيمةً احتماليةً نافعةً جداً في بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الرّاوي، ويعضد ذلك ما ذكره النّجاشي في ترجمة علي بن محمّد بن أبي القاسم ماجِيلويه حيث قال: يُكنّى أبا الحسن، ثقةٌ، فاضلٌ،

---

(١) أُنظر: ابن قولويه: كامل الزيارات: الباب: ٣٦: الصفحة: ٢٤٠: الحديث ٣١٣: طبعة دار الحجة.

فقيهٌ، أديبٌ، رأى أحمد بن محمّد البرقي وتأدّب عليه، وهو ابن بنته، صنّف كتباً[١].

فالظّاهر استعمال التأديب في الرّواة الثّقات أو في سياقها.

القرينة الثّالثة:

ما ذهب إليه المجلسي الأوّل (ﰆ) (المتوفّى ١٠٧٠ للهجرة) في روضة المتّقين من أنّ الرّجل من مشايخ الإجازة كما أُشير إلى ذلك في الوجيزة وهذا ينفع في توثيقه[٢].

ولكن قد تقدّمت الإشارة إلى أنّ الصحيح -وهو المختار- عدم قدرة شيخوخة الإجازة بنفسها على الدّلالة على وثاقة شيخ الإجازة واعتبار مروياته، ولكن مع ذلك فهي تبقى قرينةٌ تحمل قيمةً احتماليةً معيّنةً تساعد على بناء الاطمئنان باعتبار مروياته حال اجتماعها مع غيرها من القرائن.

القرينة الرّابعة:

ما ذكره الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني في منتهى المقال في أحوال الرّجال من أنّه: وفي ن ع ق وكذا قال جدّي العلامة وقال: والظّاهر أنّه ـ أي

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٢٦١: رقم ٦٨٣.

(٢) أُنظر: محمد تقي المجلسي الأول: روضة المتقين: الجزء الرابع عشر: صفحة ٤٣.

حسّن حديث علي بن الحسين السّعدآبادي ـ لكثرة الرّواية[١].

ولكن يمكن المناقشة فيه بالقول:

إنّ مجموع الرّوايات التي وقع فيها بهذا العنوان تبلغ ثلاثة وعشرون مورداً[٢]، ومن الواضح أنّ هذا المقدار كما أشرنا إليه في مبحث تقريب كثرة الرّواية ومتوسطها بلغة الأرقام[٣] لا يشكّل كمّاً معتدّاً به في الرّوايات حتّى يُقال بكونه كثير، فقد تصدّر الكثرة علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي بـ٧١٤٠ مورد، وتلاه والده إبراهيم بن هاشم القمّي بـ٦٤١٤ مورد، وثالثهم محمد بن يحيى بـ٥٩٥٨ مورد، ورابعهم الحسين بن سعيد بـ٥٠٢٦ مورد، وهكذا جملة من الرّواة.

فبعد ما تقدّم من الأرقام لا يمكن الإقرار بكثرة روايات السّعدآبادي، مضافاً إلى ذلك أنّ الصحيح وهو المختار عدم دلالة كثرة الرّواية بنفسها على وثاقة الرّاوي واعتبار مروياته، ولكنّه تبقى قرينة تحمل قيمةً احتماليةً نافعةً في بناء الاطمئنان باعتبار مروياته.

---

(١) أُنظر: الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني: منتهى المقال في أحوال الرجال: الجزء الرابع: صفحة ٣٨٥.

(٢) أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء ١٢: صفحة ٤٠٧.

(٣) أُنظر: عادل هاشم: المباحث الرجالية: الحلقة الثانية: صفحة ٢٢ وما بعدها.

القرينة الخامسة:

كونه من مشايخ القمّيين وفي عصر الأشعري بالذات، مع اعتماد أجلاء المشايخ الكبار عليه كثقة الإسلام الكليني والفقيه الجليل الزّراري يكشف ذلك عن حُسن حاله[١].

ويمكن الإجابة عن ذلك بالقول:

إنّ كلّ ما ذُكِر بنفسه لا يكون وجهاً للوثاقة في الحديث، ولكن يبقى قرينة تحمل قيمةً احتماليةً يمكن أن تنضمّ مع القرائن الأخرى في بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الرّجل.

نعم، روى عن السّعدآبادي كذلك والد الصّدوق (رحمه الله) ومحمّد بن موسى بن المتوكّل، وهذا يدعم ويزيد من القيمة الاحتمالية لهذه القرينة، **فالمتحصّل من جمع كلّ تلك القرائن المتقدّمة:**

إنّ علي بن الحسين السّعدآبادي معتبر الرّواية.

الثّالث والعشرون: علي بن محمّد بن أبي القاسم ماجِيلويه أو علي بن محمّد بن بندار:

المتتبّع لكتاب الكافي يجد أنّ الكليني (رحمه الله) (المتوفّى ٣٢٩ هجرياً) قد روى عن علي بن محمّد بن أبي القاسم ماجِيلويه في موارد كثيرة، فعلى سبيل المثال:

---

(١) أُنظر: مقدمة الكافي: الكليني: صفحة ٥٣: طبعة دار الحديث

الاوّل:

ما رواه في كتاب الزّكاة باب فضل الصّدقة قال: علي بن محمّد، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد، عن عبد الله بن القاسم، عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام):

داووا مرضاكم بالصّدقة، وادفعوا البلاء بالدّعاء، واستنزلوا الرّزق بالصّدقة فإنّها تفكّ من بين لحى سبعمائة شيطان، وليس أثقل على الشيطان من الصّدقة على المؤمن، وهي تقع في يد الرّب تبارك وتعالى قبل أن تقع في يد العبد[1].

الثاني:

ما رواه كذلك في باب الاستعانة بالدّنيا على الآخرة، حيث روى عن علي بن محمّد بن بندار، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن إبراهيم بن محمّد الثقفي، عن علي بن المعلّى، عن القاسم بن محمّد، رفعه إلى أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

قيل له: ما بال أصحاب عيسى كانوا يمشون على الماء وليس ذلك في أصحاب محمد (صلى الله عليه وآله)؟ قال: إنّ أصحاب عيسى كفوا المعاش وإنّ هؤلاء أبتلوا في المعاش[2].

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الرابع: صفحة ٣: الحديث الخامس.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الخامس: باب الاستعانة بالدنيا على الآخرة: الحديث الثالث: صفحة ٧١.

الثّالث:

كذلك ما رواه في باب أنّه "لا يُعرَف الله إلا به" عن علي بن محمّد، عن من ذكره، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن حمران، عن الفضل بن أسكن، عن أبي عبد الله (عليه السلام)[١].

الرّابع:

وكذلك ما رواه في باب "حدوث السَّماء" عن علي بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن الحسين بن يزيد، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن إبراهيم بن عمر، عن أبي عبد الله (عليه السلام)[٢].

الخامس:

ما رواه في باب "معاني الأسماء واشتقاقها" عن علي بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد، عن العبّاس بن هلال قال: سألت الرّضا (عليه السلام) إلى آخره...[٣].

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: صفحة ٨٥: الحديث الأول: باب أنّه لا يُعرَف إلا به.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: صفحة ١١٢: الحديث الأول: باب حدوث الأسماء.

(٣) أُنظر: الكليني الكافي: الجزء الأول: صفحة ١١٥: الحديث الرابع: باب معاني الأسماء واشتقاقها.

السّادس:

ما رواه في باب "تأويل الصّمد" عن علي بن محمّد، ومحمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الوليد ولقبه شبّاب الصّيرفي، عن داوود بن القاسم الجعفري قال: قلت: لأبي جعفر الثّاني (عليه السلام) إلى آخره...[1].

السّابع:

ما رواه في "جوامع التّوحيد" عن علي بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن شبّاب الصّيرفي واسمه محمّد بن الوليد، عن علي بن سيف بن عُميرة قال: حدّثني إسماعيل بن قُتيبة قال: دخلت أنا وعيسى شَلقان على أبي عبد الله (عليه السلام) إلى آخره...[2].

الثّامن:

ما رواه في باب "السّعادة والشّقاوة" عن علي بن محمّد، رفعه عن شُعيب العَقرقُوفي، عن أبي بصير قال: كنت بين يدي أبي عبد الله (عليه السلام) إلى آخره...[3].

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: صفحة ١٢٣: الحديث الأول: باب تأويل الصمد.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: صفحة ١٣٩: الحديث الخامس: باب جوامع التوحيد.

(٣) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: صفحة ١٥٣: الحديث الثاني: باب السعادة والشقاوة.

التّاسع:

ما رواه في أنّ الأئمّة (عليهم السلام) شهداء الله عزّ وجلّ على خلقه عن علي بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد، عن زياد القندي، عن سُماعة قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) إلى آخره...[1].

العاشر:

ما رواه في باب "أنّ الأئمّة (عليهم السلام) يعلمون علم ما كان وعلم ما يكون وأنّهم لا يخفى عنهم شيءٌ (صلوات الله عليهم) عن علي بن محمّد، عن سهل، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن جماعةٍ، عن سعد الخثعمي أنّه كان المُفضّل عن أبي عبد الله (عليه السلام) إلى آخره...[2].

نعم، لابدّ من الإشارة إلى أنّ الكليني (طاب ثراه) روى عن علي من محمّد بأكثر من صورةٍ:

الصّورة الأولى:

روايته عنه مقيد بـ"ابن أبي عبد الله" كما هو الحال فيما رواه في باب المشيئة والإرادة عن علي بن محمّد بن عبد الله، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن أبي عبد

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: صفحة ١٩٠: الحديث الأول: باب أنّ الأئمة شهداء الله عزّ وجلّ على خلقه.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: صفحة ٢٦١: الحديث الثالث: باب أنّ الأئمة (عليهم السلام) يعلمون علم ما كان وما يكون.

الله، عن أبيه، عن محمّد بن سليمان الدّيلمي، عن علي بن إبراهيم الهاشمي قال: سمعت أبا الحسن موسى بن جعفر[١].

وكذلك ظاهر ما رواه في باب فرض الزّكاة وما يجب في المال من الحقوق عن علي بن محمّد بن عبد الله، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله (عليه السلام)[٢].

الصّورة الثّانية:

روايته عنه مقيداً بـ"ابن بندار" وهذا ظاهر في جملةٍ من الموارد، منها ما رواه في باب قلّة عدد المؤمنين عن محمّد بن الحسن وعلي بن محمّد بن بندار، عن إبراهيم بن إسحاق، عن عبد الله بن حمّاد الأنصاري، عن سدير الصّيرفي قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام)[٣].

وكذا هو ظاهرٌ في ما رواه في باب من أفطر متعمّداً من غير عذرٍ أو جامع معتمّداً في شهر رمضان، عن علي بن محمّد بن بندار، عن إبراهيم بن إسحاق

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: صفحة ١٥٠: الحديث الأول: باب المشيئة والإرادة.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثالث: صفحة ٤٩٩: الحديث العاشر: باب فرض الزكاة وما يجب في المال من حقوق.

(٣) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثاني: صفحة ٢٤٢: الحديث الرابع: باب في قلة عدد المؤمنين.

الأحمر، عن عبيد الله بن حمّاد، عن المُفضّل بن عمر، عن أبي عبد الله (عليه السلام)[١].

ومنه ما رواه في باب أنّ أبا طالب عَقّ عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، عن علي بن محمّد بن بندار، عن إبراهيم ابن إسحاق الأحمر، عن أحمد بن الحسن بن الحسين، عن أبي العبّاس، عن جعفر بن إسماعيل، عن إدريس عن أبي السّائب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام)[٢].

الصّورة الثّالثة:

وهي صورة الرّواية عنه مقيداً بالكليني كما في ما رواه في باب الخَضخَضة ونكاح البهيمة عن علي بن محمّد الكليني، عن صالح بن أبي حمّاد، عن أبي محمّد بن إبراهيم النّوفلي، عن الحسين بن المختار، عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (عليه السلام)[٣].

نعم، وقع كلام في اتّحاد علي بن محمّد بن عبد الله وعلي بن محمّد بن بندار، وأمّا علي بن محمّد الكليني فهو علي بن محمّد بن عِلّان أو عَلّان الكليني الرّازي

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الرابع: صفحة ١٠٣: الحديث التاسع: باب من أفطر متعمداً من غير عذر أو جامع متعمداً في شهر رمضان.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء السادس: صفحة ٣٤: الحديث الأول: باب أنّ أبا طالب عقّ عن رسول الله (صلى الله عليه وآله).

(٣) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الخامس: صفحة ٥٤١: الحديث الخامس: باب الخضخضة ونكاح البهيمة.

الآتي ذكره في الترجمة اللاحقة.

قال النّجاشي في ترجمة محمّد بن أبي القاسم:

عبد الله بن عمران الخَيّابي[1] البرقي، أبو عبد الله الملقّب بماجِيلويه، وأبو القاسم يلقّب بندار، سيّد من أصحابنا القمّيين، ثقةٌ، عارفٌ بالأدب والشّعر والغريب، وهو صهر أحمد بن أبي عبد الله البرقي على ابنته وابنه علي بن محمّد منها، وكان أخذ العلم منه[2].

وفي الخلاصة:

محمّد بن أبي القاسم عبيد الله بالياء بعد الباء، وقيل: عبد الله بغير ياء، ابن عمران الخبّابي بالخاء المعجمة المفتوحة والباء المنقطة تحتها نقطة قبل الألف وبعدها البرقي، أبو عبد الله الملقّب بماجِيلويه بالجيم والياء المنقطة تحتها نقطتين قبل اللام وبعد الواو أيضاً، وأبو القاسم يُلقّب بندار بالنّون بعد الباء والدّال المهملة والرّاء، سيّدٌ من أصحابنا القمّيين، ثقةٌ، عالمٌ، فقيهٌ، عارفٌ بالأدب والشعر[3].

والظّاهر بلا إشكال أنّ عُبيد الله من باب الاسم لا اللقب وذلك لكثرة ذكر عبيد الله في الأسماء في الرّجال، وعدم دلالة عبيد الله على المدح أو الذمّ، فلا

---

(١) في المصدر: الجنابي.

(٢) اُنظر: رجال النجاشي: صفحة ٣٥٣: رقم ٩٤٧.

(٣) اُنظر: خلاصة الأقوال: صفحة ١٥٧: رقم ١١١.

محيص عن رجوع (عبيد الله) إلى (أبي القاسم)، ولا مجال لرجوعه إلى محمّد، وإلّا يلزم تعّدد الاسم وكذا يلزم تكرار الذكر بلفظٍ مختلف في الابن ب(محمّد) و(عُبيد الله) وفي الأب ب(أبي القاسم) و(عمران)، وذلك للزوم كون عمران اسماً لأبي القاسم على تقدير رجوع عُبيد الله إلى محمّد، وهذه صورةٌ لا نظير لها فإرجاع عُبيد الله إلى محمّد حسبان كون عُبيد الله من باب اللقب يندفع بما سمعت من كون عُبيد الله من باب الاسم.

نعم، لو كان من اللقب كان الظّاهر رجوعه إلى محمّد، فقضية أنّ الظّاهر رجوع المتعلقات المذكورة في الكلام من الوصف والضمير وغيرها إلى المقصود بالأصالة في الكلام.

ومن هذا لو تردّد التوثيق أو غيره بين الرّجوع إلى المقصود بالأصالة في الكلام والمقصود بالتّبع، فعندئذٍ الظّاهر الرّجوع إلى المقصود بالأصالة لكن لو قامت قرينةٌ على رجوع التوثيق أو غيره إلى المذكور بالتَّبع فهو المتّبع.

ومنه:

قول النّجاشي في ترجمة الحسين بن علي بن الحسن بن محمّد بن يوسف الوزير: وأمّه فاطمة بنت أبي عبد الله محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني شيخنا صاحب كتاب الغيبة[1].

(١) اُنظر: رجال النجاشي: ٦٩/ ١٦٧.

حيث أنّ قوله:

"شيخنا" لا مجال لرجوعه إلى الحسين المقصود بالأصالة من العنوان بل الظّاهر رجوعه إلى جعفر، كما أنّ الظّاهر رجوع النعماني إليه لكنّه راجع إلى محمّد بن إبراهيم بشهادة عَدّ كتاب الغيبة من كتبه في الترجمة المعقودة له، وإن أمكن القول بأنّ قوله: "وأمّه إلى آخره..." كلامٌ مستأنفٌ.

والمقصود بالأصالة في هذا الباب هو محمّد بن أبي إبراهيم من باب تعريف فاطمة، فالرّجوع إلى محمّد جارٍ على ما يقتضيه الظّاهر.

والظّاهر أنّ الضمير المرفوع في قوله: "وهو صهر أحمد بن أبي عبد الله" يرجع إلى محمّد لا إلى أبي القاسم، قضية ما سمعت من رجوع المتعلّقات المذكورة في الكلام إلى المقصود بالأصالة، بل الحال على ذلك المنوال ولو قلنا برجوع عبيد الله إلى أبي القاسم مع احتمال كونه راجعاً إلى محمّد بكونه من باب اللقب لتطرّق التغيّر على السّياق بقوله: "أبو عبد الله الملقّب بماجِيلويه" لرجوعه إلى محمّد بلا شبهةٍ.

لكنّ النّجاشي قد ذكر في ترجمة علي بن محمّد بن أبي القاسم:

إنّ علي بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي المعروف أبوه بماجِيلويه يُكنّى أبي الحسن، ثقةٌ، فاضلٌ، فقيهٌ، أديبٌ، رأى أحمد بن محمّد البرقي وتأدّب

عليه وهو ابن بنته[١].

والظّاهر أنّ الضّمير في قوله: "وهو ابن بنته" يرجع إلى علي، ومقتضاه كون أبو القاسم صهر البرقي، فمقتضاه رجوع الضمير المتقدّم في قوله: "وهو صهر أحمد بن محمّد البرقي" إلى أبي القاسم.

إلّا أنّ ذلك ينافي قوله في ترجمة محمّد بن أبي القاسم: "وابنه علي بن محمّد منها"[٢]، إلا أن يُقال أنّ النّسبة في قوله: "علي بن أبي القاسم" من باب النّسبة إلى الجدّ والأصل علي بن محمّد بن أبي القاسم بشهادة قوله في ترجمة محمّد بن أبي القاسم: علي بن محمّد منها، فالمراد بأبيه في قوله المعروف: "أبوه بماجِيلويه" هو محمّد.

وربّما يُقال:

إنّ قوله "المعروف أبوه بماجِيلويه" ينافي ما ذكره في ترجمة أحمد بن محمّد بن خالد عند ذكر تأريخ وفاته قال: قال أحمد بن الحسين "رحمه الله": توفّي سنة أربع وسبعين ومائتين، وقال علي بن محمّد ماجِيلويه: سنة ثمانين ومائتين[٣]، لأنّ مقتضى قوله المشار إليه أنّ علياً لم يُلقّب بماجِيلويه ولم يُعرف به.

---

(١) أُنظر: رجال النجاشي: ٢٦١: رقم ٦٨٣.

(٢) أُنظر: رجال النجاشي: ٧٧/ ١٨٢.

(٣) أُنظر: رجال النجاشي: ٧٧/ ١٨٢.

ويمكن دفعه:

بأنّ مقتضى قوله: "المعروف أبوه بماجِيلويه" باقتضاء تامٍّ تمام أنّ علياً لم يُلقّب بماجِيلويه لأنّ السّكوت عن شيءٍ في ترجمة شخص والمقام يقتضي التعرّض لجميع أحواله، مع إثبات ذلك الشّخص آخر في غاية القوّة من الدّلالة على انتقاء ذلك الشي في صاحب الترجمة، كيف والسّكوت عن شيءٍ في ترجمة شخص يقتضي نفيه عنه من باب مفهوم البيان؟ فيتقوّى الاقتضاء في صورة إثبات الشيء لغير صاحب التّرجمة.

بل ربّما توهّم أنّ السّكوت عن شيء في حق شخصٍ في ترجمة شخصٍ آخر يقتضي نفيه عنه، ومن هذا ما قيل من أنّ سكوت ابن الغضائري عن القدح في العقيقي عند ذكر أنّ له كتباً مشهورةً في ترجمة الحسن بن محمّد بن يحيى على ما في الخلاصة(١) يظهر عن كمال اعتبار العقيقي(٢)، لكنّه مدفوعٌ بأنّ مفهوم البيان إنّما يتأتى في صورة السّكوت في مقام البيان، والسّكوت عن ذكر شيءٍ في حق شخصٍ في ترجمة شخصٍ آخر ليس من السّكوت في مقام البيان بالنسبة إلى الشخص الأوّل.

---

(١) اُنظر: خلاصة الأقوال: ٢١٤/ ١٤.

(٢) اُنظر: منتهى المقال ٤/ ٣٤٠/ ١٩٤٨.

وبوجه آخر:

مفهوم البيان إنّما يتأتى في صورة السّكوت عن إتيان شيءٍ لشيءٍ في مقام بيان حاله دون صورة والسّكوت عن إثبات شيءٍ لشيءٍ في مقام بيان حال شيءٍ آخر.

وكيف كان فما ذكره من قوله: "المعروف أبوه بماجِيلويه" يصير قرينةً على أنّ ماجِيلويه في قوله: "علي بن ماجِيلويه" صفةٌ لمحمّد لا لعلي، لأن كان الظّاهر كونه صفةٌ لعلي لكون ذلك أقوى بل في جميع موارد قيام القرينة على خلاف الظّاهر يتأتى التعارض بين القرينة والمقرون في ارتكاب خلاف الظاهر.

وبالجملة:

فلو قلنا بأنّ الضمير في قول النّجاشي في ترجمة محمّد بن أبي القاسم: (وهو صهر أحمد بن أبي عبد الله) راجع إلى محمّد، وكون النّسبة في علي بن أبي القاسم في كلام النّجاشي والعلامة من باب النسبة إلى الجِدّ فعلي بن محمّد وعلي بن بندار متحدٌ، وقد صرّح النّجاشي والعلامة بتوثيقه في ترجمة علي بن محمّد بن أبي القاسم[1].

فيتردّد الأمر في علي بن محمّد المبحوث عنه ـ أعني علي بن محمّد المذكور في

---

(١) أُنظر: رجال النجاشي: ٢٦١: رقم ٦٨٣، وأُنظر: خلاصة الأقوال: صفحة ١٠٠: رقم ٤٨.

صدر سند الكافي ـ ، بين علي بن محمّد بن عبد الله المُكنّى بأبي القاسم والملقّب ببندار وعلي بن محمّد الكليني وهو علي بن محمّد بن إبراهيم بن أبان، وقد صرّح النّجاشي بتوثيقه[1] فلا حاجة إلى الفحص عن المقصود بعلي بن محمّد المذكور في صدر سند الكافي.

ولو قلنا بأنّ الضّمير المشار إليه راجع إلى أبي القاسم وكون النسبة في علي بن أبي القاسم إلى الأب، فعلي بن محمد بن عبد الله غير علي بن أبي القاسم، وعلي بن أبي القاسم غير علي بن محمّد بن بندار، فيتردّد علي بن محمّد المبحوث عنه بين علي بن محمّد بن عبد الله وعلي بن محمّد بن بندار المجهولين، وعلي بن محمّد بن إبراهيم المُصرَّح بالتّوثيق.

وبالتّالي فلابدّ في تصحيح الحديث المصدر سنده بـ"علي بن محمد" من الفحص عن المقصود بعلي، إلّا أن يقال:

إنّ كثرة رواية الكليني عن علي بن محمّد مقيّداً بابن عبد الله أو بابن بِندار توجب القول برجوع الضّمير المشار إليه إلى محمّد، والقول بكون النّسبة في علي بن أبي القاسم من باب النّسبة إلى الجدّ، وعليه فيتّحد علي بن محمّد بن عبد الله وعلي بن محمّد بن بندار وليس في البين علي بن أبي القاسم، والأمر كما مرّ بناءً

(١) أُنظر: رجال النجاشي: صفحة ٢٦٠: رقم ٦٨٢.

على القول برجوع الضّمير المشار إليه إلى محمّد[1].

فالنتيجة:

اتّحاد علي بن محمّد بن عبدالله وعلي بن محمّد بن بندار والرّجل وثّقه النّجاشي صريحاً في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، بل أثنى عليه بالقول: ثقةٌ، فاضلٌ، فقيهٌ، أديبٌ[2]. وغيرها من الموارد.

وأمّا الحديث عن حال الرّجل من ناحية الوثاقة:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

علي بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي المعروف أبوه بماجِيلويه، يُكنّى أبا الحسن، ثقةٌ، فاضلٌ، فقيهٌ، أديبٌ، رأى أحمد بن محمد البرقي وتأدّب عليه وهو ابن بنته، صنّف كتباً[3].

الرّابع والعشرون: علي بن محمّد الكليني الرّازي:

روى الكليني في الكافي عنه فيما رواه في كتاب النّكاح باب الزّاني، علي بن محمّد الكليني، عن صالح بن أبي حمّاد، عن محمّد بن إبراهيم النَّوفلي، عن الحسين بن المختار، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول

---

(١) أُنظر: أبي المعالي الكلباسي: الرسائل الرجالية: الجزء الثالث: صفحة ٣٤٨ـ ٣٥٤.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٢٦١: رقم ٦٨٣.

(٣) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٢٦١: رقم ٦٨٣.

الله (صلى الله عليه وآله): ملعونٌ من نكح بهيمةً[١].وغيرها من الموارد.

وأمّا حال الرّجل فهو الّذي ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

علي بن محمّد بن إبراهيم الرازي الكليني المعروف بـ"عِلّان"، يُكّنى أبا الحسن، ثقةٌ، عينٌ، له كتاب أخبار القائم (عليه السلام)، أخبرنا محمّد قال: حدّثنا جعفر بن محمّد قال: حدّثنا علي بن محمّد: وقُتِل عِلان بطريق مكّة، وكان استأذّن الصاحب (عليه السلام) في الحجّ فخرج (توقّف عنه في هذه السّنة) فخالف[٢].

ولابدّ من الإشارة إلى جملة أمورٍ:

الأمر الأول:

أنّه قد روى الصّدوق (طاب ثراه) جملة من الرّوايات عنه في ما يتعلّق بالإمام صاحب الزّمان (عليه السلام) كما ورد في كتاب كمال الدّين وتمام النّعمة[٣] وغيره من الكتب.

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الخامس: صفحة ٥٤١: الحديث الخامس: كتاب النكاح: باب الزاني.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٢٦٠ ـ ٢٦١: رقم ٦٨٢.

(٣) أُنظر على سبيل المثال: الصدوق: كمال الدين وتمام النعمة: صفحة ٤٨٣: باب ٤٥: ذكر التوقيعات: الحديث الثاني، وغيرها.

الأمر الثّاني:

أنّ الشيخ الطوسي (ﭬ) قد روى عن علي بن محمّد الكليني بواسطة سعد جملة من الرّوايات في كتابه الغيبة[1].

الأمر الثّالث:

أنّه خال محمّد بن يعقوب الكليني.

الأمر الرّابع:

أنّه واحدٌ من عِدّة الكليني الّذين يروي عنهم عن سهل بن زياد.

الأمر الخامس:

أنّه على تقدير عدم كون عِلّان الّذي وثّقه النجاشي، فمع ذلك لا حاجة إلى البحث عن وثاقته؛ وذلك لأنّه عندئذٍ لا يخرج عن احتمال كونه علي بن محمّد بن عبد الله أو علي بن محمّد بن بِندار، وقد رجّحنا اتّحادهما من جانب وتوثيقه من قِبل النّجاشي كما مرّ[2].

الخامس والعشرون: علي بن موسى بن أبي جعفر الكُمنداني:

روى عنه الكليني مباشرةً في موارد مثل كتاب الحجّة باب أنّ الأئمّة ولاة أمر الله وخزنة علمه: علي بن موسى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن سعيد،

(١) أُنظر على سبيل المثال: الطوسي: الغيبة: صفحة ٢٠٠: الحديث ١٦٨.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصفني الشيعة: صفحة ٢٦١: رقم ٦٨٣.

ومحمّد بن خالد البرقي، عن النضر بن سُويد، رفعه عن سدير، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال:

قلت له: جُعِلتُ فداك، ما أنتم؟ قال: نحن خُزّان علم الله، ونحن تراجمة وحي الله، ونحن الحجّة البالغة على من دون السّماء ومن فوق الأرض(١).

ويضاف إلى ذلك قوله في العُدّة الّذي يروي بطريقها الكليني كتب أحمد بن محمّد بن عيسى حيث قال في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمّي ما نصّه: أخبرنا بكتبه الشيخ أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله وأبو عبد الله عن شاذان قالا: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى قال: حدّثنا سعد بن عبد الله عنه بها، وقال لي أبو العبّاس أحمد بن علي بن نوح: أخبرنا أبو الحسن بن داود، عن محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، ومحمّد بن يحيى، وعلي بن موسى، وداود بن كَورة، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن عيسى بكتبه(٢).

وقد روى عنه الصّدوق كثيراً بواسطة والده في جملةٍ من كتبه كالأمالي

---

(١) اُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: صفحة ٤٧٤: الحديث ٥١١: كتاب الحجة: باب أنّ الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه.

(٢) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ٨٢ ـ ٨٣: رقم ١٩٨.

ومعاني الأخبار(١).

وروايته الكليني عنه بتوسّط العُدّة كثيرةٌ عن أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، وقيل بأنّها تزيد على سبعمائة حديث موزّعةٌ على أجزاء الكافي.

وأمّا الكلام في حاله من ناحية الوثاقة في الحديث:

فالكُمنداني نسبة إلى كُمندان، بضمّ الكاف وفتح الميم وسكون النون وفتح الدّال والألف والنون، اسم لبلدة قم الطيّبة في أيّام الفرس، فلمّا فتحها المسلمون فقصروا فسمّوها قُما(٢)، وضبطه العلّامة وابن داود والسَّاوري بالكُمُنداني بضمّ الكاف والميم وسكون النّون كما ورد في خلاصة الأقوال(٣)، وتوضيح الاشتباه(٤)، وابن داود في رجاله(٥)، فيما ضبطه في الوافي بالكُميذاني بضمّ الكاف وفتح الميم وسكون الياء وقال أنّها قريةٌ بقم(٦).

وعليه فبالرّغم من التعرّض لذكره من النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي

---

(١) أُنظر: الشيخ الصدوق: الأمالي: صفحة ٣١٨: حديث ٣٧٢ في أهمية الأمانة، وكذلك في: معاني الأخبار: صفحة ١٣٧: رقم ١.

(٢) أُنظر: الممقاني: تنقيح المقال: الجزء الثاني: صفحة ٣١٠: رقم ٨٥٣٠.

(٣) أُنظر: العلامة الحلّي: خلاصة الأقوال: صفحة ٢٥٨: رقم ٥.

(٤) أُنظر: العلامة الحلّي: توضيح الاشتباه: صفحة ٢٨٩.

(٥) أُنظر: ابن داود الحلّي: صفحة ٢٨١: رقم ٥٢٤.

(٦) أُنظر: الوافي: الجزء الأول: صفحة ٣٣.

الشيعة في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمّي، إلا أنّه لم يصرّح بوثاقته ولا لَمح كذلك.

إلا أنّه مع ذلك قيل بوثاقته وجلالته بتقريب:

أنّه لو لم يكن ثقةً جليلاً لما عمد عمدتا هذا الفنّ الكليني والصّدوق الأول إلى الرّواية عنه والتلمذة على يديه[1].

ويمكن الجواب عن ذلك بوضوح:

بل أنّ الجواب أصلاً عنه واضحٌ، فإنّ هذا المعنى يستقيم إذا ما ثبت لدينا أنّ الكليني والصّدوق الأوّل (رحمهما الله) ممّن لا يروي إلا عن ثقةٍ كما ثبت هذا المعنى لجمعٍ منهم ابن أبي عُمير وأضرابه، ولكن من الواضح أنّ هذا المعنى لم يثبُت لهم ـ أي للكليني والصّدوق الأوّل ـ وعليه فلا ثبوت لوثاقة الكُمنداني أو الكُميذاني، وإن كانت رواية الكليني والصّدوق الأوّل عنه قرينة تحمل قيمةً احتماليةً معينةً في مقام بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الكمنداني لكنّها لا تكفي -متفرقةً أو منضمّة إلى بعضها البعض-، ولم أجد في سائر كلمات الأعلام أعلام الرّجال ما يدلّ على وثاقته في الحديث.

السّادس والعشرون: القاسم بن العلاء الهَمداني:

روى عنه الكليني في الكافي في باب نادر جامع في فضل الإمام (عليه السلام)

(١) أُنظر: الكافي: الكليني: مقدمة تحقيق طبعة دار الحديث: صفحة ٥٥.

وصفاته حيث قال: أبو محمّد القاسم بن العلاء (رحمه الله) رفعه عن عبد العزيز بن مسلم قال: كنّا مع الرّضا (عليه السلام) بمرو، فاجتمعنا في الجامع يوم الجمعة في بدء مقدمنا، فأداروا أمر الإمامة وذكروا كثرة اختلاف النّاس فيها، فدخلت على سيّدي (عليه السلام) فأعلمته خوض النّاس فيه، فتبسّم ثمّ قال:

يا عبد العزيز، جهل القوم وخُدِعوا عن آرائهم، إنّ الله عزّ وجلّ لم يقبض نبيه (صلى الله عليه وآله) حتّى أكمل له الدّين[١].

وكذلك ما رواه عنه في كتاب الحجّة في مولد الصاحب (عليه السلام) القاسم بن العلاء قال:

وُلِد لي عِدّة بنين، فكنت أكتب وأسأل الدّعاء، فلا يكتب إليَّ لهم بشيءٍ، فماتوا كلّهم، فلمّا وُلِد لي الحسن ابني كتبت أسأل الدّعاء، فأُجِبت: يبقى والحمد لله[٢].

وأمّا الكلام في حال الرّجل من ناحية الوثاقة في الحديث فقد صُرِّح أنّ

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: صفحة ٤٨٩: الحديث ٥٢٧: باب نادر في فضل الإمام (عليه السلام) وصفاته.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الأصول: الجزء الثاني: صفحة ٦٥٨ ـ ٦٥٩: الحديث ١٣٦٥.

الرّجل من أهل أذربيجان[1].

وذكر ابن طاووس في ربيع الشيعة أنّه كان من وكلاء النّاحية المقدّسة[2].

وإلى ذلك أشار الصّدوق (طاب ثراه) في إكمال الدّين حيث قال: أنّه من وكلاء القائم (عليه السلام) الذين رأوه ووقفوا على معجزاته من أهل أذربيجان[3]، (وُلِد سنة ١٨٧ للهجرة وتوفي سنة ٣٠٤ للهجرة).

ثمّ أنّه قد يُستدَل على اعتبار مروياته بجملةٍ من القرائن:

القرينة الأولى:

ما تقدّمت الإشارة إليه من كونه من وكلاء النّاحية المقدّسة (عليه السلام)، مع ثبوت ذلك بنص الشيخ الصّدوق (طاب ثراه).

القرينة الثانية:

رواية الكليني عنه، فهو من مشايخ الكليني، وهذه القرينة وإن لم تكن قادرةً بنفسها على إثبات وثاقة الرّجل أو اعتبار مروياته، إلا أنّها تحمل قيمةً

---

(١) أُنظر: الحر العاملي: هداية الأمّة إلى أحكام الأئمة (عليهم السلام): الجزء الثامن: صفحة ٥٦٢، وكذلك: الشيخ جعفر كاشف الغطاء: كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغرّاء: الجزء الأول: صفحة ١٠٢.

(٢) أُنظر: التفرشي: نقد الرّجال: الجزء الرابع: صفحة ٤٢.

(٣) أُنظر: الصدوق: إكمال الدّين: صفحة ٤٤٢/١٦، وكذلك: المازندراني: منتهى المقال في أحوال الرّجال: الجزء الخامس: صفحة ٢٢٧.

احتمالية معينةً تساعد في بناء الاطمئنان بذلك الاعتبار خصوصاً بعد ترحّم الكليني عليه وهو لا يترحّم على كل مشايخه.

القرينة الثّالثة:

ما ذكره الشيخ الطوسي (طاب ثراه) في رجاله في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمة (عليهم السلام))، حيث تعرّض للرّجل بالقول:

القاسم بن العلاء الهمداني، وكان جليل القدر، روى عنه الصفواني[1].

وهذه قرينةٌ مهمّةٌ لأهمية ما تحمله عبارة "جليل القدر" من دلالة قوية على اعتبار المرويات بل على وثاقة الرّجل.

القرينة الرّابعة:

وقوعه في أسناد تفسير القمّي كما ذكر سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله من أنّه روى عن إسماعيل بن علي الفَزاري وروى عنه محمّد بن أحمد في تفسير القمّي في تفسير سورة الملك في تفسير قوله تعالى: (قل أرأيتم أن أصبح ماءكم غوراً فمن يأتيكم إلى آخر الآية الكريمة)، كذلك في الطبعة القديمة وتفسير البرهان، وفي الطبعة الحديثة القاسم بن محمّد بدل القاسم بن العلاء[2].

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤٣٦: رقم ٦٢٢٣.

(٢) أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء الخامس عشر: صفحة ٣٥: رقم ٩٥٤٣.

وعلى كلا التقديرين بناءً على المختار فلا ينفع وقوع الرّجل في تفسير القمّي مطلقاً في إثبات وثاقته واعتبار مروياته، وإن كان بنفسه يمثّل قرينةً تحمل قيمةً احتماليةً وإن كانت صغيرةً في إثبات مرويات من وقع في الأسنادللتفسير.

القرينة الخامسة:

ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتاب الغيبة في فصل ما ظهر من توقيعات من جهته (عليه السلام) وحاصله:

أخبرني محمّد بن محمّد بن النُّعمان والحسين بن عبيد الله عن محمّد بن أحمد الصفواني (رحمه الله) قال:

رأيت القاسم بن العلاء وقد عَمَّر مائة وسبع عشر سنة، منها ثمانون سنة صحيح العينين، لقي مولانا أبا الحسن أبا محمّد العسكريين (عليهما السلام)، وحُجِب بعد الثّمانين ورُدَت عليه عيناه قبل وفاته بسبعة أيّام، وذلك أنّي كنت مقيماً عنده بمدينة الران من أرض أذربيجان، وكان لا تنقطع توقيعات مولانا صاحب الزّمان (عليه السلام) على يد أبي جعفر محمد بن عثمان العَمري وبعده على يد أبي القاسم الحسين بن روح (قدّس الله روحهما)، فانقطعت عنه المكاتبة نحواً من شهرين، فقلق (رحمه الله) لذلك، فبينما نحن عنده نأكل إذ دخل البوّاب مستبشراً، فقال له: مَنيج العراق لا يسمّى بغيره، فاستبشر القاسم وحوّل وجهه إلى القبلة فسجد، ودخل كهلٌ قصيرٌ يُرى أثر الغُيوج عليه وعليه جبةٌ مصريّةٌ وفي رجله نعلٌ محامِلي وعلى كتفه مخلّات، فقام القاسم فعانقه ووضع المخلّات عن عنقه

ودعا بطشتٍ وماءٍ فغسّل يده وأجلسه إلى جانبه، فأكلنا وغسّلنا أيدينا، فقام الرّجل فأخرج كتاباً أفضل من النّصف المدرّج، فتناوله القاسم فأخذه وقبّله ودفعه إلى كاتب له يُقال له ابن أبي سَلمة، فأخذه أبو عبد الله ففَضّه وقرأه حتّى أحسّ القاسم بنكاية، فقال يا أبا عبد الله، خير؟ فقال: خير، فقال: ويحك، خرج فيَّ شيءٌ؟ فقال أبو عبد الله: ما تكره فلا، قال القاسم: فما هو؟ قال: نَعَى الشّيخ إليّ نفسه بعد ورود هذا الكتاب بأربعين يوماً، وقد حمل إليه سبعة أثوابٍ، فقال القاسم: في سلامةٍ من ديني؟ فقال له: في سلامة من دينك، فضحك (رحمه الله)، فقال: ما أؤمّل بعد هذا العُمر؟

فقال الرجل الوارد:

فأخرج من مُخلّاته ثلاثة أزر وحِبرةٌ يمانيةٌ حمراء وعمامةٌ وثوبين ومَنديل، فأخذه القاسم وكان عنده قميصٌ خلعه عليه مولانا الرّضا أبي الحسن (عليه السلام).

وكان له صديقٌ يقال له عبد الرّحمن بن محمّد البَدري وكان شديد النّصب وكان بينه وبين القاسم (نضر الله وجهه) مودّةً في أمور الدّنيا شديدة، وكان القاسم يودّه، وكان عبد الرّحمن وافياً إلى الدّار لإصلاح بين أبي جعفر بن حمدون الهمداني وبين ختنة بن القاسم، فقال القاسم لشيخين من المشايخ المقيمين معه أحدهما يُقال له أبو حامد عمران بن المُفلس والآخر أبو علي بن جَحدر: أن أقرئا هذا الكتاب عبد الرّحمن بن محمّد فإنّي أحبّ هدايته وأرجو أن يهديه الله بقراءة هذا الكتاب، فقالا له: الله الله الله فإنّ هذا الكتاب لا يحتمل ما

فيه خلق من الشيعة فكيف عبد الرّحمن بن محمد؟ فقال: أنا أعلم إنّي مفشٍ لسرٍّ لا يجوز لي إعلانه، لكن من محبّتي لعبد الرّحمن وشهوتي أن يهديه الله عزّ وجلّ لهذا الامر هو ذا أقرأه الكتاب.

فلما مرّ ذلك اليوم وكان يوم الخميس لثلاث عشرة خلت من رجب، دخل عبد الرّحمن بن محمّد وسلَّم عليه، فأخرج القاسم الكتاب فقال له: اقرأ هذا الكتاب وانظر لنفسك، فقرأ عبد الرّحمن الكتاب، فلمّا بلغ إلى موضع النَّعي رمى الكتاب عن يده وقال للقاسم: يا أبا محمّد، اتّقِ الله فإنّك رجلٌ فاضلٌ في دينك متمّكن من عقلك والله عزّ وجلّ يقول: (وما تدري نفسٌ ماذا تكسب غداً وما تدري نفسٌ بأيّ أرضٍ تموت) وقال: (عالم الغيب والشّهادة فلا يظهر على غيبه أحداً).

فضحك القاسم وقال له أتمم الآية، (إلا من ارتضى من رسول) ومولاي (عليه السلام) هو الرّضا من الرّسول، وقال:

قد علمت أنّك تقول هذا، ولكن أرّخ اليوم، فإن أنا عشت بعد هذا اليوم المؤرخ في الكتاب فأعلم إنّي لست على شيءٍ، وإن أنا مِتُّ فأنظر لنفسك، فأرّخ عبد الرّحمن اليوم وافترقوا.

وحُمَّ القاسم في اليوم السّابع من ورود الكتاب واشتدّت به في ذلك اليوم العلّة واستند في فراشه إلى الحائط وكان ابنه الحسن بن القاسم مدمِناً على شرب الخمر، وكان متزوّجاً إلى أبي عبد الله بن حمدون الهمداني، وكان جالساً وردائه

مستورٌ على وجهه في ناحية الدّار، وأبو حامد في ناحية وأبو علي بن جَحدر وأنا وجماعة من أهل البلد نبكي إذ أتّكأ القاسم على يديه إلى خلف وجعل يقول:

يا محمّد، يا علي، يا حسن، يا حسين، مواليّ، كونوا شفعائي إلى الله عزّ وجلّ، وقالها الثّانية وقالها الثّالثة، فلمّا بلغ في الثّالثة يا موسى يا علي تفرقَعت أجفان عينيه كما يفرقع الصبيان شقائق النعمان، وانتفخت حدقته وجعل يمسح بكمّه عينيه، وخرج من عينيه شبيه بماء اللّحم مدّ طرفه إلى ابنه فقال: يا حسن إليّ، يا أبا حامد إليّ، يا أبا علي إليّ، فاجتمعنا حوله ونظرنا إلى الحدقتين صحيحتين، فقال أبو حامد: تراني؟ وجعل يده على كلّ واحدٍ منّا، وشاع الخبر في النّاس والعامّة وانتابه النّاس من العوام ينظرون إليه.

وركب القاضي إليه وهو أبو السّائب عُتبة بن عبيد الله المسعودي وهو قاضي القضاة ببغداد، فدخل عليه فقال له: يا أبا محمّد، ما هذا الذي بيدي؟ وأراه خاتماً فضّة فيروزج، فقرّبه منه فقال: عليه ثلاثة أسطر، فتناوله القاسم (رحمه الله) فلم يمكنه قراءته وخرج النّاس متعجّبين يتحدّثون بخبره والتفت القاسم إلى ابنه الحسن فقال له: إنّ الله منزلك منزلةً ومرتّبك مرتبةً فاقبلها بشكر، فقال له الحسن: يا أبه، قد قبلتها، قال القاسم: على ماذا؟ قال: على ما تأمرني به يا أبه، قال: على أن ترجع على ما أنت عليه من شرب الخمر، قال الحسن: يا أبه، وحقّ من أنت في ذكره لأرجعنّ عن شرب الخمر ومع الخمر أشياءٌ لا تعرفها، فرفع القاسم يده إلى السّماء وقال: اللهمّ ألهم الحسن طاعتك وجنّبه معصيتك ثلاث

مرّاتٍ، ثمّ دعا بدُرجٍ فكتب وصيته بيده (رحمه الله) وكانت الضياع التي بيده لمولانا وقفٌ وقفه أبوه.

وكان في ما أوصى الحسن أن قال: يا بُني، إنّي أُوهِلّت لهذا الأمر ـ يعني الوكالة لمولانا ـ فيكون قوتك من نصف ضيعة المعروفة بفرجندة وسائرها ملك لمولاي، وإن لم تُؤهَّل له فأطلب خيرك من حيث يتقبّل الله، وقبل الحسن وصيته على ذلك.

فلمّا كان في يوم الأربعين وقد طلع الفجر مات القاسم (رحمه الله)، فوافاه عبد الرّحمن يعدو في الأسواق حافياً حاسراً وهو يصيح: واسيّداه! فاستعظم النّاس ذلك منه وجعل النّاس يقولون: ما الّذي تفعل بنفسك؟ فقال: اسكتوا، فقد رأيت ما لم تروه.

وشُيَّع ورجع عمّا كان عليه ووقف الكثير من ضياعه وتولّى أبو علي بن جَحدر غسل القاسم وأبو حامد يَصُبّ عليه الماء، وكُفِّن في ثمانية أثواب على بدنه قميص مولاه أبو الحسن وما يليه سبعة أثواب الّتي جاءته من العراق.

فلمّا كان بعد مدّةٍ يسيرةٍ ورد كتاب تعزية على الحسن من مولانا (عليه السلام) في آخره دعاء: ألهمك الله طاعته وجنّبك معصيته، وهو الدّعاء الّذي كان دعا به

أبوه وكان آخره: قد جعلنا أباك إماماً لك وفعاله لك مثالاً[١].

فالمتحصّل من مجموع القرائن المتقدمة:

أنّ القاسم بن العلاء الهمداني معتبر الحديث.

السّابع والعشرون: محمّد بن أحمد القمّي:

وهو **محمّد بن أحمد بن علي بن الصّلت القمّي**، روى الكليني عنه في الرّوضة حيث قال:

محمّد بن أحمد القمّي، عن عمّه عبد الله بن الصّلت، عن يونس بن عبد الرّحمن، عن عبد الله بن سنان، عن حسين الجمّال، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله تبارك وتعالى: (ربّنا أَرِنا الّذين أضلانا من الجنّ والإنس فجعلهما تحت أقدامنا ليكونا من الأسفلين) قال: هما، ثمّ قال: وكان فلانٌ شيطان[٢].

وأمّا الكلام في حال الرّجل من ناحية الوثاقة في الحديث:

فالرّجل تقدّم كونه من مشايخ الكليني، وكذلك كان من مشايخ والد الصدوق (رحمه الله)، وهذه بنفسه وإن كانت قرينةٌ تحمل قيمةً احتماليةً في بناء الاطمئنان باعتبار مروياته، ولكنّ للأنصاف أنّها لا تكفي لِما تقدّم ذكره في غير

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الغيبة: صفحة ٣١٠: باب بعض ما ظهر من جهته (عليه السلام) من التوقيعات.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء ١٥: صفحة ٤٧٢ ـ ٤٧٣: الحديث ١٥٣٣٨: طبعة دار الحديث.

موردٍ من أنّه لم يتعهّد بل ولم يُعرَف عن الكليني ووالد الصدوق (ﭬ) عدم الرّواية إلا عن الثّقة، بل كانوا يروون عن الثّقة وغيره.

إلا أنّ هناك قرينةٌ أخرى تحمل قيمةً احتماليةً معتدّاً بها وهي كلام الصّدوق (ﭭ) في مقدّمة إكمال الدّين ونصّها:

وكان أبي (رضي الله عنه) يروي عنه (قدّس الله روحه) ويصف علمه وعمله وزهده وفضله وعبادته[1].

وظاهر العبارة لها دلالة على اعتبار مرويات الرّجل بضميمة مشيخته للكليني ووالد الصّدوق (ﭬ).

نعم، لابدّ من الإشارة إلى مسألة وهي:

الظّاهر أنّ عبد الله بن الصّلت عمّ أبيه، وقد عُبِّر عنه في الكلمات بعمّه تجوّزاً كما ورد في الرّوضة: عنه عن عمّه عبد الله بن الصّلت[2].

الثّامن والعشرون: محمّد بن إسماعيل:

روى محمّد بن يعقوب عن محمّد بن إسماعيل رواياتٍ كثيرةً، وروى محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان كثير جداً، ورواياته عنه تُعدّ بالمئات، فقد

---

(١) أُنظر: كمال الدين: صفحة ٣، وكذلك أُنظر: المحقق التستري: قاموس الرجال: الجزء التاسع: صفحة ٧٤: رقم ٦٣٨٨، وكذلك أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: جزء ١٦: صفحة ١٨: رقم ١٠١٥٠.

(٢) أُنظر: روضة الكافي: ٣٣٤.

أحصاها سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله وأوصلها إلى سبعمائة وواحد وستين مورداً[١].

وعموماً روى محمّد بن يعقوب الكليني عن محمّد بن إسماعيل كثيراً في الكافي، والرّوايات متناثرةٌ في أغلب أبواب الكتاب تقريباً، فهي موجودةٌ في الأصول وكذلك في الفروع والرّوضة، إلّا أنّ المشكلة الأساسية إنّما هي تحديد المروي عنه في هذه الموارد من بين مجموعة من الرواة الذين يشتركون في مسمّى "محمد بن إسماعيل"، وهذا من أهمّ الأبحاث في المقام وذلك لاختلاف أحوال الرّواة المشتركين من ناحية الوثاقة والضّعف في الحديث.

وظهرت في المقام أقوالٌ متعدّدةٌ:

القول الأوّل:

أنّ المعني بالرّواية في تلك الموارد هو محمّد بن إسماعيل بن بَزيع، وقد نُقِل هذا القول عن المحقق الأردبيلي (طاب ثراه)[٢].

القول الثّاني:

أنّه محمّد بن إسماعيل البرمكي، وقد ذهب إلى هذا القول واختاره الشّيخ

(١) أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء السادس عشر: الصفحة ٩٠.

(٢) أُنظر: الجواد الكاظمي: مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام: الجزء الثّالث: صفحة ١٣: الهامش.

البهائي (رحمه الله)[١].

القول الثّالث:

أنّه محمّد بن إسماعيل النيسابوري أبو الحسن أو أبو الحسين تلميذ الفضل بن شاذان، وقد اختار هذا القول جمع منهم السيّد الدّاماد (قدس سره) في الرواشح[٢]، وكذلك المحدّث الكاشاني (قدس سره)[٣]، وقوّاه العلامة الشّفتي في فوائده الرّجالية، وكذلك المامقاني (رحمه الله) في خاتمة تنقيح المقال[٤]، وكذلك البارفروشي[٥]، وصاحب منتقى الجمّان (قدس سره)[٦]، وآخرون[٧].

نعم، هناك رواة آخرون كانت أسمائهم محمّد بن إسماعيل، ولكنّنا لم نُدرجهم في المشتركين وذلك لبعد طبقتهم عن الكليني (المتوفّى ٣٢٩ هجرياً) وعدم إمكانية روايته عنهم مباشرةً من دون واسطة، كما في محمّد بن إسماعيل

---

(١) اُنظر: مشرق الشمسين: صفحة ٨ ـ ١٠.

(٢) اُنظر: السيّد الداماد: الرواشح السماوية: الراشحة التاسعة عشر: من صفحة ٧٠ ـ ٧٤.

(٣) اُنظر: المقدمة الثانية من مقدمات الوافي: صفحة ١٠.

(٤) اُنظر: المامقاني: خاتمة تنقيح المقال: صفحة ٩٤.

(٥) اُنظر: نخبة المقال: صفحة ٢٦٣ ـ ٢٦٩.

(٦) اُنظر: منتقى الجمان: الجزء الأول: صفحة ٤٥.

(٧) اُنظر: نقد الرّجال: الجزء الرابع: صفحة ١٣٨: الرقم ٤٤٧٩.

الذي روى عن الإمام الكاظم (عليه السلام) (المتوفّى ١٨٣ للهجرة)، وكذلك الّذي روى عن الإمام الصّادق (عليه السلام) (المتوفّى ١٤٨ للهجرة)، وكذلك من روى عن الإمام الرّضا (عليه السلام) (المتوفّى ٢٠٣ للهجرة).

ولابدّ من الحديث في الأقوال الثلاثة المتقدّمة واختيار واحدٍ منها:

أمّا القول الأول:

فهو واضح البعد بل الفساد، والوجه في ذلك؛ أنّ محمّد بن إسماعيل بن بَزيع من أصحاب الإمام الرّضا (عليه السلام) (المستشهد ٢٠٣ للهجرة)، ولا يمكن أن يروي الكليني (رحمه الله) (المتوفّى سنة ٣٢٩ للهجرة) عنه بلا واسطةٍ لاختلاف الطّبقة كما هو واضح.

وأمّا القول الثاني:

فكذلك غير صحيح؛ والوجه في ذلك ما ذكره سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله وحاصله:

أنّ طبقة محمّد بن إسماعيل البَرمكي صاحب الصومعة متقدّمة على طبقة الكليني (رحمه الله)، فإنّ الكليني يروي عن محمّد بن إسماعيل بواسطة شيخه محمّد بن جعفر أو بعنوان محمّد بن أبي عبد الله في مواردٍ كثيرةٍ، وقد صرّح في بعض الموارد بأنّ محمّد بن جعفر هو الأسدي، ومحمّد بن إسماعيل هو البَرمكي، فقال: حدّثني محمّد بن جعفر الأسدي (رحمه الله)، عن محمّد بن إسماعيل البَرمكي

الرّازي، عن الحسين بن الحسن بن برد الدينوري[١].

وقال أيضاً: محمّد بن أبي عبد الله، عن محمّد بن إسماعيل البَرمكي[٢].

وكذلك الصّدوق روى عن محمّد بن إسماعيل البَرمكي تارةً بعنوان محمّد بن جعفر الأسدي[٣]، وفي المشيخة في طريقه إلى إسماعيل بن الفضل، وأخرى بعنوان محمّد بن أبي عبد الله الكوفي في المشيخة في طريقه إلى محمّد بن سنان وجابر بن عبد الله الأنصاري ومحمّد بن إسماعيل البَرمكي، وقد تقدّم في ترجمة محمّد بن أبي عبد الله الكوفي أنه هو محمّد بن جعفر الأسدي.

وكذلك الكشّي روى عن محمّد بن إسماعيل بواسطة حَمدويه وإبراهيم كما في فضل الرّواية والحديث الرّابع، وفي ترجمة داود بن زَربي ١٤٢، وفي ترجمة صفوان بن مهران الجمّال ٣٠٧، وفي ترجمة يونس بن عبد الرّحمن (٣٥١) (الحديث ٢٠) والمذكور في هذه الموارد محمّد بن إسماعيل الرّازي وهو البَرمكي كما يظهر من الرّواية المتقدّمة عن الكافي.

وممّا يؤكّد أنّ محمّد بن إسماعيل الذي روى عنه الكليني والكشّي بلا واسطةٍ وهو يروي عن الفضل بن شاذان غير محمّد بن إسماعيل البَرمكي، أنّ محمّد بن إسماعيل البَرمكي الوارد في أسناد الرّوايات لم يروِ عن الفضل بن

(١) أُنظر: الكافي: الجزء الأول: باب حدوث العالم من كتاب التوحيد: الحديث الثالث.

(٢) أُنظر: الكافي: الجزء الأول: باب الحركة والانتقال ١٩: الحديث الأول.

(٣) أُنظر: الفقيه: الجزء الثاني: باب علّة وجوب الزكاة: الحديث السادس.

شاذان ولا في موردٍ واحدٍ، فهو غير من يروي عن الفضل بن شاذان جزماً.

والثّاني هو الذي يروي عن الكليني كثيراً ويروي عنه الكشي بلا واسطة، وقد يروي الكليني عنه بواسطة محمد بن يحيى كما في الكافي الجزء السّادس باب أنس الرّجل في منزل أخيه من كتاب الأطعمة الثّالث الحديث الثّالث، وباب أنّ ابن آدم أجوف لابدّ له من طعام ٤١ من هذا الجزء الحديث السّابع[1].

فالمتعيّن كما هو الظّاهر القول الثّالث وهو أنّ من يروي عنه الكليني من دون واسطةٍ من بين المشتركين باسم محمّد بن إسماعيل هو محمّد بن إسماعيل النّيسابوري، ويعضُد ذلك أنّ الكليني قريب الطبقة من الكشّي هذا من جانبٍ، ومن جانبٍ آخر كذلك روى الكشّي عن محمّد بن إسماعيل مباشرةً من غير واسطةٍ عن الفضل بن شاذان في غير موردٍ[2].

ولكنّه مطلقٌ من دون تقييد بالنّيسابوري، إلا أنّ الكشّي صرّح في ترجمة أحمد بن داود بن سعيد الفَزاري أبو يحيى (الجرجاني) أنّه ذكر محمّد بن إسماعيل النّيسابوري أنّه هجم عليه محمّد بن طاهر، فأمر بقطع لسانه ويديه ورجليه ويُضرَب بالسّوط وبصلبه ـ يعني بذلك محمّد بن يحيى الرّازي وابن البغوي

---

(١) أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: جزء ١٦: صفحة ٩٧ ـ ٩٨.

(٢) أُنظر كما في ترجمة سلمان الفارسي مرّتين، وكذلك في ترجمة أبي حمزة الثمالي، راجع: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: جزء ١٦: صفحة ٩٦.

وإبراهيم بن صالح ـ[١].

بل صرّح الكشي في ترجمة الفضل بن شاذان أنّه ذكر أبو الحسن محمّد بن إسماعيل البُندقي النّيسابوري أنّ الفضل بن شاذان بن الخليل نفاه عبد الله بن طاهر عن نيسابور بعد أن أُدِّعي به واستعلم كتبه وأمره أن يكتبها، قال: وكتب تحته الإسلام الشهادتان وما يتلوها[٢].

ثمّ أنّه لابدّ من التعرّض إلى مسألة في الرّجل وهي:

أنّه قد تقدّم عن الكشي تسميته البُندقي، وبذلك سمّاه الشيخ الطوسي حينما تعرّض للحديث عنه في من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام)[٣].

ولكن في قِبال ذلك ذُكِر أنّه "بَندفَر" وليس "البُندقي" كما ورد في بعض نُسخ رجال الطوسي وكذلك اختيار معرفة الرّجال، ولعلّه يُرجَّح أن يكون الصحيح "بَندفَرّ" بفتح الفاء وسكون النون وفتح الفاء وتشديد الراء، وأمّا "البُندقي" فهو من التصحيف وذلك لتشابه اسم الكلمتين.

ويعضده أنّ البند العلم الكبير وجمعه بُنود كفُلس وفُلوس، وفرّ القوم بفتح

(١) أُنظر: اختيار معرفة الرّجال: الترجمة ١٠١٦: تحقيق الميبدي والموسويان: الصفحة ٥٧٨.

(٢) أُنظر: اختيار معرفة الرّجال: الترجمة ١٠٢٤: تحقيق الميبدي والموسويان: الصفحة ٥٨٤.

(٣) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤٤٠: الرقم ٦٢٨٠.

الفاء وتشديد الراء، وفرتهم بفتح الفاء أو كلاهما في الضم خيارهم، وقد يقال بَندويه مثل نَفطويه.

في مقابل ذلك يبعد البُندقي من جهة أنّه لا أساس له يسنده ولا دليل يدعمه كما ذكر غير واحدٍ، والوجه في ذلك:

أنّ بُندقه بالنّون السّاكنة بين الباء الموحّدة والدّال المهملة المضمومتين قبل القاف أبو قبيلة من اليمن، ولم يذكر أعلام الرّجال وأهل التراجم والسِّير أنّ محمّد بن إسماعيل النيسابوري كانت له أصول من تلك القبيلة، فبالتّالي يبعد الحمل على ذلك ويقرب كون الاختلاف مقتضى التصحيف وهو ليس بعزيز.

ثمّ أنّه يقع الكلام في حال محمّد بن إسماعيل النّيسابوري (بَندفر) من ناحية الوثاقة في الحديث من عدمها فنقول:

لم يرد بالمقدار -الذي بحثنا فيه- في الرّجل تصريح بوثاقته مع تعرّض الشيخ الطوسي (قدس سره) لترجمته في رجاله.

ولكن مع ذلك هناك جملةٌ من الوجوه الّتي يمكن أن يقال بوثاقة الرّجل واعتبار مروياته من خلالها:

الوجه الأول:

أنّ الرّجل من رجال أسناد كامل الزّيارات بل من مشايخ ابن قولويه (قدس سره) (المتوفّى حدود سنة ٣٦٩ للهجرة)، كما هو صريح ما ورد في ذيل الحديث الأوّل في فضل إتيان المشاهد بالمدينة حيث قال ابن قولويه (رحمه الله): وحدّثني

محمّد ابن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى، وابن أبي عُمير، عن معاوية بن عمّار قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) وذكر مثله[1].

ولكن قد تقدّم مفصلاً في الحديث عن دلالة الوقوع في أسناد كامل الزّيارات وكونه مورثاً لوثاقة الرّاوي أو اعتبار مروياته وقلنا: أنّه لم يثبُت شيء من ذلك لا للمشايخ المباشرين ولا لعموم من وقع في أسناد الكتاب.

نعم، يبقى الوقوع في تلك الأسانيد بنفسه قرينة تحمل قيمةً احتماليةً معيّنةً في مقام بناء الاطمئنان باعتبار مرويات الرّاوي دون أن تصل بنا إلى الاطمئنان بذلك.

الوجه الثّاني:

ما تقدّمت الإشارة إليه من إكثار الكليني الرّواية عنه، فقد روى عنه في حوالي ستّمائة مورد خصوصاً بمعية ما ذكره الكليني (طاب ثراه) في مقدّمة كتابه من أنّه يروي الآثار الصحيحة عن الصادقين (عليهم السلام).

والجواب على ذلك:

أمّا دلالة ما ذكره الكليني (قدس سره) في مقدّمة الكافي فقد تقدّم الحديث عنها وقلنا أنّها غير تامّة الدلالة على صحّة كلّ مرويات كتابه وبحثنا ذلك مفصلاً،

---

(١) أُنظر: ابن قولويه: كامل الزّيارات: صفحة ٦١: حديث ٥١: باب فضل إتيان المشاهد بالمدينة: الحديث الأول.

وأمّا دلالة كثرة الرّواية على الوثاقة فقد تقدّم كذلك وقلنا أنّ القدماء كانوا ينتهجون منهج ومسلك الوثوق بمعية القرائن والشّواهد والمؤيّدات الّتي تعين على الاطمئنان بصدور الخبر، ومن الواضح أنّ في هذا المسلك لا ملازمة بين اعتبار الرّواية والاستناد إليها وبين وثاقة راويها.

الوجه الثّالث:

ما ذهب إليه صاحب المدارك (قدس سره) من أنّه يظهر من الكشّي والكليني (رحمهما الله) الاعتماد عليه والاستفادة في الحكم على روايته.

وقد أجاب عن ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) بالقول:

أنّ الكشّي (رحمه الله) نقل عنه في موردٍ واحدٍ وهو قصة هجوم طاهر على دار الفضل ونفيه، وهذا لا يعدّ اعتماداً موجباً للتوثيق.

وأمّا الكليني (رحمه الله) فلم يتّضح أنّه أفتى بحكمٍ إلزاميٍ استناداً إلى رواية كان طريقها منحصر بمحمّد بن إسماعيل وعلى تقديره فهو لا يدلّ على التوثيق.

والمتحصّل من هذه الأمور:

أنّه لا يمكن الحكم بوثاقة الشّخص.

وممّا يسهل الخطب:

أنّ روايات الكليني (رحمه الله) عن الفضل بن شاذان في الأعم الأغلب لا تكون منحصرةً عن طريق محمّد بن إسماعيل، بل يذكر كثيراً منضمّاً إليه علي بن إبراهيم عن أبيه، وفي بعض الموارد مكان علي بن إبراهيم شخص آخر مثل

محمّد بن عبد الجبّار أو محمّد بن الحسين وغيرهما، وقد أحصينا هذه الموارد فبلغت أكثر من ثلاثمائة مورد.

ومن جهة أخرى أنّ الشيخ (رحمه الله) في المشيخة ذكر طريقه إلى روايات الفضل فروى عن مشايخه، عن محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل عن الفضل، وبعض الرّوايات المذكورة في التهذيبين عن الفضل نفس الرّوايات الّتي ذكرها الكليني (رحمه الله) بطريقٍ واحدٍ، يعني عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل، فيظهر من ذلك أنّ للكليني كان أكثر من طريقٍ واحدٍ إلى روايات الفضل، وإنّما اكتفى بواحدٍ منها في بعض الموارد اختصاراً أو لغير ذلك.

والخلاصة:

أنّ بهاتين الجهتين تصبح أكثر روايات الكليني عن محمّد ابن إسماعيل هذا بل جميعها معتبرةٌ ولا يلزم طرحها والله العالم وله الحمد[1].

والمتحصل ممّا تقدّم:

عدم ثبوت وثاقة محمّد بن إسماعيل النّيسابوري، ولكن ما رواه في قسمه الأعمّ الأغلب قابلٌ للتصحيح والاعتماد عليه بجملةٍ ممّا تقدّم فلاحظ.

---

(١) أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء السادس: صفحة ٩٩.

التّاسع والعشرون: محمّد بن جعفر الأسدي:

روى الكليني (طَابَ ثَرَاهُ) عن محمّد بن جعفر الأسدي في غير موردٍ، فقد روى عنه في باب حدوث العالم وإثبات المحدّث حيث قال:

حدّثني محمّد بن جعفر الأسدي، عن محمّد بن إسماعيل البَرمكي الرّازي، عن الحسين بن الحسن بن بُرد الدّينوري، عن محمّد بن علي، عن محمّد بن عبد الله الخراساني خادم الرّضا (عليه السلام) قال: دخل رجلٌ من الزّنادقة على أبي الحسن (عليه السلام) وعنده جماعةٌ إلى آخره...[1].

وكذلك روى عنه في باب سعة سفينة نوح (عليه السلام) حيث قال:

محمّد بن أبي عبد الله[2] عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، عن إسماعيل الجُعفي، وعبد الكريم بن عمر، وعبد الحميد بن أبي الدَّيلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: حمل نوح (عليه السلام) في السّفينة الأزواج الثّمانية الّتي قال الله عزّ وجلّ (ثمانية أزواج من الضّأن اثنين ومن المَعز إثنين ومن الإبل إثنين ومن البقر

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: صفحة ٧٨: باب حدوث العالم والعلم بالمحدث: الحديث الثالث.

(٢) أُنظر أنّ في المقام هو محمد بن جعفر الأسدي بقرينة قول النجاشي، وسيأتي في ترجمة الرجل من أنّه يُقال له محمد بن أبي عبد الله، أُنظر: النجاشي: صفحة ٣٧٣: رقم ١٠٢٠.

إثنين)[١].

وأمّا الحديث في حال الرّجل من ناحية الوثاقة في الحديث واعتبار مروياته:

فالرّجل من أهل الرّي وهذا يقرّب مشيخته للكليني، وقد ترجم له النّجاشي بالقول: محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون الأسدي، أبو الحسين الكوفي، ساكن الرّي، يُقال له محمّد بن أبي عبد الله، كان ثقةً، صحيح المذهب، إلا أنّه روى عن الضُّعفاء وكان يقول بالجبر والتشبيه، وكان أبوه وجهاً، روى عن أحمد بن محمّد بن عيسى، له كتاب الجبر والاستطاعة، أخبرنا أبو العبّاس بن نوح قال: حدّثنا الحسن بن حمزة قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الأسدي بجميع كتبه.

قال: ومات أبو الحسن محمّد بن جعفر ليلة الخميس لعشرٍ خَلون من جمادى الأولى سنة اثنتي عشر وثلاثمائة.

وقال ابن نوح:

حدّثنا أبو الحسن بن داود قال: حدّثنا أحمد بن حمدان القزويني عنه بجميع كتبه[٢].

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثامن: صفحة ٢٨٣: باب سعة سفينة نوح: الحديث ٤٢٧.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ٣٧٣: رقم ١٠٢٠.

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله بالقول:

محمّد بن جعفر الأسدي، يُكنّى أبا الحسين الرّازي، كان أحد الأبواب[١].

بينما ترجم له في الفهرست بالقول:

محمّد بن جعفر الأسدي، يُكنّى أبا الحسن، له كتاب الردّ على أهل الاستطاعة، أخبرنا به جماعةٌ، عن التَلعكبري، عن الأسدي[٢].

وذكر في كتاب الغيبة:

وقد كان في زمن السّفراء المحمودين أقوامٌ ثقاتٌ ترد عليهم التوقيعات من قِبل المنصوبين للسّفارة من الأصل، منهم أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسدي (رحمه الله)[٣].

وقال كذلك في آخر التّوقيعات الواردة على أقوام ثقات:

ومات الأسدي على ظاهر العدالة لم يتغيّر ولم يُطعَن عليه في شهر ربيع الآخر سنة اثنتي عشر وثلاثمائة[٤].

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤٣٩: رقم ٦٢٧٨.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٢٢٩ ـ ٢٣٠: رقم ٦١٠.

(٣) أُنظر: الشيخ الطوسي: الغيبة: صفحة ٤١٥.

(٤) أُنظر: الشيخ الطوسي: الغيبة: صفحة ٤١٥.

ويُضاف إلى ذلك:

ترضّي الصدوق (ﭬ) عليه وتقديم ما يرويه على غيره في صورة التّعارض[١].

ومن مجموع ما تقدّم تظهر وثاقة الرّجل بل جلالته وعلوّ مرتبته عند أصحابنا المتقدّمين.

ولكن مع ذلك لابدّ من الوقوف عند مقالة النّجاشي في ترجمته من أنّه كان يقول بالجبر والتشبيه:

فالظّاهر أنّه لا يمكن حمله على ظاهره وذلك أمور:

الأمرالأوّل:

إنّ النّجاشي بنفسه ذكر في ترجمة الأسدي أنّ له كتاب بالجبر والاستطاعة، ومن الواضح أنّ هذا غير الجبر والتشبيه، بل أكثر من ذلك، فقد صرّح الشيخ الطوسي (ﭬ) في فهرسته كما تقدّم أنّ له كتاب في الردّ على أهل الاستطاعة وذكر طريقه إليه.

وبالتّالي فيجب القول بأنّ له كتابان أحدهما الجبر والاستطاعة والآخر الردّ على أهل الاستطاعة، لأنّ لازم الحمل على ظاهر الكلام أنّ الرّجل مرّ بمرحلتين عقائدياً والقرائن كما ستأتي تدلّ على خلاف ذلك.

---

(١) أُنظر: الشيخ الصدوق: من لا يحضره الفقيه: الجزء الثاني: صفحة ٧٣: حديث ٣١٧.

الأمر الثّاني:

أنّ هناك قرائن تدلّ على خلاف ما تقدّم منها:

أوّلاً:

ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) من جملة من الرّوايات الصريحة برد مقولات الحشوية كالجبر والاستطاعة والرّؤية وغيرها، وقد رواها كلّها الكليني عن محمّد بن جعفر الأسدي(١).

وثانياً:

ما تقدّمت الإشارة إليه في كلام الشيخ الطوسي (طاب ثراه) من أنّ الأسدي مات على ظاهرة العدالة لم يتغيّر ولم يُطعَن عليه في شيءٍ، وبالتّالي فلا خدش في عقيدة الرّجل بحسب كلام الشيخ الطوسي (طاب ثراه)، وهي قرينةٌ تدعم الكلام والمتقدّم.

نعم، لابدّ من الالتفات إلى أنّه لو تنزّلنا وقلنا بفساد عقيدة الرّجل فلا ملازمة على ما هو الصحيح والمختار بين فساد العقيدة وفساد اللسان في الحديث لعدم مانعيتها عن اعتبار مرويات الرّاوي إذا كان ثقة مأمون الحديث.

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: كتاب التوحيد: باب قوله تعالى: (لا تدركه الأبصار): الحديث ٢٧١، وباب النهي عن التجسيم والصورة: الحديث ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، وباب جوامع التوحيد: الحديث ٣٥٠، وباب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين: الحديث ٤١٢، ٤١٣، وباب الاستطاعة: الحديث ٤١٧.

وكذلك الحال في روايته عن الضُّعفاء، فإنّه قد ثبت رواية جمع من الأصحاب عن الضعفاء ولم يكن ذاك يخدش بوثاقتهم، ولذلك كانوا يلتمسون الواسطة دائماً في حال الرّواية عن الضعيف لعلّه ـ أي الواسطة ـ أطلع على وجهٍ لاعتبار مرويات الرجل.

وما كان يخدش الحال هو كثرة الرّواية عن الضُّعفاء وعدم المبالاة عمّن أُخِذ واعتماد المراسيل في الرّاوي بنحو من أنحاء الاجتماع في هذه السُّمات أو غلبتها.

الثلاثون: محمد بن جعفر الرّزّاز أبو العباس الكوفي:

(المتوفّى ٣٠١ أو ٣١٦ للهجرة)[١]، روى الكليني عنه في غير موردٍ في كتاب الكافي منها:

ألاول:

ما رواه الكليني في باب القول عن قبر أبي الحسن موسى وأبي جعفر الثاني (عليهما السلام)، حيث قال في ذيل الحديث الثالث:

محمد بن جعفر الرزّاز الكوفي، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عمّن ذكره،

---

١ أشار إلى سنة وفاته علي أكبر الغفّاري في تحقيقه لنسخة الكافي لدار الكتب الإسلامية على أنّها ٣٠١ في مقدّمته صفحة ١٢٧، وكذلك أشار الزّراري في رسالته إلى الثاني ـ يعني ٣١٦ ـ لأنّه خال أبيه.

عن أبي الحسن (عليه السلام) مثله[١].

الثّاني:

من الموارد ما رواه الكليني (رحمه الله) في باب الرّهن حيث قال: محمّد بن جعفر الرزّاز، عن محمّد بن عبد الحميد، عن سيف بن عُميرة، عن منصور بن حازم، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إذا رهنت عبداً أو دابّةً فمات فلا شيء عليك، وإن هلكت الدّابة أو أبق الغلام فأنت ضامن[٢].

الثّالث:

ما رواه الكليني (رحمه الله) في باب أنّه لا طلاق قبل النّكاح، حيث قال: محمّد بن جعفر الرزّاز، عن أيوب بن نوح، وأبو علي الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن حريز، عن حمزة بن حمران، عن عبد الله بن سليمان، عن أبيه قال: كنت في المسجد فدخل علي بن الحسين (عليهما السلام)[٣].

الرّابع:

ما رواه الكليني (رحمه الله) في باب الوصيّة حيث قال:

محمّد بن جعفر الرزّاز، عن محمّد بن عيسى، ومحمّد بن يحيى، عن محمّد بن

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الرابع: صفحة ٥٧٨: ذيل الحديث الثالث.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الخامس: صفحة ٢٣٦: باب الرهن: الحديث ١٨

(٣) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء السادس: صفحة ٣٦: باب أنّه لا طلاق قبل النكاح: الحديث الرابع.

أحمد، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن الحسن بن راشد قال: سألت العسكري (عليه السلام) بالمدينة عن رجلٍ أوصى بمالٍ في سبيل الله فقال: سبيل الله شيعتنا[1].

هذا من جهة الرّواية.

وأمّا من جهة وثاقة الرّجل في الحديث من عدمها:

فلم أجد بالمقدار الذي بحثت فيه ما يمكن أن يُستفاد منه للإشارة إلى وثاقة الرّجل واعتبار مروياته، إلا ما ذكره أبي غالب الزراري في رسالته إلى ابن ابنه، فإنّه قد تحدّث عن محمد بن جعفر الرزّاز من باب أنّه من عائلته –وهو خال أبيه– كما تقدّم، فقد ذكر بحقّه في ذكر أقربائه من أم أبيه: وجدّتي ـ أم أبي ـ فاطمة بنت جعفر بن محمّد بن الحسن القرشي الرزّاز، مولىً لبني مخزوم، وقد روى محمّد بن الحسن الحديث وكان أحد حُفّاظ القرآن، وقد نقلت عنه قراءات، وكبرت منزلته فيها.

إلى أن قال:.... وأخوها أبو العبّاس محمّد بن جعفر الرزّاز، وهو أحد رواة الحديث ومشايخ الشيعة، وكان له أخ اسمه الحسن بن جعفر وقد روى أيضاً الحديث، إلا أنّ عمره لم يطل فيُنقَل عنه، وكان مولى محمّد بن جعفر سنة ست وثلاثمائة ومائتين ومات سنة ستّة وعشرة وثلاثمائة وسنّه ثمانون سَنة، وكان من

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء السابع: صفحة ١٥: باب آخر من الوصية: الحديث الثاني.

محلّه من الشيعة أنّه كان الوافد عنهم إلى المدينة عند وقوع الغيبة سنة ستين ومائتين وأقام بها سنةً وعاد، وقد ظهر له من أمر الصّاحب (عليه السلام) ما أحتاج إليه[١].

وبمعية ثبوت هذه الرّسالة إلى مؤلّفها ـ كما هو المختار وتقدّم البحث عنها فيها مفصلاً في كتابنا رسالة ابي غالب الزراري دراسة وتحليل ـ ومطابقة ما بأيدينا مع نسخة الأصل خصوصاً محل الاتفاق وعدم الخلاف، وبالتّالي فما ورد في ترجمة الرزّاز يرقى إلى القول باعتبار مروياته.

ويعضده:

ورود محمّد بن جعفر الرزّاز في أسناد كامل الزّيارات، فقد كان من مشايخ ابن قولويه (رحمه الله) (المتوفّى ٣٦٨ للهجرة) الّذين روى عنهم مباشرةً في كامل الزّيارات في باب ثواب زيارة رسول الله (صلى الله عليه وآله) حيث قال: حدّثني محمّد بن جعفر بن الرزّاز، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن الحسن بن محمود، عن جميل بن صالح، عن الفُضيل بن يسار، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: إنّ زيارة قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) تعدل حجّةً مع رسول الله مبرورةً.

وعنه، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة،

---

(١) اُنظر: رسالة أبي غالب الزراري: صفحة ١٤٠ ـ ١٤١: تحقيق السيّد محمد رضا الحسيني الجلالي.

عن زيد الشحّام قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما لمن زار قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ قال: كمن زار الله في عرشه[1].

فإنّنا وإن أخترنا عدم دلالة كلام ابن قولويه (طاب ثراه) في مقدمة كتابه على وثاقة دائرةٍ معينةٍ سواءٌ -لا المشايخ المباشرة ولا الأعم منه- خلافاً لسيّدنا الأستاذ محمد سعيد الحكيم (دامت بركاته) وسيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) وشيخنا الأستاذ الفياض (دامت بركاته) ولكن مع ذلك يبقى وقوع الرّاوي في أسناد كامل الزّيارات قرينة تحمل قيمةً احتماليةً معيّنةً يمكن لها أن تساهم باجتماعها مع القرائن الأخرى في بناء الاطمئنان بوثاقة الرّاوي واعتبار مروياته والأمر في المقام كذلك، فإنّها تجتمع مع ما تقدّم من كلمات الزّراري في رسالته فتورث لدينا الاطمئنان باعتبار مرويات الرزّاز.

الحادي والثّلاثون: محمّد بن الحسن الصفّار :

(المتوفّى سنة ٢٩٠ للهجرة) بقم، المتتبّع لرواية محمّد بن يعقوب الكليني في الكافي يجد أنّه يروي عنه تارةً مباشرةً بعنوان محمّد بن الحسن كما ورد في جملة من الموارد منها:

اوّلا:

محمّد بن الحسن وعلي بن محمّد، عن سهل، عن السّرّاد، عن ابن رئاب، عن

---

(١) أُنظر: ابن قولويه: كامل الزيارات: صفحة ٣٩: الحديث ٢٥ ـ ٢٦: طبعة دار الحجة.

بُكير بن أعيُن قال: سمعت أبو جعفر (عليه السلام) يقول:

إنّ الله أخذ ميثاق شيعتنا بالولاية وهم ذر، يوم أخذ الميثاق على الذّر والاقرار له بالرّبوبية ولمحمّد (صلى الله عليه وآله) بالنّبوة[1].

ثانياً:

محمّد بن الحسن، عن سهل، عن السّرّاد، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله):

إذا قام العبد المؤمن في صلاته نظر الله إليه، أو قال: أقبل إلي أقبل الله عليه حتّى ينصرف وأظلّته الرّحمة من فوق رأسه إلى أفق السّماء والملائكة تحفّه من حوله إلى أفق السّماء ووكّل الله به ملكاً قائماً يقول: أيّها المصلّي، لو تعلم من ينظر إليك ومن تناجي ما ألتفت ولا زلت عن موضعك أبداً[2].

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: صفحة ٤٣٦: رقم ١: الحديث ١، وكذلك أُنظر: الفيض الكاشاني: الوافي: الجزء الثالث: صفحة ٤٩٢: باب أخذ الميثاق بولايتهم (عليهم السلام): الحديث ٩٩٣.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثالث: صفحة ٢٦٥: رقم ١: الحديث ١، وكذلك أُنظر: الكاشاني: الوافي: الجزء السابع: صفحة ٢٢: باب فضل الصلاة والسجود: الحديث ٥٣٩٢.

وكذلك وردت الرّواية عنه في جملة من الموارد[1].

وفي مقابل ذلك روى الكليني عن محمّد بن الحسن الصفّار بالوساطة، مثل روايته عنه عن طريق محمّد بن يحيى منها:

١ ـ **ما ذكره الكليني** (قدس سره) **في الكافي** من قوله: حدّثني محمّد بن ،يحيى عن محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبي هاشم[2].

٢– **محمّد بن يحيى عن، محمّد** قال: كتبت إلى الأخير (عليه السلام): رجل مات وعليه قضاءٌ من شهر رمضان عشرة أيّامٍ وله وليان، هل يجوز لهما أن يقضيا عنه جميعاً خمسة أيام أحد الوليين وخمسة أيام الآخر؟ فوقّع (عليه السلام): يقضي عنه أكبر وليه عشرة أيام ولاءً إن شاء الله[3].

نعم، لابدّ من الإشارة إلى أنّ الظّاهر كون المراد من محمّد الذي يروي عنه محمّد بن يحيى هو محمّد بن الحسن الصفّار كما أنّ المراد من الأخير (عليه السلام) هو الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، بقرينة رواية الصدوق عن ابن الوليد عن

---

(١) أُنظر: التهذيب: الجزء الأول: الحديث ٢٣، والاستبصار: الجزء الأول: الحديث ٢٦٤، وكذلك: التهذيب: الجزء العاشر: الحديث ٧٥٨، والاستبصار: الجزء الأول: الحديث ١٠٣٦، وغيرها.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: صفحة ٥٢٦: باب ما جاء في الأئمة الاثنا عشر (عليهم السلام) والنصّ عليهم.

(٣) أُنظر: الكافي: الكليني: الجزء الرابع: صفحة ١٢٤: باب صوم الصبيان.

الصفّار أنّه كتب إلى أبي محمّد الحسن بن علي (عليهما السلام) في رجلٍ مات إلى آخر الحديث... وقال: تعده، وهذا التوقيع عندي من توقيعاته إلى الصفّار بخطّه (عليه السلام)[١]، هذا من جانب الرواية.

وأمّا الحديث من جانب حال الصفّار فواضحٌ:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

محمّد بن الحسن بن فروخ الصفّار، كان وجهاً في أصحابنا القمّيين، ثقةٌ، عظيم القدر، راجحاً، قليل السّقط في الرّواية، له كتب منها: كتاب الصّلاة، كتاب الوضوء، كتاب الجنائز، إلى آخره... توفي محمد بن الحسن بقم سنة تسعين ومائتين (رحمه الله)[٢].

كما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله بالقول:

له إليه (عليه السلام) مسائل، يُلقب مموّلة[٣].

كما ترجم له كذلك في فهرست كتب الشيعة وأصولهم وسَرد كتبه ومن ثمّ ذكر طريقه إلى تلك الكُتب[٤].

وقد أكثر الشيخ الصّدوق (طاب ثراه) الرّواية عنه بتوسّط شيخه محمّد بن

(١) اُنظر: الشيخ الصدوق: من لا يحضره الفقيه: الجزء الرابع: صفحة ١٩٠.

(٢) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٥٤: رقم ٩٤٩.

(٣) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤٠٢: رقم ٥٨٩٨.

(٤) اُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٢٢٠: رقم ٦٢١.

الحسن بن الوليد في كتابه من لا يحضره الفقيه، وذكر فيه بعض مكاتبات الإمام العسكري (عليه السلام) إلى الصفّار[١].

وعليه فجلالة قدره وسموّ منزلته واضحة لا غبار عليها.

الثّاني والثّلاثون: محمّد بن الحسن الطائي الرّازي:

عُدَّ الرّجل من مشايخ الكليني من باب رواية الكليني لكتب علي بن العباس الجراذيني بواسطته[٢].

كما ذهب إلى ذلك المحقّق آغا بزرك الطهراني (قدس سره) (المتوفّى سنة ١٣٨٩ للهجرة)[٣].

والجراذيني هذا ترجم له النجاشي بالقول:

علي بن العبّاس الجراذيني الرّازي، رُمِي بالغُلو وغُمِز فيه، ضعيفٌ جداً، له كتاب الآداب والمروءات، وكتاب الرّدّ على السّلمانية وهم طائفةٌ من الغُلاة، أخبرنا الحسين بن عبد الله، عن ابن أبي رافع، عن محمّد بن يعقوب، عن محمّد

(١) أُنظر: من لا يحضره الفقيه: الجزء الرابع: صفحة ١٥١: ذيل حديث ٥٢٤، والجزء الرابع: صفحة ١٥٥: حديث ٦٣٧، والجزء الرابع: صفحة ١٥٥: حديث ٥٣٩.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٢٥٥: رقم ٦٦٨.

(٣) أُنظر: آغا بزرك الطهراني: طبقات أعلام الشيعة: القرن الرابع: صفحة ٢٦٣، وأُنظر: شرح أصول الكافي: المظفر: الجزء الأول: صفحة ٢٣.

بن الحسن الطائي الرّازي قال: حدّثنا علي بن العباس بكتبه كلّها(١).

وقيل:

أنّه ليس له رواية في الكافي بهذا العنوان ولا في غيره في كتب الحديث(٢).

ولكن هذا الكلام غير تامٍّ:

أمّا بالنّسبة لعدم وجود رواية له في الكافي بهذا العنوان فالظّاهر أنّ له رواية وهي في كتاب الجهاد، باب الجهاد الواجب مع من يكون حيث قال الكليني: محمّد بن الحسن الطّائي، عمّن ذكره، عن علي بن النعمان، عن سُويد القَلّاء، عن بشير الدّهان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

قلت له: إنّي رأيت في المَنام إنّي قلت لك: إنّ القتال مع غير الإمام المفروض طاعته حرامٌ مثل الميتة والدّم ولحم الخنزير فقلت لي: هو كذلك، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): هو كذلك، هو كذلك(٣).

نعم، ورد في المطبوع ونسخة واحدة الطاطاري، ولكنّه تصحيف واضح من جهة عدم ذكر محمّد بن الحسن الطاطاري في الأسانيد، مضافاً إلى أنّ المُثبَت في ستّ من نُسخ الكافي وغيره من الكتب الّتي نقلت عن الكافي كونه محمّد بن

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٢٥٥: رقم ٦٦٨.

(٢) أُنظر: مقدمة تحقيق كتاب الكافي: الكليني: طبعة دار الحديث: صفحة ٥٩.

(٣) أُنظر: الكليني: الجزء التاسع: الفروع: صفحة ٣٩٨: الجهاد: الحديث ٨٢٢٦: طبعة دار الحديث.

الحسن الطائي(١).

وأمّا بالنّسبة لعدم ورود رواية له بهذا العنوان في غير الكافي من الكتب فهذا أيضاً غير تامٍّ؛ وذلك لأنّ الرّجل وقع بهذا العنوان في جملة من الرّوايات منها:

اوّلاً:

ما رواه الشيخ الصدوق (طاب ثراه) في أماليه قال: حدّثنا علي بن أحمد بن موسى الدقّاق (رضي الله عنه) قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الطائي قال: حدّثنا محمّد بن الحسين الخشّاب قال: حدّثنا محمّد بن محسن، عن الفضل بن عمر، عن الصّادق جعفر بن محمّد (عليه السلام)، عن أبيه، عن جدّه، عن أبيه (عليهم السلام) قال:

قال أمير المؤمنين (عليه السلام): والله ما دنياكم عندي إلا كسفرٍ(٢).

ثانياً:

ما رواه الصّدوق (طاب ثراه) في التوحيد قال: حدّثنا علي بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق (رضي الله عنه) قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الطائي قال: حدّثنا أبو سعيد سهل بن زياد الآدمي الرّازي، عن علي بن جعفر الكوفي قال: إلى آخره...(٣).

(١) راجع: طبعة دار الحديث للكافي: الجزء التاسع: صفحة ٣٩٨: الهامش رقم ٥ للحديث رقم ٨٢٢٦.

(٢) أُنظر: الشيخ الصدوق: الأمالي: صفحة ٧١٨: الحديث ٩٨٨.

(٣) أُنظر: الشيخ الصدوق: التوحيد: صفحة ٣٨٠: الحديث ٢٨.

ثالثاً:

ما رواه الصدوق (طاب ثراه) في عيون أخبار الرّضا (عليه السلام) قال: حدّثنا علي بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق (رضي الله عنه) قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الطائي قال: حدّثنا أبو سعيد سهل بن زياد الآدمي الرّازي، عن علي بن جعفر الكوفي إلى آخره...[1].

وأمّا حال الرّجل من ناحية الوثاقة في الحديث:

فلم أعثر بالمقدار الذي بحثت فيه على شيءٍ له دلالة على وثاقته واعتبار مروياته، بل الرّجل أُهمِلت سيرته كتب الرّجال وأعلام التراجم والسِّير ولم يُؤتى على ذكره والترجمة له وبالتّالي فلا اعتبار لمروياته.

الثّالث والثّلاثون: محمد بن الحسن الطاطاري:

لم أعثر بالمقدار الذي بحثت فيه عن وقوعه ولا في روايةٍ واحدةٍ، وقد ظهر من ترجمة محمّد بن الحسن الطائي أنّ الرّجل بهذا العنوان ـ يعني الطاطاري ـ تصحيف لمحمّد بن الحسن الطائي المتقدّم.

ويعضده قرب رسم الكلمتين كما هو واضح، ولم أجد له ترجمة في كتب الرّجال فالرّجل مهملٌ.

---

(١) أُنظر: الشيخ الصدوق: عيون أخبار الرضا (عليه السلام): الجزء الأول: صفحة ١٢٦: الحديث ٣٨.

الرّابع والثّلاثون: محمّد بن عبد الله بن جعفر الحِميري:

روى الكليني (طاب ثراه) عنه في الكافي في كتاب الأطعمة باب السّفرجل ١٠٣: محمّد بن عبد الله جعفر، عن أبيه، عن علي بن سليمان بن رشيد، عن مَروك بن عبيد، عن من ذكره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

ما بعث الله نبياً إلّا ومعه رائحة السَّفرجل[١].

مضافاً إلى وقوعه في عُدّة الكليني التي يروي بواسطتها عن البرقي، وقد وقع محمّد بن عبد الله بن جعفر في عدة موارد أخرى وروى عنه أصحاب المجاميع الرّوائية كالشّيخ الصدوق (طاب ثراه) في أماليه[٢]، والتوحيد[٣]، وعِلل الشّرائع[٤]، وعيون أخبار الرّضا (عليه السلام)[٥]، وغيرها من الموارد.

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء ١٢: الفروع: كتاب الأطعمة ١٠٣: باب السفرجل: الصفحة ٥٦١: الحديث ١٢٤٢: طبعة دار الحديث.

(٢) أُنظر: الشيخ الصدوق: الأمالي: صفحة ١٥٩: الحديث ١٥٦.

(٣) أُنظر: الشيخ الصدوق: التوحيد: صفحة ٧٦: الحديث ٣١.

(٤) أُنظر: الصدوق: علل الشرائع: الجزء الأول: صفحة ٢٤٦: باب علّة دفاع الله تعالى عن أهل المعاصي.

(٥) أُنظر: الصدوق: عيون أخبار الرضا (عليه السلام): الجزء الأول: صفحة ٥١: رقم ٥، والجزء الثاني: صفحة ٦١: رقم ٢٠٩.

وكذلك روى عنه الشيخ الطوسي في تهذيب الأحكام[١].

وقد كان من مشايخ ابن قولويه (طاب ثراه) (المتوفّى سنة ٣٦٧ للهجرة) ممّن يروي عنهم بلا واسطةٍ، وهو ممّن روى عنه في كامل الزّيارات، وقد أجرينا إحصاءً دقيقاً لموارد ورود الرّجل في الكامل، فظهر لنا وروده في أكثر من أربعين مورداً[٢].

وأمّا من ناحية الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

محمّد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك الحِميري، أبو جعفر القمّي، كان ثقةً، وجهاً، كاتب صاحب الأمر (عليه السلام) وسأله مسائل في أبواب الشريعة، قال لنا أحمد بن الحسين: وقعت هذه المسائل إليّ في أصلها والتوقيعات

---

(١) اُنظر: الطوسي: تهذيب الأحكام: الجزء السادس: صفحة ٢٢: الحديث ٥١: باب فضل زيارة الأمير (عليه السلام).

(٢) اُنظر:

اعتمدنا في ذلك الإحصاء على النسخة المحققة من قِبل الشيخ جواد القيّومي: مؤسسة نشر فقاهة: الطبعة الأولى ١٤١٦، اُنظر الصفحات: ١٢، ٤٣، ٧١، ٨٩، ١١١، ١١٦، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٦٧، ١٧٦، ١٧٨، ٢٠٣، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٩٠، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٤٤، ٣٥٧، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٦٢، ٤٧٢، ٤٨٣، ٤٩٥، ٤٩٨، ٥٣٠، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٤٧.

بين السّطور، وكان له أخوةٌ جعفر والحسين وأحمد كلّهم كان له مكاتبة، ولمحمّد كتب منها: كتاب الحقوق، كتاب الأوائل، كتاب السّماء، كتاب الأرض، كتاب المساحة والبلدان، كتاب إبليس وجنوده، كتاب الاحتجاج.

أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان القزويني قال:

حدّثنا علي بن حاتم بن أبي حاتم قال: قال محمّد بن عبد الله بن جعفر: كان السّبب في تصنيفي هذه الكتب إنّي تفقدت فهرست كتب المساحة الّتي صنّفها أحمد بن أبي عبد الله البرقي ونسختها ورويتها عمّن رواها عنه، وسقطت هذه السّنة الكتب عنّي فلم أجد لها نسخةً، فسألت إخواننا بقم وبغداد والرّي فلم أجدها عند أحد منهم، فرجعت إلى الأصول والمصنّفات فأخرجتها وألزمت كلّ حديثٍ منها كتابه وبابه الّذي شاكله[١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم وذكر أنّ له مصنّفات وروايات وذكر طريقه إليها وهو: أخبرنا بها جماعة عن أبي جعفر بن بابويه، عن أحمد بن هارون الفامي، وجعفر بن الحسين عنه[٢].

الخامس والثّلاثون: محمّد بن عقيل الكليني:

روى عنه الكليني (رحمه الله) في الكافي في كتاب الحجّ باب نادر حيث قال:

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٥٤ـ ٣٥٥: رقم ٩٤٩.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٢٣٦ ـ ٢٣٧: رقم ٧٠٨.

محمّد بن عقيل، عن الحسن بن الحسين، عن علي بن عيسى، عن علي بن، الحسن عن محمّد بن يزيد الرّفاعي رفعه:

أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) سُئِل عن الوقوف بالجبل لِمَ لمْ يكن في الحرم؟ فقال: لأنّ الكعبة بُنيته والحرم بابه، فلمّا قصدوه وافدين وقفهم بالباب يتضرّعون[1].

مضافاً إلى وقوع الرّجل في عُدّة الكليني التي يروي عنها عن سهل بن زياد، مضافاً إلى علي بن محمّد بن عِلّان، ومحّمد بن أبي عبد الله، ومحمّد بن الحسن[2]، هذا من جانبٍ.

ومن جانبٍ آخر :

فالحديث عن وثاقته في الرّواية واعتبار مروياته وبعد التتبّع الطويل لحال الرّجل لم نجد ما يمكن أن يكون وجهاً لوثاقته سوى كونه من مشايخ الكليني ووقوعه في عُدّته الّتي يروي بواسطتها عن سهل بن زياد، ولكن من الواضح أنّ هذا المقدار لا ينفع في إيراث الإطمئنان بوثاقته واعتبار مروياته.

---

(١) أُنظر: الكافي: الكليني: الجزء الثامن: الفروع ـ الحج: باب النادر ١١: الحديث ٦٧٦٩: طبعة دار الحديث.

(٢) أُنظر: العلامة الحلّي: خلاصة الأقوال: صفحة ٤٣٠: الفائدة الثالثة، وكذلك: التفرشي: نقد الرجال: الجزء الرابع: صفحة ٣٦٧.

فالرّجل مهملٌ لا يمكن الاستفادة والاستناد إلى مروياته.

السّادس والثّلاثون: محمّد بن علي أبو الحسين الجعفري السَّمرقندي:

لم نجد بالمقدار الّذي بحثنا فيه أنّ له روايةٌ أو ذكرٌ عند أصحابنا من أهل الرّجال والتراجم والرّواية في المجاميع الرّوائية، وأمّا شيخوخته للكليني فقد كانت بسبب ما ذكره ابن عساكر (المتوفّى سنة ٥٧١ للهجرة) في تاريخ دمشق من أنّ الكليني قدم دمشق وحدّث ببعلبك عن أبي الحسين محمّد بن علي الجعفري ومحمّد بن أحمد الخفّاف النيسابوري وعلي بن إبراهيم بن هاشم، وأشار إلى ذلك الصّفدي (المتوفّى سنة ٧٦٤ للهجرة) في الوافي بالوفيات[1].

وعليه فالرّجل مهملٌ ولا رواية له في الكافي.

السّابع والثلاثون: محمّد بن علي بن معمّر الكوفي:

روى الكليني عن محمد بن علي بن معمّر في غير موردٍ في الكافي، فقد روى عنه في كتاب الرّوضة في خطبة لأمير المؤمنين (عليه السلام) تُعرَف بـ"خطبة الوسيلة": محمّد بن علي بن معمّر، عن محمّد بن علي بن عَكاية التَميمي، عن الحسين بن النّضر الفهري، عن أبي عمرو الأوزاعي، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد قال: دخلت على أبي جعفر (عليه السلام) فقلت:

يا بن رسول الله، قد أرمَضَني اختلاف الشيعة في مذاهبها، فقال: يا جابر،

---

(١) أُنظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق: الجزء ٥٦: صفحة ٢٩٧: في محمد بن يعقوب.

ألم أقفك على معنى اختلافهم من أين اختلفوا ومن أي جهةٍ تفرّقوا؟ فقلت: بلى يا بن رسول الله، قال: فلا تختلف إذا اختلفوا يا جابر، إنّ الجاحد لصاحب الزّمان كالجاحد لرسول الله (صلى الله عليه وآله) في أيّامه، يا جابر، اسمع وعِ، إلى آخره...»[1].

وكذلك روى عنه الكليني في كتاب الرّوضة الخطبة الطالوطية: محمّد بن علي بن معمّر، عن محمّد بن علي قال: حدّثنا عبد الله بن أيوب الأشعري، عن أبي عمرو الأوزاعي، عن عمرو بن شمر، عن سلمة بن سُهيل، عن أبي الهيثم بن النَّبهان: أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) خطب النّاس بالمدينة فقال: الحمد لله الّذي لا إله إلا هو، إلى آخره...»[2].

نعم، لابدّ من الإشارة إلى بعض قطعات خطبة الوسيلة، فقد وردت في الأمالي للشيخ الصّدوق بسنده عن محمّد بن يعقوب الكليني قال: حدّثنا محمّد بن علي بن مَعن[3]، والظّاهر أنّ "مَعن" تصحيف معمّر لقرب رسم كلا اللّفظين.

وروى عنه جمع منهم السّيّد ابن طاووس (طاب ثراه) (المتوفّى ٦٦٤ للهجرة) في

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: جزء ١٥: الرّوضة ٣٥: الحديث ٤٨١٩: طبعة دار الحديث.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء ١٥: الرّوضة: صفحة ٣٥: الحديث ١٤٨٢٠.

(٣) أُنظر: الشيخ الصدوق: الأمالي: صفحة ٢٦٣: المجلس ٥٢.

الدروع الواقية[١]، وكذلك غيره.

وأمّا الحديث في وثاقته في الحديث :

فقد ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام)) بالقول:

محمّد بن علي بن معمّر الكوفي، يُكنّى أبا الحسين، صاحب الصبيحي، سمع منه التَلعكبري سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وله منه إجازةٌ[٢].

ولابدّ من الإشارة إلى أمورٍ:

الأمر الأول:

أنّ الصُّبيحي هو حمدان بن المُعافي أبو جعفر الصُّبيحي كما ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة وذكر أنّه:

من قصر صَبيح مولى جعفر بن محمّد، روى عن موسى والرّضا (عليهما السلام) وروى عنهم مسعدة بن صدقة وغيره، له كتاب شرائع الإيمان وكتاب الإهليليجة، أخبرنا محمّد بن علي الكاتب قال: حدّثنا هارون بن موسى قال: حدّثنا محمّد بن علي بن معمّر، عن حمدان بن المُعافى، قال ابن نوح: مات حمدان سنة خمس وستّين ومائتين لمّا دخل أصحاب العلوي البصري قِصّين

---

(١) أُنظر: السيّد ابن طاووس: الدروع الواقية: صفحة ٢٥٦: الفصل الثّاني والعشرون في أصناف أيام الشهر.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤٢٢: الرقم ٦٣١٠.

وأحرقوها[1].

فظهر وجه تسميته بصاحب الصُّبيحي.

الأمر الثاني:

أنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ترجم في فهرست كتب الشيعة وأصولهم لشخصٍ بعنوان "أبو الحسين الكوفي ابن معمّر" وقال في ترجمته: له كتبٌ منها: كاتب قرب الإسناد، ذكره ابن النَّديم[2].

ولا يبعد أن يكون هو محمّد بن علي بن معمر لعِدّة قرائن:

الأولى: أنّه يُكنّى أبا الحسين كما ذكر الشيخ الطوسي في رجاله.

الثانية: أنّه كوفي.

الثالثة: أنّه سمّاه ابن معمّر، وهذا عادةً ما يقع في الرّواة نسبتهم إلى الجدّ كابن الغضائري وابن النّجاشي ونحو ذلك.

الأمر الثالث:

الظّاهر بمعية كونه أبو الحسين الكوفي أنّه صاحب تصانيف، لذلك سمع منه التَلعكبري سنة ٣٢٩ للهجرة كما ذكر الشيخ الطوسي، وهذا ما يفسّر استجازة التَلعكبري منه، وواحد من الكتب الّتي رواها هارون بن موسى

---

(١) أُنظر: النّجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ١٣٨: رقم ٣٥٦.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٢٧٧: رقم ٨٧٣.

التَلعكبري عنه هو كتاب الإهليليجة لحمدان بن المعافى.

وأمّا الحديث في وثاقته في الحديث:

فلم نجد بعد التتبّع في كتب الرّجال ما يدلّ على وثاقته في الحديث واعتبار مروياته.

نعم، غاية ما يمكن أن يقال أنّه شيخ إجازة بقرينة استجازة هارون بن موسى التَلعكبري منه سنة ٣٢٩ للهجرة، ولكن تقدّم مفصلاً وذكرنا أنّ المختار عدم دلالة شيخوخة الإجازة بنفسها على وثاقة شيخ الإجازة في الحديث والرّواية.

نعم، لابدّ من الاعتراف بأنّ شيخوخة الإجازة تبقى بنفسها قرينةٌ تحمل قيمةً احتماليةً معيّنةً تحتاج إلى قرائن أخرى للوصول بحال الرّاوي إلى الاطمئنان بالوثاقة واعتبار المرويات.

الثّامن والثّلاثون: محمّد بن محمود أبو عبد الله القزويني:

روى عنه الكليني حديثاً واحداً، وهو نفس الحديث الّذي رواه الكليني عن علي بن إبراهيم رفعه إلى أبي عبد الله (عليه السلام) في أصول الكافي في كتاب فضل العلم ١٠٦ باب النّوادر، حيث قال: علي بن إبراهيم، رفعه إلى أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

طلبة العلم ثلاثةٌ فأعرفهم بأعيانهم وصفاتهم: صنفٌ يطلبه للجهل والمراء،

وصنفٌ يطلبه للاستطالة والخَتل، وصنفٌ يطلبه للفقه والعقل، إلى آخره...[١].

وذكر في ذيل الحديث: وحدّثني به محمّد بن محمود أبو عبد الله القزويني، عن عِدّة من أصحابنا منهم جعفر بن محمّد الصيقل بقزوين، عن أحمد بن عيسى العلوي، عن عبّاد بن صُهيب البصري، عن أبي عبد الله (عليه السلام).

وأمّا الكلام في حاله من ناحية الوثاقة في الحديث:

فبعد التتبّع لحاله في كتب الرّجال لم نعثر على ما يصلح أن يكون وجهاً لاعتبار مروياته، فالرّجل مهملٌ لا اعتبار بمروياته.

التّاسع والثّلاثون: محمّد بن يحيى العطّار:

روى عنه الكليني في الكافي في موارد كثيرة وفي أبواب متعدّدة منها:

أولاً:

ما رواه في باب الإرادة أنّها من صفات الفعل وسائر صفات الفعل، محمّد بن يحيى العطّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، عن الحسين بن سعيد الأهوازي، عن النضر بن سُويد، عن عاصم بن حميد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

قلت له: لم يزل الله مريداً؟ قال: إنّ المُريد لا يكون إلا لمراد معه، لم يزل الله

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: الأصول: كتاب فضل العلم ١٦: باب النوادر: الحديث ١٣٢: طبعة دار الحديث.

عالماً قادراً ثمّ أراد[١].

ثانياً:

ما رواه في باب الصّلاة خلف من لا يُقتدى به: محمّد بن يحيى العطّار، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن علي بن فضّال، عن ابن بُكير، عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

أكون مع الإمام فأفرغ من القراءة قبل أن يفرغ، قال: إبقي آيةً ومجّد الله واثني عليه، فإذا فرغ فاقرأ الآية واركع[٢].

ثالثاً:

ما رواه الكليني في كتاب النّكاح باب حبّ النّساء: محمّد بن يحيى العطّار، عن عبد الله بن محمّد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن عمرو بن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: ما أظن رجلاً يزداد في الإيمان خيراً إلا ازداد حُبّاً للنّساء[٣].

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الحديث الأول: صفحة ١٠٩: باب الإرادة من صفات الفعل: الحديث الأول.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثالث: صفحة ٣٧٣: باب الصلاة خلف من لا يُقتدى به: الحديث الأول.

(٣) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الخامس: كتاب النّكاح: باب حبّ النّساء: صفحة ٣٢٠: الحديث الثاني.

ورُويت عنه روايات كثيرة في جملة من الكتب والمجاميع الروائية، هذا من جهة الرواية.

وأمّا من جهة محمد حال محمد بن يحيى العطار في الرواية ووثاقته في الحديث: فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

محمد بن يحيى، أبو جعفر العطار القمّي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقةٌ، عينٌ، كثير الحديث، له كتبٌ منها: مقتل الحسين (عليه السلام)، وكتاب النوادر، أخبرنا عدة من أصحابنا عن ابنه أحمد، عن أبيه بكتبه[١].

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام)) بالقول:

محمد بن يحيى العطّار، روى عنه الكليني، قمّي، كثير الرّواية[٢].

نعم، لابدّ من الإشارة إلى أنّ الشيخ الصّدوق (قدس سره) (المتوفّى ٣٨١ للهجرة) يروي عنه بطبيعة الحال بالواسطة، وهذه الواسطة مشايخه المعروفين كوالد الصّدوق (رحمه الله)، أو الشيخ الصّدوق محمّد بن الحسن بن الوليد، أو محمّد بن موسى بن المتوكّل، أو أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، ومحمّد بن ماجِيلويه كما جاء في طريقه إلى محمّد بن علي بن محبوب.

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ٣٥٣: رقم ٩٤٦.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: الصفحة ٤٣٩: الرقم ٦٢٧٤.

والغاية من هذه الإشارة التّنبيه على أنّ في بعض الموارد وردت رواية الشيخ الصدوق عن محمّد بن يحيى العطّار مباشرةً، كما ورد في ثواب الأعمال في ثواب من صلّى بين الجمعتين خمسمائة ركعة، ففي مثل هذه الموارد يُعلَم بأنّه كانت هناك واسطة وقد سقطت من النُسّاخ ونحو ذلك.

الأربعون: أبو بكر الحبّال:

روى عنه الكليني في الكافي في الأصول في باب العِشرة النّوادر حيث قال: أبو بكر الحَبّال، عن محمّد بن عيسى القطّان المدائني قال: سمعت أبي يقول: حدّثنا مُسعدة بن اليَسع قال:

قلت لأبي عبد الله جعفر بن محمّد (عليه السلام): إنّي والله لأحبّك، فأَطرق ثمّ رفع رأسه فقال: صدقت يا أبا بشر، سلْ قلبك عمّا لك في قلبي من حبّك، فقد أعلمني قلبي عمّا لي في قلبك[1].

وبعد التتبّع لم نجد للرّجل رواية أخرى في الكتب والمصنّفات، طبعاً بالمقدار الذي بحثنا فيه، هذا من ناحية الرّواية.

وأمّا من ناحية وثاقة الرّجل في الحديث:

فلم نجد ما يصلح أن يكون وجهاً لاعتبار مروياته سوى ما قيل من كونه

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الأصول: الجزء الرّابع: باب العشرة ١٤: باب نادر: الحديث ٣٦٧٦: الصفحة ٧١٨: طبعة دار الحديث.

شيخاً للكليني وشيخوخته للكليني تقتضي كونه ثقةٌ في الحديث.

ولكن تقدّم مراراً أنّ هذا إنّما يصحّ فيما لو كان الكليني ممن عُرِف أنّه لا يروي إلا عن ثقةٍ كما ثبت هذا المعنى لبعض الرّواة كابن أبي عُمير وأضرابه، وأمّا الكليني (طاب ثراه) فلم يثبُت له هذا المعنى، فقد روى الرّجل عن الثّقة وغير الثّقة من المجاهيل والضُّعفاء والمهملين وغير ذلك.

الحادي والأربعون: أبو داود:

روى الكليني (طاب ثراه) عن أبي داود تارةً مباشرةً ويبتدأ به السّند كما ورد في غير موردٍ، وأخرى مع الواسطة وقد ورد في غير موردٍ كذلك، والكلام إنّما هو في تحديد من يروي عنه مباشرةً ويبتدأ به السّند ومن يروي عنه بالواسطة.

أمّا مع الواسطة فالمتتبّع للأسانيد ومن يطّلع عليها يلاحظ كثرة روايته عن أبو داود المُسترق المُنشِد، وقد توفّي سنة ٢٣١ للهجرة بعد أن عَمَّر لأنّه روى عن أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام) كما أشار إلى ذلك النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة[1]، والكليني توفّي سنة ٣٢٩ هجرياً ورجّحنا أنّ ولادة الكليني في العقد السّابع من القرن الثّالث الهجري، فبالتّالي لا يمكن أن يروي عنه مباشرةً.

نعم، ذكر الكشّي قال: قال محمّد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن علي

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ١٨٣: رقم ٤٨٥.

بن فضّال عن أبي داود المُسترق، قال: اسمه سليمان بن سفيان المُسترق، وهو المُنشِد، وكان ثقةٌ(١).

وأمّا من يروي عنه من دون واسطة فالحمل على كونه هو أبو داود المُسترق أو المُنشِد فهذا ممّا لا مجال للحمل عليه بعد تفاوت زمن الوفاة له وولادة الكليني كما تقدّم، وعليه فالرّجل مجهولٌ ويصعب حمله على عنوان معيّن فلا يمكن الرّكون إلى تلك المرويات.

هذا تمام الكلام في مشايخ الكليني.

الكلام في تلامذة الكليني ومن روى عنه٢:

الاوّل: أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع أبو عبد الله الصّيمري:

من مشاهير تلاميذة الكليني (رحمه الله) وأجازه روايةً ما سمعه من مصنّفات وأحاديث(٣)، مضافاً إلى ما أشار إليه ابن عساكر من روايته عن محمّد بن يعقوب الكليني(٤).

---

(١) أُنظر: اختيار معرفة الرّجال: الطوسي: الجزء الثاني: صفحة ٦٠٧ ـ ٦٠٨ بتعليقة الداماد.

٢ أشار الى تلامذة الكليني ومن روى عنه واستقصاهم غير واحد ممن كتب عن كتاب الكافي ومنهم لجنة تحقيق كتاب الكافي في دار الحديث: الصفحة: ٦٤ ومابعدها.

(٣) أُنظر: التهذيب: الجزء العاشر: صفحة ٥: المشيخة.

(٤) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٧٧: رقم ١٠٢٦.

الثّاني: أحمد بن أحمد أبو الحسين الكوفي الكاتب:

من تلامذة الكليني ومن رواة كتاب الكافي كما أشار إلى ذلك النّجاشي (رحمه الله)(١).

الثّالث: أحمد بن علي بن سعيد أبو الحسين الكوفي:

ذكر الشيخ الطوسي (قدس سره) أنّ الرّجل من تلامذة الكليني وذلك في معرض حديثه عن طرقه إلى الكليني حيث قال: وأخبرنا السيّد الأجل المرتضى (رضي الله عنه)، عن أبي الحسين أحمد بن علي بن سعيد الكوفي، عن الكليني(٢).

الرّابع: أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد أبو الحسن القمّي:

من تلامذة الكليني وممّن كان في طبقة الشيخ الصّدوق (رحمه الله) وابن قولويه (طاب ثراه)، ومن أساتذة الشيخ المفيد (قدس سره) وابن الغضائري وابن عبدون.

الخامس: أحمد بن محمّد بن علي الكوفي:

ذكر الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله:

أحمد بن علي الكوفي، يُكنّى أبا الحسين، روى عن الكليني، أخبرنا عنه علي بن الحسين الموسوي المرتضى(٣).

السّادس: إسحاق بن الحسن بن بكران العَقراني أبو الحسين أو الحسن

---

(١) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٧٧: رقم ١٠٢٦.

(٢) اُنظر: الفهرست: صفحة ١٣٥: رقم ٥٩١.

(٣) اُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤١٤: رقم ٥٩٨٩.

التمّار: من تلامذة الكليني ومن رواة الكافي من مصنّفه كما أشار إلى ذلك النّجاشي في ترجمته حيث قال:

إسحاق بن الحسن بن بَكران أبو الحسين العَقراني التمّار، كثير السّماع، ضعيف في مذهبه، رأيته بالكوفة وهو مجاور، وكان يروي كتاب الكليني عنه، وكان في هذا الوقت عُلواً فلم أسمع منه شيئاً، له كتاب الردّ على الغُلاة، وكتاب نفي السّهو عن النّبي (صلى الله عليه وآله)، وكتاب عدد الأئمّة[1].

وأشار في موضع آخر إلى روايته للكافي عن مصنّفه كما في ترجمة الكليني[2].

السّابع: جعفر بن محمّد بن قولويه (قدس سره):

(المتوفّى ٣٦٧ للهجرة)، صاحب كتاب كامل الزّيارات، من أجلّاء تلامذة الكليني، وقد روى عنه كثيراً في كاتب كامل الزّيارات، وكذلك كان تلميذاً لوالده (قدس سره) ومحمّد بن عبد الله بن جعفر الحِميري.

الثّامن: الحسن بن أحمد المؤدّب:

من مشايخ الصّدوق وتلامذة الكليني، صاحب الكافي، والشّاهد على تلمذته على الكليني ما ذكره الشيخ الصّدوق عن خمسة من مشايخه: كان الحسن بن أحمد المؤدّب واحداً منهم، قالوا: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني[3].

(١) أُنظر: النّجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٧٤: رقم ١٧٨.

(٢) أُنظر: النّجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٧٨: رقم ١٠٢٦.

(٣) أُنظر: عيون الأخبار: الجزء الأول: صفحة ١٨٧ : الحديث الأول.

التّاسع: الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب:

من تلامذة الكليني ومشايخ الصّدوق كذلك، والشّاهد على ذلك ما ذكره الصّدوق في عيون الأخبار، قال: حدّثنا محمّد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق، وعلي بن عبد الله الورّاق، والحسن بن أحمد المؤدّب، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب (رضي الله عنهم)، قالوا: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني[1].

العاشر: الحسين بن صالح بن شعيب الجوهري:

من تلامذة الكليني كما أشار إلى ذلك الشيخ الطوسي في أماليه حيث قال: أخبرنا الحسين بن عبيد الله، إلى أن قال: حدّثنا الحسين بن صالح بن شعيب الجوهري قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني، إلى آخره...[2].

الحادي عشر: عبد الله بن محمّد بن ذَكوان:

من العامّة ممّن رووا عن الكليني كما أشار إلى ذلك ابن عساكر في ترجمة الكليني كما تقدّمت حيث قال: روى عنه أبو سعد الكوفي، إلى أن قال: وعبد الله بن محمّد بن ذَكوان[3].

وليس للرّجل أيّ حديثٍ في كتبنا ولم يترجم له أصحابنا في كتب الرّجال

---

(١) أُنظر: عيون الأخبار: الجزء الثاني: صفحة ٢٠٠: الحديث الثاني.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: الأمالي: صفحة ٦٥٤: المجلس ٣٤: الحديث الخامس.

(٣) أُنظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق: الجزء ٥٦: صفحة ٢٩٧: رقم ٧١٢٦.

والتراجم.

الثّاني عشر: عبد الكريم بن عبد الله بن نضر أبو الحسين البزّاز:

وهذا الرّجل من تلامذة الشيخ الكليني (طاب ثراه)، بل كان من رواة كتاب الكافي من مصنّفه، فقد كان من المصنّف (رحمه الله) في بغداد وأخذ منه جميع أحاديثه ومصنّفاته سِماعاً وإجازةً سنة ٣٢٧ للهجرة.

وهذا شاهد على ما ذكرناه غير مرّةٍ من الفرق الواضح بين طرق تحمّل الرّواية والكتب عند المتقدّمين والمتأخّرين وهو الّذي دعانا إلى عدم القبول بطريقة المتأخّرين في اعتبار الكتب والرّوايات القائمة على الوجادة منضمّاً إليها الطرق والإجازات العامّة التي تنتهي لاثبات عناوين الكتب والمصنّفات دون نسخةٍ خاصّةٍ منها بخلاف طريقة المتقدّمين التي استمرّت إلى الشيخ الطوسي (طاب ثراه) (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة)، وهي الطريقة القائمة على السِّماع أو الاستماع والتحديث والإجازة والمناولة وغيرها من طرق تحمّل الرّواية التي فصّلنا الحديث فيها في مباحثنا الرجالية فراجع.

مضافاً إلى ذلك فإنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ذكره في معرض بيان طريقه إلى مروياته عن محمّد بن يعقوب الكليني في مشيخة كتابه تهذيب الأحكام[1]،

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: تهذيب الأحكام: الجزء العاشر المشيخة صفحة ٢٧ ـ ٢٩.

وكذلك مشيخة كتابه الاستبصار[١].

الثّالث عشر: علي بن أحمد بن محمّد بن عمران أبو القاسم الدقّاق :

(المتوفّى سنة ٣٨١ للهجرة)، هذا الرّجل من مشايخ الصّدوق الّذين روى عنهم عن محمّد بن يعقوب الكليني (ﻃﺎﺏ ﺛﺮﺍﻩ) (المتوفّى ٣٢٩ للهجرة) كما يظهر ذلك في غير موردٍ وفي أكثر من كتاب من كتب الصّدوق (رحمه الله)[٢].

بل أكثر من ذلك فقد روى الدقّاق هذا عن جملة من المشايخ منهم حمزة بن القاسم العلوي وأحمد بن محمّد بن يحيى بن زكريا القطّان وغيرهم.

الرّابع عشر: علي بن محمّد الورّاق الرّازي:

هذا الرّجل من مشايخ الصّدوق (رحمه الله) (المتوفّى ٣٨١ للهجرة)، وقد روى عنه في أكثر من باب وكتاب، وعن جمع من المشايخ كسعد بن عبد الله وغيره[٣].

كما روى علي بن عبد الله الورّاق روى عن علي بن إبراهيم عن أبيه[٤].

---

(١) اُنظر: الشيخ الطوسي: الاستبصار: الجزء الرابع المشيخة: صفحة ٣١.

(٢) اُنظر على سبيل المثال: الصدوق: من لا يحضره الفقيه: الجزء الرابع: صفحة ١٥، وكذلك: علل الشرائع: صفحة ٣١: الحديث الأول: صفحة ١٦٠، والجزء الأول: والصفحة ١٧٦ في الجزء الأول وغيرها من الموارد.

(٣) اُنظر: الشيخ الصدوق: من لا يحضره الفقيه: الجزء الثالث: صفحة ١١٢: الحديث ٣٤٣٢.

(٤) اُنظر: العاملي: الوسائل: باب جواز قبول الولاية من الظالم: الجزء ١٢: حديث ٨.

وعدّه -كما قيل- المحقّق آغا بزرك الطهراني (قدس سره) (المتوفّى ١٣٨٩ للهجرة) وكذلك سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) (المتوفّى ١٤١٣ للهجرة) من تلامذة الكليني[١].

ولكن بعد الرّجوع إلى كلمات سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) لم نجد ما يدلّ على تلك النّسبة، وبعد التتبّع بالمقدار المتاح في الكتب الرّوائية لم نجد ما يدلّ على كونه من تلامذة الكليني وممّن روى عنه، هذا من جانب الرّواية.

وأمّا من جانب الوثاقة في الحديث فقد اُستدِل لوثاقة الرّجل بترحّم الشيخ الصدوق (قدس سره) وترضّيه عليه[٢].

ولكن قد تقدّم مفصلاً في حديثنا في ألفاظ التّوثيق في مختاراتنا الرّجالية وقلنا أنّ الترحّم لا يدلّ على الوثاقة في الحديث بوجهٍ، بل غاية ما يدلّ عليه أنّ المُترحَم عليه هو مورد عناية المُترحِّم، وهو لفظ شائع بين المؤمنين والمسلمين بصورةٍ عامّةٍ لإظهار مقدار العناية والاهتمام.

---

(١) اُنظر ما ذُكِر في هذا المعنى في مقدمة تحقيق كتاب الكافي: طبعة دار الحديث: صفحة رقم ٦٩، وأشاروا إلى طبقات أعلام الشيعة: القرن الرابع: صفحة ٣١٥، ومعجم رجال الحديث: الجزء الثامن: صفحة ٦٢: رقم ١٢٠٤٣.

(٢) اُنظر: الصدوق: العيون: الجزء الأول: صفحة ٧ و ٨٨ و ١١٢، وكذلك: الجزء الثاني: صفحة ١٠ و ٨٨ و ١٤٩ و ١٧٢ وغيرها.

وأمّا الترضّي:

فقد اخترنا أنّه إنّما يدل على الوثاقة في الحديث من عدمه بناءً أو اعتماداً على من يترضّى، أي يكون للمُترضَي مدخلية في دلالة الترضّي على الوثاقة في الحديث لا على المُترضَّى عليه فقط.

وبالتّالي فإذا صدر الترضّي عن مثل النّجاشي والشيخ الطوسي (قدّس سرّهما) على سبيل المثال فنقبل دلالته على الوثاقة في الحديث، -طبعاً هذا مبني على استقراءٍ طويلٍ ذكرناه بتفصيله فيما تقدّم من مختاراتنا الرّجالية في ألفاظ التوثيق في باب دلالة الترضّي-، وأمّا إذا صدر الترضّي عن مثل الشيخ الصدوق (قدس سره) مثلاً أو الشيخ المفيد (طاب ثراه) فلا نقبل دلالته على الوثاقة في الحديث بنفس ما تقدّم من تفصيل.

والوجه في ذلك:

أنّ المتتبّع لسيرة الفريقين يجد أنّ الفريق الأوّل لا يترضّى إلا على من هم في درجةٍ عاليةٍ من الوثاقة والجلالة ـ طبعاً ونعني بالفريق الأوّل الشيخ النّجاشي والشيخ الطوسي ـ كعمّار بن ياسر وسلمان الفارسي وأضرابهم، وبعد أن تتبّعنا تترضّيهم في مؤلفاتهم لم نجدها تتجاوز أعداداً كبيرةً بل قليلةً جداً وهذا يؤكّد المعنى الذي ذهبنا إليه، وهذا بخلاف الفريق الثاني كالشيخ الصدوق والشيخ المفيد (قدّس سرّهما) فبعد التتبع لكتبهم وجدناهم يترضّون على المئات من الأشخاص بل أكثر من ذلك ممن ليسوا في مقامٍ عالٍ أو درجةٍ رفيعةٍ، فلذلك لم

نقبل دلالة ترضيهم على الوثاقة في الحديث.

ويمكن تفسير منشأ الترضّي عند الفريق الأوّل وهو المنزلة العالية المستبطنة للوثاقة في الحديث وزيادة، ويمكن تفسير منشأ الترضّي عند الفريق الثّاني بكونه من أجل إظهار كون المُترضّى عليه محل عطفٍ واهتمامٍ من قبل المترضّي، وهذا تابع لطبيعة وشخصية الأشخاص، فبعضهم يدقّق ويقف طويلاً قبل الترضّي والبعض الآخر لا يقف طويلاً بل يترضّى سريعاً.

وقد لاحظنا هذا المنهج وهذه الطريقة حتّى عند معاصرينا، فقد رأينا بعض أساتذتنا يترحّمون على بعض أساتذتهم وزملائهم، بينما وجدنا بعض أساتذتنا يترضّون عليهم مع أنّهم نفس الأشخاص، وما هذا التفاوت والاختلاف إلا من باب التفاوت والاختلاف في طبيعة وشخصية ونفسية المُترضّي، وإلا فحال المُترضَى عليه وسيرته وسِماته وصفاته واحدةٌ لا فرق فيها وهي مبذولة لكلا الفريقين وكلا الطرفين.

الخامس عشر: محمد بن إبراهيم النعماني:

صاحب كتاب الغيبة المعروف بأبي زينب، روى النّعماني عن الكليني في كتاب الغيبة في غير مورد كما لاحظناه[1]، وأمّا روايته عنه في الكافي فقد وقع في

(١) أُنظر: العاملي: الوسائل: الجزء العاشر: صفحة ٥١٥: باب الصوم المحرم: الحديث ١٣٩٩٦.

بعض نُسخ الكافي بعد عنوان باب فضل الولد في كتاب العقيقة عبارة: أخبرنا أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم النعماني (رضي الله عنه) بهذا الكتاب في جملة كتاب الكافي عن أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني، ومن الواضح أنّه من كلام أحد رواة كتاب الكافي عن النعماني، وقد ذكر قريب من ذلك العلامة المجلسي (طاب ثراه)[1].

وأمّا حال الرّجل من ناحية الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

محمّد بن إبراهيم أبو عبد الله الكاتب النعماني المعروف بابن زينب، شيخ من أصحابنا، عظيم القدر، شريف المنزلة، صحيح العقيدة، كثير الحديث، قدم بغداد، وخرج إلى الشّام ومات فيها، له كتب منها:

كتاب الغيبة، كتاب الفرائض، كتاب الردّ على الإسماعيلية، رأيت أبا الحسن محمد بن علي الشجاعي الكاتب يقرأ عليه كتاب الغيبة تصنيف محمّد بن إبراهيم النعماني بمشهد العتيقة لأنّه كان قراءةً عليه، ووصّى لي ابنه أبو عبد الله الحسين بن محمّد الشجاعي بهذا الكتاب وبسائر كتبه والنّسخة المقروءة عندي، وكان الوزير أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين بن محمّد بن يوسف المغربي

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء السادس: صفحة ٦: كتاب العقيقة: باب فضل الولد: الهامش رقم ١.

بن بنت فاطمة بنت أبي عبد الله محمّد بن إبراهيم النّعماني (رحمهم الله)[1].

السّادس عشر: محمّد بن أحمد بن عبد الله الصفواني:

كان الصفواني من رواة كتاب الكافي، والشّاهد على ذلك ما ورد في الكافي في جزءه الأوّل في كتاب الحجّة في أنّ الأئمّة (عليهم السلام) لم يفعلوا شيئاً ولا يفعلون إلا بعهد من الله عزّ وجلّ الحديث ٧٤٦ طبعة دار الحديث حيث قال: وفي نسخة الصفواني زيادة علي بن إبراهيم، عن أبيه عن، عبد الله بن عبد الرّحمن الأصم، عن أبي عبد الله البزّاز، عن حريز قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام)[2].

وكتاب الكافي كان بنُسخٍ متعدّدةٍ وبروايات من جملة من الرّواة كالصفواني والنعماني وهارون بن موسى التلعكبري وغيره كما تقدّمت الإشارة إليه، ومن الطبيعي أن تكون بين تلك النسخ المتعدّدة اختلافات سواءٌ أكانت تلك الاختلافات متمثلة بالزيادة أو النقيصة أو التصحيف ونحو ذلك.

ومن ثمّ قام من تأخّر عن هؤلاء الرّواة كالشيخ الصدوق (رحمه الله) (المتوفّى ٣٨١ للهجرة) والشيخ المفيد (قدس سره) (المتوفّى ٤١٣ للهجرة) وغيره للتصدي لعملية الجمع بين النسخ المتعددة لكتاب الكافي، ومن ثمّ قاموا بالإشارة إلى موارد الزيادات والتنبيه عليها.

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٨٣ ـ ٣٨٤: رقم ١٠٤٣.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الأول: صفحة ٧٠٧: الحديث ٧٤٦: كتاب الحجة: طبعة دار الحديث.

ومن ضمن تلك الزيادات ما أشار إليه الصفواني من رواية في المقام عن علي بن إبراهيم، عمّن روى عنه، وهذا جهد مهم وأساسي لتفادي مشاكل الاختلاف في النسخ والنقل لما يشكله هذا الاختلاف من إرباك لدى الباحثين في الحديث والرواية، هذا من جانب الحديث.

وأمّا من جانب الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

محمد بن أحمد بن عبد الله بن قُضاعة بن صفوان بن مهران الجمال، مولى بني أسد أبو عبد الله شيخ الطائفة، ثقةٌ، فقيهٌ، فاضلٌ، وكانت له منزلة من السّلطان كان من أصلها أنّه ناظر قاضي الموصل في الإمامة بين يدي ابن حمدان، فانتهى القول بينهما إلى أن قال للقاضي: تباهلني؟ فواعده إلى غد.

ثمّ حضروا فباهله وجعل كفّه في كفّه ثمّ قاما من المجلس، وكان القاضي يحضر دار الأمير ابن حمدان في كلّ يوم فتأخّر ذلك اليوم ومن غَده، فقال الأمير: أعرفوا خبر القاضي، فعاد الرّسول فقال: إنّه منذ قام من موضع المباهلة حُمَّ وانتفخت الكف الّتي مدّها للمباهلة وقد اسودت ثمّ مات من الغد، فانتشر لأبي عبد الله الصّفواني بهذا ذكرٌ في الملوك وحظي منهم وكانت له منزلة.

وكانت له كتب منها:

كتاب ثواب القرآن، كتاب الردّ على ابن رباح المنطور، كتاب الردّ على الواقفة، كتاب الغيبة وكشف الحيرة، كتاب الإمامة، كتاب الردّ على أهل

الأهواء، كتاب في الطلاق ثلاث، كتاب الجامع في الفقه، كتاب أنس العالم وأدب المتعلّم، كتاب معرفة الفروض من كتاب يوم وليلة، كتاب غرر الأخبار ونوادر الآثار، كتاب التّصرف، أخبرني بجميع كتبه شيخي أبو العباس أحمد بن علي بن نوح عنه[١].

السّابع عشر: محمّد بن أحمد بن محمد بن سنان أبو عيسى الزاهري:

كان من مشايخ الصدوق (رحمه الله) كما يظهر ذلك من روايته عنه في غير موردٍ من كتبه[٢].

وأمّا تلمذته عند الكليني وروايته عنه فهي ظاهرةٌ من قول الصدوق (رحمه الله) في المشيخة:

وما كان عن محمّد بن يعقوب الكليني (رحمه الله تعالى) فقد رويته عن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن محمّد بن موسى، ومحمد بن أحمد السناني (رضي الله عنهم)، عن محمّد بن يعقوب، وكذلك جميع كتاب الكافي فقد رويته عنهم عنه عن رجاله[٣]، هذا من جانب الرّواية.

---

(١) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ٣٩٣: رقم ١٠٥٠.

(٢) اُنظر: الصدوق: التوحيد: صفحة ٢٠: الحديث السابع، وكذلك: النوري: مستدرك الوسائل الخاتمة: الجزء الرابع: صفحة ٨٨: والجزء التاسع: صفحة ١٥.

(٣) اُنظر: مشيخة الفقه: صفحة ١١٦: وفيه النسائي بدل عن السناني وهو تصحيف، اُنظر: تنقيح المقال: الجزء الثاني ٧٣.

وأمّا من جانب الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في باب (من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام)) بالقول:

محمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان الزّاهري، يُكنّى أبا عيسى، نزيل الرّي، روى عن أبيه، عن جدّه محمّد بن سنان، وروى عنه ابن نوح وأبو المُفضّل(١).

وذكر ابن داود في رجاله نقلاً عن ابن الغضائري:

أنّ نسبه وحديثه مضطربٌ(٢).

ثمّ أنّه يقع الكلام في الاضطراب في النّسب المُشار إليه في كلام ابن الغضائري، فالظّاهر أنّه من جهة نسبة محمّد بن سنان أساساً فيها اضطراب من باب كونه في الأصل "محمّد بن الحسن بن سنان" كما أشار إلى ذلك النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة.

ثمّ أنّه توفّي أبوه وهو الحسن وهو طفل فنُسِب إلى جدّه سنان(٣)، فمن الطبيعي أن ينعكس ذلك على نسب حفيده محمّد بن أحمد فيكون الأصل في اسمه "محمّد بن أحمد بن محمد بن الحسن بن سنان" ولكن المذكور "محمّد بن

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤٤٧: الرقم ٦٣٥٢.

(٢) أُنظر: ابن الغضائري: صفحة ١١٩: المستدركات: الرقم ١٩٧ نقلاً عن ابن داود في رجاله: رجال ابن داود: القسم الثاني: رقم ٤٢٢.

(٣) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٢٨: رقم ٨٨٨.

أحمد بن محمد بن سنان".

وأمّا الحديث في وثاقته واعتبار مروياته:

فلم نجد وجهاً للقول بوثاقة الرّجل لا عند المتقدّمين ولا عند المتأخّرين من أصحابنا بالمقدار الذي بحثنا فيه، إلا ما يمكن أن يُقال من ترضي الصدوق (ﻃﺎﺏ ﺛﺮﺍﻩ) عليه في غير مورد كما تقدم.

ولكن تقدّم الحديث مفصلاً أنّ الترضّي من الصدوق (ﻃﺎﺏ ﺛﺮﺍﻩ) لا يرقى إلى القول باعتبار روايات المُترضَّى عليه فراجع.

مضافاً إلى ما ورد من كلمات الخدش فيه من قِبل ابن الغضائري والإشارة إلى اضطراب حديثه.

فالنتيجة:

أنّ الرّجل لم يثبت له توثيق في الحديث.

نعم، لابدّ من التعقيب على ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في ترجمة الرّجل في رجاله من أنّه روى عنه ابن نوح وأبو المفضّل، فقد علّق على ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي بالقول:

إنّ هذا غير قابل للتصديق، فإنّ ابن نوح وأبا المفضل قد أدركا النّجاشي وروى عن ابن نوح كثيراً، فكيف يمكن روايتهما عن من أدرك الكاظم (عليه السلام)

بواسطتين[1]؟!

ولنا تعليق في المقام حاصله:

أنّ هذا الكلام منه (قدس سره) مبنيٌّ على لحاظ المفروض من الطبقات من الرّواة، فإنّه عادةً ما يكون عمر الطبقة بين خمس وثلاثين إلى أربعين سنة كما تقدّم الحديث عنها مفصلاً في مبحث طبقات الرّواة دراسة وتحليل فراجع.

ولكن إذا لاحظنا أنّ محمد بن سنان توفّي سنة ٢٢٠ للهجرة كما أشار إلى ذلك النجاشي[2] وأنّ النجاشي وُلِد سنة ٣٧٢ كما ذكر العلامة الحلّي (قدس سره) وتوفّي سنة ٤٥٠ للهجرة كما هو المعلوم، وبالتّالي فالفترة الممتدة بين ٢٢٠ للهجرة إلى ٤٥٠ للهجرة والبالغة ٢٣٠ عاماً بطبيعة أنّ أقصى ما يُقال في عمر الطبقة الروائية ٤٠ عاماً، فالفارق الذي يبقى ومقداره حوالي ٧٠ عاماً هو الذي دعا سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) إلى عدم التصديق بذلك وما ذكره ليس ببعيد.

ولكن من المعلوم أنّ هذا هو المفروض في طبقات ولكنّ الواقع قد يختلف في موارد معينة كما إذا تحمّل الرّاوي الرواية وهو صغير السن -كالعشرين مثلاً -وعَمَّر إلى أن وصل إلى المئة أو حتّى التسعين عاماً كما حصل ذلك مع جمعٍ من

---

(١) أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء السادس عشر: صفحة ٢٣.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ٣٢٨: رقم ٨٨٨.

الرّواة فعندئذ تختلف الحسابات، ولكن على المفروض فالأمر كما أفاده (قدس سره) خصوصاً بعد أن لم نعرف وفاة ابن محمّد بن سنان أو حفيده أو ولادة ابن نوح، فلاحظ.

ويعضد ذلك:

أنّ النجاشي (المتوفّى ٤٥٠ للهجرة) تتلمذ على يد هارون بن موسى التَلعكبري الذي هو من تلامذة الشيخ الكليني (رحمه الله) (المتوفّى ٣٢٩ للهجرة) وغيره من الأمثلة.

الثّامن عشر: محمّد بن علي بن الحسين بن محمّد بن بابويه الشيخ الصدوق:

أمّا مسألة روايته عن الكليني فقد اُستفيدت من ذكر الشيخ المفيد (قدس سره) من أنّه أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه أبو جعفر، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، جميعاً عن محمّد بن يعقوب الكليني[1].

والمعروف أنّ الشيخ الصدوق (قدس سره) وُلِد في سنة ٣٠٦ للهجرة وتوفّي عام ٣٨١ للهجرة، وأمّا الكليني (رحمه الله) فقد توفّي كما تقدّم عام ٣٢٩ للهجرة، فلذلك يمكن أن يروي عنه الكليني مباشرة، هذا من جانب.

وأمّا من جانب وثاقة الشيخ الصدوق في الحديث:

فلا حاجة إلى الحديث عنها بعد أن كان لقبه الصدوق، فقد اتفق الخاصّة

---

(١) اُنظر: ذبائح أهل الكتاب: صفحة ٢٧.

على وثاقته وأشاد به العامّة في كلماتهم كما هو ظاهر كلمات الذّهبي بوصفه: ابن بابويه، رئيس الإمامية[١]، والزّركلي حيث قال: محدّثٌ إماميٌ كبيرٌ، لم يُرَ في القمّيين مثله[٢].

التاسع عشر: محمّد بن محمد بن عصام الكليني:

من مشايخ الصدوق ومن كُلين كما هو واضح، وأمّا روايته عن الكليني فقد ذكرها الشيخ الصدوق (طاب ثراه) حيث قال:

وما كان فيه محمد بن يعقوب الكليني (رحمه الله) فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن موسى، ومحمد بن أحمد السناني (رضي الله عنهم)، عن محمد بن يعقوب الكليني، وكذلك جميع كتاب الكافي فقد رويته عنهم عنه[٣]، هذا من ناحية الرّواية.

وأمّا من ناحية اعتبار الحديث:

فلم نجد للرّجل ما يمكن أن يُستكشف من خلاله حسن حاله ووثاقته في الحديث إلا ترضّي الصدوق (طاب ثراه) عليه في غير موردٍ كما تقدّم منها، ولكن قد ذكرنا أنّ المختار -وهو الصحيح- عدم دلالة ترضي الصدوق (طاب ثراه) على وثاقة المُترضَى عليه في الحديث على تفصيلٍ تقدّم فراجع.

---

(١) أُنظر: سيرة أعلام النبلاء: الجزء ١٦: صفحة ٣٠٣ ـ ٣٠٤: رقم ٢١٢.

(٢) أُنظر: الأعلام: الزركلي: الجزء السادس: صفحة ٢٧٤.

(٣) أُنظر: الصدوق: من لا يحضره الفقيه: الجزء الرّابع: صفحة ١١٦: المشيخة.

العشرون: محمّد بن موسى المتوكّل:

الرّجل من مشايخ الصدوق (طاب ثراه) الذين يروي عنهم في غير موردٍ كما في العيون في باب ترتيب الكتاب حيث قال:

عن محمد بن موسى المتوكل، والحسين بن إبراهيم، وعلي بن عبد الله وغيرهم، عن الكليني، عن علي بن إبراهيم العلوي، عن موسى بن محمّد المحاربي، عن رجل ذكر اسمه قال: استنشد المأمون الرّضا (عليه السلام) بعض الأشعار، إلى آخره...[1]، وغيرها من الموارد[2]، هذا من جانب الرّواية.

وأمّا من جانب وثاقة الرّجل في الحديث:

فلم يترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، ولعلّه من جهة أنّه لم يكن صاحب كتاب أو مصنّف، ومع ذلك فقد تعرّض الشيخ الطوسي لترجمته في رجاله في باب من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام) بالقول: روى عن عبد الله بن جعفر الحميري، وروى عنه ابن بابويه[3].

وعليه فلا وجه للقول بوثاقته، ومع ذلك فقد وثّقه العلامة الحلّي (طاب ثراه) صريحاً في خلاصة الأقوال وأدرجه في ضمن القسم الأوّل من كتابه المخصص

---

(١) أُنظر: النوري: مستدرك الوسائل: الجزء الثامن: صفحة ٤٢٥.

(٢) أُنظر: الصدوق: الأمالي: صفحة ٧٨٤: المجلس ٩٧: الحديث الأول، وكمال الدين: صفحة ٦٧٥: الحديث ٣١، وعيون الأخبار: الجزء الثاني: صفحة ١٨٧: الحديث الأول.

(٣) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ٤٣٧: رقم ٦٢٥٣.

لذكر من يُعتمد عليهم[1]، وكذلك فعل ابن داود في رجاله[2]، ولم يذكروا مستندهم في التوثيق والظّاهر كونه من جهة ترضّي الصدوق (رحمه الله) عليه كما تقدّمت الإشارة إليه.

ولكن تقدّم الحديث عن دلالة الترضّي على وثاقة المُترضَى عليه وقلنا: أنّ الصحيح -وهو المختار- عدم دلالة ترضّي الصدوق على وثاقة المُترضَى عليه واعتبار مروياته.

نعم، يبقى ترضّي مثل الصدوق قرينة تحمل قيمةً احتماليةً معينةً تحتاج إلى ما يعضدها في بناء الاطمئنان بوثاقة الرّاوي واعتبار مروياته ولا قرينة في الرّجل تساعد على ذلك، بل أنّ هناك قرينة على روايته لبعض الغرائب غير المقبولة بل خلاف إجماع الطائفة الحقّة كما ورد عنه في باب من شاهد القائم (عليه السلام) من الاكمال في خبره التّاسع عشر، فقد روى فيه عنه جزءً مشتملاً على وجود أخٍ له (عليه السلام) مسمى بموسى غائب معه (عليه السلام)[3]، وغيرها ممّا ظاهرها الوضع وعدم الصحّة.

الحادي والعشرون: هارون بن موسى التَلعكبري:

أمّا رواية الرّجل عن الكليني فقد أشير إليها في جملة من الموارد، فقد روى

---

(١) أُنظر: العلامة الحلّي: خلاصة الأقوال: صفحة ٢٥١: رقم ٨٥٧.

(٢) أُنظر: ابن داود: الرّجال: صفحة ٢٠٨: رقم ١٥١٣.

(٣) أُنظر: المحقق التستري: قاموس الرّجال: الجزء التاسع: صفحة ٦١٢: رقم ٧٣١٧.

كتاب الكافي عن الكليني كما في مشيخة التهذيب والاستبصار[١].

وكذلك الشيخ الطوسي أشار إلى أنّه قد وقع هارون بن موسى التَلعكبري في طريقه لكتاب الكافي قراءةً في أكثر كتبه[٢]، بل أكثر من ذلك فقد روى عن الكليني في كتب أخرى[٣]، هذا من ناحية الرّواية.

وأمّا من ناحية الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

هارون بن موسى بن أحمد بن سعيد بن سعيد أبو محمّد التلعكبري من بني شيبان، كان وجهاً في أصحابنا، ثقةً، معتمداً، لا يُطعن عليه، له كتب منها كتاب الجوامع في علم الدّين، كنت أحضر في داره مع ابنه أبي جعفر والناس يقرأون عليه[٤].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي (رحمه الله) في رجاله:

في باب من لم يروِ عن واحدٍ من الأئمّة (عليهم السلام) بالقول:

هارون بن موسى التَلعكبري، يُكنّى أبا محمّد، جليل القدر، عظيم المنزلة،

---

(١) أُنظر: الطوسي: التهذيب: الجزء العاشر: صفحة ١٣ المشيخة، والاستبصار: الجزء الرابع: صفحة ٣٠٠ المشيخة.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: الفهرست: صفحة ٢١٠ ـ ٢١١: الرقم ٦٠٢.

(٣) أُنظر: كفاية الأثر: صفحة ٦١، خصائص الأئمّة (عليهم السلام): صفحة ٦٤.

(٤) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: صفحة ٤٣٩: رقم ١١٨٤.

واسع الرّواية، عديم النظير، ثقةٌ، روى جميع الأصول والمصنفات، مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، أخبرنا عنه جماعة من أصحابنا[١].

الثاني والعشرون: أبو الحسن بن داود:

أمّا مسألة تلمذته على يد الكليني وروايته عنه فقد ذكر النّجاشي في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمّي ذلك، والوجه في ذلك أنّ الرّجل قد وقع في طريق النّجاشي في رواية كتب أحمد بن محمّد بن عيسى عنه حيث قال: قال لي أبو العباس أحمد بن علي بن نوح: أخبرنا أبو الحسن بن داود، عن محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، ومحمّد بن يحيى، وعلي بن محمد بن جعفر، وداود بن كَورة، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن عيسى بكتبه[٢].

وقد تتبّعنا طبيعة علاقة النّجاشي بأبي الحسن بن داود في كلّ كتاب الفهرست ـ أي فهرست أسماء مصنّفي الشيعة للنّجاشي ـ فظهر لنا نقله عنه كثيراً، خصوصاً عن طريق شيخه ابن نوح منها:

١ – ما نقله في ترجمة الحسن بن علي بن فضّال[٣].

٢ – ما نقله في ترجمة الحسن بن الطيّب بن حمزة الشجاعي[٤].

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرّجال: صفحة ٤٤٩: رقم ٦٣٨٦.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٨٢ ـ ٨٣: رقم ١٩٨.

(٣) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٥: رقم ٧٢.

(٤) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٤٥: رقم ٨٩.

٣ ـ ما نقله في ترجمة الحسن بن الجَهم بن بُكير بن أعيُن الشيباني[١].

٤ ـ ما نقله في ترجمة أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري[٢].

٥ ـ ما نقله في ترجمة أحمد بن محمّد بن عمّار أبو علي الكوفي[٣].

٦ ـ ما نقله في ترجمة داود بن سليمان القرشي[٤].

٧ ـ ما نقله في ترجمة سعيد بن عبد الرّحمن وقيل ابن عبد الله الأعرج السّمان أبو عبد الله التيّمي[٥].

٨– ما نقله في ترجمة سلامة بن محمّد بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي الأكرم أبو الحسن الأرزي[٦].

٩ ـ ما نقله في ترجمة القاسم بن هشام اللُؤلُؤي[٧].

١٠ ـ ما نقله في ترجمة محمّد بن جعفر بن محمّد بن عون الأسدي أبو

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٥٠: رقم ١٠٩.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٨٢: رقم ١٩٨.

(٣) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٩٥: رقم ٢٣٦.

(٤) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٥٧: رقم ٤١٣.

(٥) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ١٨١: رقم ٤٧٧.

(٦) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ١٩٢: رقم ٥١٤.

(٧) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣١٦: رقم ٨٦٨.

الحسين الكوفي(١).

١١ ـ ما نقله في ترجمة محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن إسماعيل الكاتب الذي يُعرف بابن أبي الثّلج(٢).

١٢ ـ ما نقله في ترجمة يزيد بن خليفة الحارثي(٣)، هذا من جانب الرّواية.

وأمّا من جانب الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

محمّد بن أحمد بن داود بن علي أبو الحسن، شيخ هذه الطائفة وعالمها، وشيخ القمّيين في وقته وفقيههم، حكى أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله أنّه لم يرَ أحداً أحفظ منه ولا أفقه ولا أعرف بالحديث، وأمّه أخت سلامة بن محمّد الأرزني، ورد بغداد فأقام بها وحدّث وصنّف كتباً منها:

كتاب المَزار، كتاب الذخائر، كتاب البيان عن حقيقة الصّيام، كتاب الردّ على المظهر للرخصة في المسكر، كتاب الممدوحين والمذمومين، كتاب الرّسالة في عمل السلطان، كتاب العلل، كتاب في عمل شهر رمضان، كتاب صلوات الفرج وأدعيتها، كتاب السّبحة، كتاب الحديثين المختلفين، كتاب الردّ على ابن قولويه في الصّيام.

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٧٣: رقم ١٠٢٠.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٨٢: رقم ١٠٣٧.

(٣) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٤٥٢: رقم ١٢٢٤.

حدّثنا جماعة من أصحابنا (رحمهم الله تعالى) عنه بكتبه منهم أبو العباس بن نوح، ومحمّد بن محمّد، والحسين بن عبيد الله في آخرين، ومات أبو الحسن بن داود سنة ثمان وستين وثلاثمائة ودُفِن بمقابر قريش[١].

وقد ترجم له العلامة الحلّي (عليه السلام) (المتوفّى ٧٢٦ للهجرة) في خلاصة الأقوال في معرفة الرّجال بالقول:

محمّد بن أحمد بن داود بن علي أبو الحسن، شيخ هذه الطائفة وعالمها، وشيخ القمّيين في وقته وفقيههم، حكى أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله أنّه لم يرَ أحداً أحفظ منه ولا أفقه ولا أعرف بالحديث، وأمّه أخت سلامة بن محمّد الأرزني بالرّاء المتقدّمة على الزّاي والنون قبل الياء، ورد بغداد وأقام بها ومات أبو الحسن بن داود سنة ثمان وستين وثلاثمائة ودُفِن بمقابر قريش[٢].

الثّالث والعشرون: أبو غالب الزّراري:

أمّا روايته عن الكليني وتلمذته عليه فهي تظهر من كلمات أبي غالب الزّراري نفسه في رسالته بعدما اخترنا ثبوت نسبتها إليه، فقد ذكر في معرض حديثه عن ثبت الكتب وفهرسته الذي يرويه، قال:

وجميع كتاب الكافي تصنيف أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني روايتي

---

(١) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٨٤ ـ ٣٨٥: رقم ١٠٤٥.

(٢) اُنظر: العلامة الحلّي: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: صفحة ٢٦٧: رقم ٩٥٩: القسم الأول فيمن يُعتمد على روايتهم.

عنه بعضه قراءةً وبعضه إجازةً[1].

ويؤيّد ذلك:

ما ذكره الشيخ الطوسي (ﷺ) (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة) من أنّه أخبرنا الحسين بن عبيد الله قراءة عليه أكثر هذا الكتاب (الكافي) عن جماعة منهم أبو غالب أحمد بن محمد الزّراري[2].

وإلى ذلك أشار المحدّث النوري في خاتمة مستدركه من أنّ الرّجل يُعد ممّن تلقوا كتاب الكافي عن مصنّفه ورووه عنه واستنسخوه ونشروه[3]، هذا من جانب الرّواية.

وأمّا من جانب الوثاقة في الحديث:

فالرّجل أحمد بن محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجَهم بن بُكير بن أعين بن سُنسُن أبو غالب الزّراري.

قال عنه النّجاشي:

بأنّه شيخ العصابة في زمنه ووجههم[4].

---

(١) أُنظر: رسالة أبي غالب الزراري: صفحة ١٧٦: تحقيق السيّد محمد رضا الحسيني الجلالي.

(٢) أُنظر: تجريد أسانيد الكافي: الجزء الأول: صفحة ٢٧.

(٣) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الثالث: صفحة ٤٧١.

(٤) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٨٤: رقم ٢٠١.

وقال عنه الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم:

بأنّه شيخ أصحابنا في عصره وأستاذهم وثقتهم[١].

وقد تقدّم الحديث مفصلاً عن حال الرّجل في مبحث رسالة أبي غالب الزّراري وتقدمت الإشارة إلى علو مرتبته ووثاقته فراجع.

الرّابع والعشرون: أبو المفضّل الشيباني:

أمّا روايته عن الكليني الكافي فقد صرّح بذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) في ترجمة محمّد بن يعقوب الكليني في فهرست كتب الشيعة وأصولهم حيث قال: وأخبرنا الحسين بن عبيد الله قراءةً عليه أكثر كتبه من الكافي عن جماعة منهم أبو غالب أحمد بن محمد الزّراري، وأبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، وأبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الصّيمري والمعروف بابن أبي رافع، وأبو محمّد هارون بن موسى التَلعكبري، وأبو المفضّل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني، كلّهم عن محمّد بن يعقوب[٢]، هذا من جانب الرّواية.

والرّجل روى كذلك عن رجاء العَبرتائي بن يحيى كما ذكر الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله[٣]، وكذلك روى كتاب عبد العظيم بن عبد الله العلوي الحسيني

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٧٨: رقم ٩٤.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٢١١: رقم ٦٠٢.

(٣) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ٣٨٧: رقم ٥٦٩٥.

كما أشار إلى الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم[١]، هذا من ناحية الرّواية.

وأمّا من ناحية الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له النّجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن البهلول بن همّام بن المطلب بن همّام بن بحر بن مطر بن مرّة الصغرى بن همّام بن مرّة بن شيبان أبو المفضل، كان سافر في طلب الحديث عمره، أصله كوفي، وكان أول أمره ثبتاً ثمّ خلّط، ورأيت جلّ أصحابنا يغمزونه ويضعّفونه، له كتب منها:

كتاب شرف التربة، كتاب مزار أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب مزار الحسين (عليه السلام)، كتاب فضائل العبّاس بن عبد المطلب، كتاب الدعاء، كتاب من روى حديث غدير خم، كتاب رسالة في التقية والإذاعة، كتاب من روى عن زيد بن علي بن الحسين، كتاب فضائل زيد (عليه السلام)، كتاب الشّافي في علوم الزيدية، كتاب أخبار أبي حنيفة،كتاب القلم، رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً ثمّ توقّفت عن الرّواية عنه إلا بواسطة بيني وبينه[٢].

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ١٩٣: رقم ٥٤٨.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٩٦: رقم ١٠٥٩.

وترجم له ابن الغضائري بالقول:

محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عبد المطلب الشيباني أبو المفضّل، وضّاع، كثير المناكير، رأيت كتبه وفيها الأسانيد من دون المتون والمتون من دون الأسانيد، وأرى ترك ما ينفرد به(١).

وهذا تحليلٌ دقيقٌ من ابن الغضائري وشاهد لما ذكرناه عنه غير مرّةً من أنّ الرّجل من نقّاد الأخبار والحديث للرّجال وله منهجٌ علميٌ دقيقٌ في تحقيق أحوال الرّجال ولعلّه ينفرد بذلك المنهج، فقلّما نجد أهل الرّجال يستعملون تعبيراته الدقيقة في حقّ الرّواة وما تضمّه كتبهم ومصنفاتهم وأشعارهم من أفكار عقائدية وفقهية.

وترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله:

في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمّة (عليهم السلام) بالقول:

محمّد بن عبد الله بن المطلب الشيباني أبو الفضل، كثير الرّواية، إلا أنّه ضعّفه قوم، أخبرنا عنه جماعة(٢).

---

(١) أُنظر: ابن الغضائري: الرجال: صفحة ٩٨ ـ ٩٩: رقم ١٤٩.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ٤٤٧: رقم ٦٣٠٦: باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

كثير الرّواية، حسن الحفظ، غير أنّه ضعّفه جماعة من أصحابنا[١].

وترجم له العلامة الحلّي (طاب ثراه) (المتوفّى ٧٢٦ للهجرة) بالقول:

كثير للرّواية، حسن الحفظ، ضعّفه جماعة من أصحابنا، وقال ابن الغضائري: أنّه وضّاع، كثير المناكير، رأيت كتبه وفيها الأسانيد من دون المتون والمتون من دون الأسانيد، وأرى ترك ما ينفرد به[٢].

ولذلك أدرجه في القسم الثّاني في ذكر الضعفاء ومن لا يعتمد على مروياته، وكذلك ترجم له ابن داود بمثل ما ذكره العلامة الحلّي (طاب ثراه)[٣].

فالنتيجة:

أنّه لا وجه للقول بوثاقة الرّجل كما ذهب إلى ذلك البعض[٤]، بل كلمات الأعلام صريحة في ضعف الرّجل والخدش فيه.

ثمّ أنّ الرّجل -على ما ذُكِر- توفّي سنة ٣٨٧ للهجرة[٥]، وقد أدركه النّجاشي شيخاً، ولكن الظاهر انّ الشيخ الطوسي لم يدركه، ولعلّه من جهة

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة ٢١٦: رقم ٦١٠.

(٢) أُنظر: العلامة الحلّي: خلاصة الأقوال: صفحة ٣٩٧: رقم ١٦٠١: القسم الثاني.

(٣) أُنظر: ابن داود: الرجال: القسم الثاني: صفحة ٣٠٨: رقم ٤٦٣.

(٤) أُنظر: مقدمة تحقيق كتاب الكافي: صفحة ٧٤: طبعة دار الحديث.

(٥) أُنظر: محمد حسين الحسيني الجلالي: فهرست التراث: الجزء الأول: صفحة ٣٦٠.

قدومه إلى بغداد حوالي سنة ٤٠٨ للهجرة وهو ابن ثلاثة وعشرين عاماً حيث وُلِد عام ٣٨٥ هجرياً بخراسان بخلاف النجاشي المولود سنة ٣٧٢ هجرياً كما عن العلامة الحلّي (قدس سره)، وهذه سِمةٌ واضحةٌ عند النجاشي، فقد أدرك جمع من المشايخ وروى عنهم وتتلمذ لديهم لم يُكتب للشيخ الطوسي الرّواية عنهم ولا التلمذة على أيديهم، وقد أشرنا إلى جملة منهم في الأبحاث المتقدّمة.

نعم، لابدّ من الإشارة إلى مسألةٍ وهي:

أنّ النجاشي ذكر في ترجمة الشلمغاني -بعد سرد كتب الشَلمغاني- في فهرست أسماء مصنفي الشيعة:

التكليف ورسالة إلى أبي همّام وغيرها الكثير، وأنّه قال: أبو الفرج، محمد بن علي الكاتب الفنائي، قال لنا أبو الفضل محمّد بن عبد الله بن المطلب: حدّثنا أبو جعفر محمد بن علي الشَلمغاني في استتاره بمعلتاي بكتبه[1].

وقد أُشير في جملة من المصادر التاريخية إلى أنّ الشلمغاني قُتِل وصُلِب في سنة ٣٢٣ هجرياً أو سنة ٣٢٢ هجرياً[2] أي في عصر السفير الحسين بن روح النوبختي (رضي الله عنه) (المتوفّى سنة ٣٢٦ هجرياً)، وذلك بعد أن انحرف

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٣٧٩: رقم ١٠٢٩.

(٢) أُنظر: إسماعيل باشا البغدادي: إيضاح المكنون: الجزء الثاني: صفحة ١٩٧، وكذلك أُنظر: آقا بزرك الطهراني: الذريعة: الجزء الثاني: صفحة ٥٧: الجزء الثاني: صفحة ١٨: وكذلك الجزء الثالث: صفحة ٥٧.

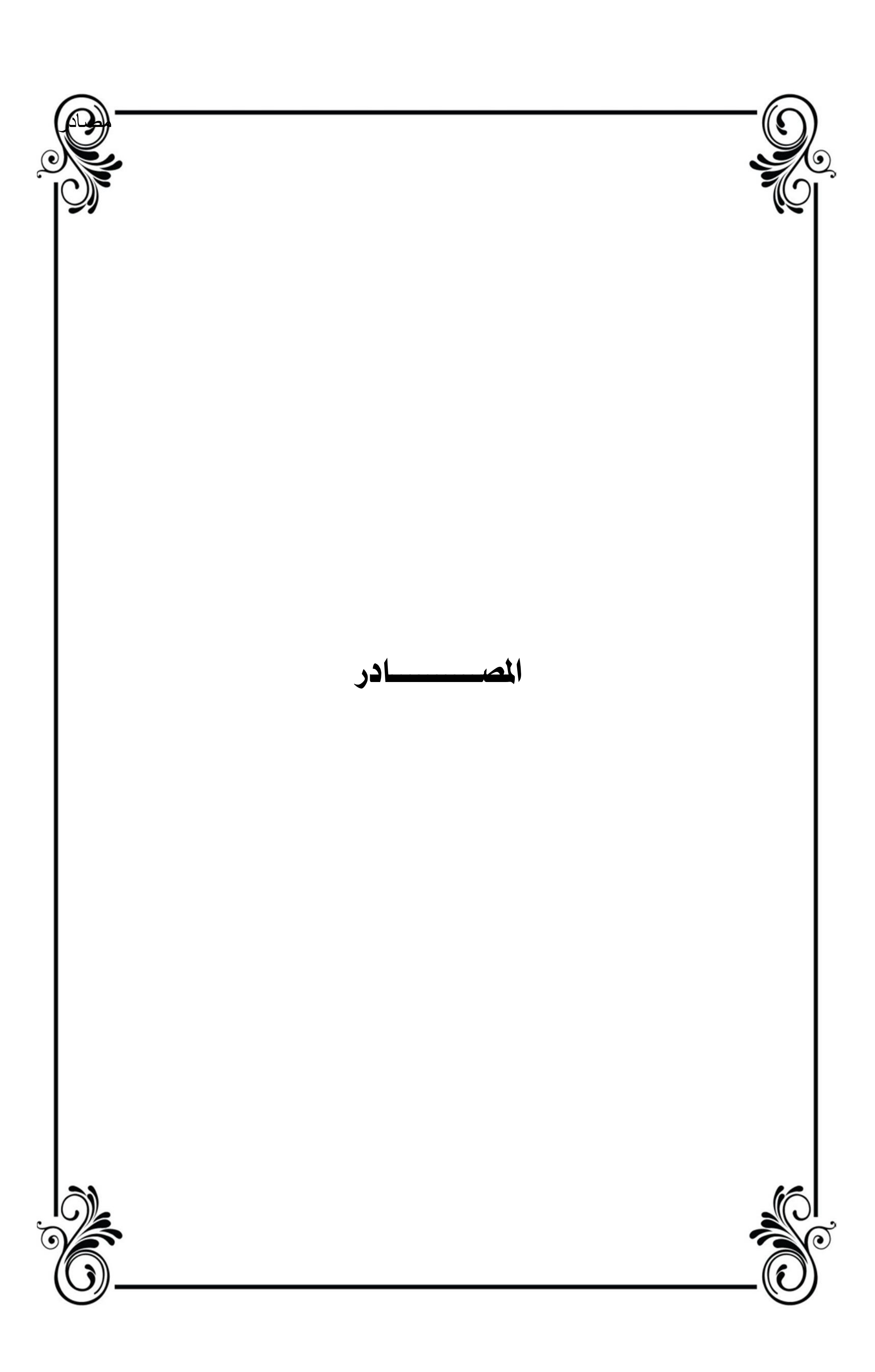
بعد استقامته عن الجادة وظهرت منه الآراء الفاسدة والغريبة كالحلول وأنّ الله (سبحانه وتعالى) يحلّ في كلّ شيء بما يحتمله وأنّه تعالى يحلّ في الأنبياء (عليهم السلام)، بل قيل أنّه أدعى الألوهية ودعا إلى ترك الواجبات الشرعية كالصّوم والصّلاة ونحوها، بل وغيرها من الآراء الفاسدة كما أشار إلى ذلك الخاصّة والعامّة[1].

فظهرت بحقّه التوقيعات الشريفة فأخذه سلطان بغداد في ذلك الوقت فقتله وصلبه بعدما ظهر منه الانحراف الشديد جداً.

وبذلك يتم الحديث عن مشايخ الكليني وتلامذته .

والحمد لله رب العالمين

(١) اُنظر: النجاشي: صفحة ٣٧٨: رقم ١٠٢٩، وكذلك الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ٤٤٨: رقم ٦٣٦٤، وفي الفهرست: صفحة ٢٢٤: رقم ٦٢٧، والذهبي: سيرة أعلام النبلاء: جزء ١٤: صفحة ٥٥٤، وابن النديم: الفهرست: صفحة ١٦٤ .



المصـــــــادر

القرآن الكريم

١ - الإرشاد: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان (٣٣٦ - ٤١٣هجري) قم: ١٤١٢هجري.

٢ - الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٣ - أعيان الشيعة: محسن الأمين: المتوفى (١٣٧١هجري) دار التعارف بيروت.

٤ - الأمالي الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٥ - أمل الآمل محمد بن الحسن الحر العاملي (١٠٣٣ - ١١٠٤هجري) مكتبة الأندلس: بغداد.

٦ - أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: دروس الشيخ مسلم الداوري: تقرير الشيخ محمد علي المعلم. الطبعة الأولى: محبين: ١٤٢٥هجري.

٧ - أصول الكافي: تأليف الكليني (المتوفى عام ٣٢٩هجري) مقدّمة التحقيق بقلم علي أكبر الغفاري: نشر دار الكتب الإسلامية (المصحّح).

٨ - الأعلام: خير الدين الزركلي: الوفاة ١٤١٠هجري: الطبعة الخامسة: ١٩٨٠م: دار العلم للملايين: بيروت: لبنان.

٩ - أجود التقريرات: تقرير بحث المحقّق النائيني بقلم السيد أبو القاسم الخوئي: طبعة مؤسّسة صاحب الأمر.

١٠ - بحار الأنوار: العلامة محمد باقر المجلسي: (المتوفى١١١١هجري) مؤسّسة الوفاء: بيروت– لبنان.

١١ - بحوث في الملل والنحل: جعفر السبحاني (تولد ١٣٤٧هجري) منشورات لجنة إدارة الحوزة العلمية: قم المقدّسة.

١٢ - بصائر الدرجات: محمد بن الحسن الصفّار القمّي (المتوفى ٢٩٠هجري) منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي: قم: ١٤٠٤ هجري).

١٣ - بحوث في فقه الرجال: العلّامة الفاني الأصفهاني: (قدس سره) (من المعاصرين) تقرير: مكي العاملي.

١٤ - تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (المتوفى ٤٦٣هجري) المكتبة السلفية: المدينة المنورة.

١٥ - تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) محمد بن جرير الطبري: (المتوفى ٣١٠ هجري) مؤسّسة الأعلمي: بيروت.

١٦ - ترتيب الأسانيد (الموسوعة الرجالية) السيد حسين الطباطبائي البروجردي (١٢٩٢-١٣٨٠هجري)، مجمع البحوث الإسلامية في الأستانة الرضوية: المقدسة: ١٤١٤هجري.

١٧ - تصحيح الاعتقاد: المفيد محمد بن محمد بن النعمان (٣٣٦ - ٤١٣هجري) مكتبة الحقيقة: تبريز: ١٣٧١ هجري.

١٨ – تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال (المتوفى ١٢٠٦هجري) الطبعة الحجرية.

١٩ – تفسير القمّي علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري) مؤسّسة دار التاب للطباعة والنشر: قم:١٤٠٤ هجري.

٢٠ – تنقيح المقال: عبد الله المامقاني (١٢٩٠-١٣٥١هجري) النجف الأشرف: ١٣٥٠هجري.

٢١ – تهذيب الأحكام: محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٢٢ – التنقيح في شرح العروة الوثقى: الخوئي (المتوفى ١٤١٣هجري): ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.

٢٣ – التحرير الطاووسي: الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني: تحقيق السيد محمد حسن الترحيني: طبعة مؤسّسة الأعلمي: بيروت.

٢٤ – جامع أحاديث الشيعة: إسماعيل المعزى الملايري: إشراف السيد حسين الطباطبائي البروجردي: قم المقدسة: ٢٦ جزءً طبع الجزء الأخير ١٤٢١ هجري.

٢٥ – جامع الرواة: محمد بن علي الأردبيلي (المتوفى ١١٠١هجري) منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي: قم: ١٤٠٣ هجري.

٢٦ – جامع المقاصد: المحقّق الثاني علي بن الحسين الكركي (المتوفى ٩٤٠هجري) مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١١ هجري.

٢٧ – كتاب جواهر العقود: تأليف المنهاجي السيوطي. (القرن التاسع الهجري) تحقيق: مسعد عبد الحميد مسعد السعدني: طبعة ١٩٩٦: دار الكتب العلمية.

٢٨ – الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: تأليف الشيخ يوسف البحراني: مؤسّسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٩ – كتاب حياة الحيوان الكبرى: تأليف: كمال الدين الدميري. (الوفاة: ٨٠٨ هجري) الطبعة الثانية: ١٤٢٤: دار الكتب العلمية.

٣٠ – خاتمة مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ – ١٣٢٠هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم: ١٤٢٠هجري.

٣١ – الخلاصة (رجال العلامة) العلّامة الحلّي (٦٤٨ – ٧٢٦هجري) المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٨١ هجري.

٣٢ – دروس في أصول فقه الإمامية: الشيخ عبد الهادي الفضلي (من المعاصرين).

٣٣ – دروس تمهيدية في القواعد الرجالية: تأليف الشيخ باقر الإيرواني: طباعة ونشر دار البذرة: النجف الأشرف.

٣٤ – دفاع عن التشيع: السيد نذير يحيى الحسني: الطبعة الأوّلى: ١٤٢١هجري: المؤسّسة الإسلامية العامّة للتبليغ والإرشاد.

٣٥ – الذريعة: آغا بزرك الطهراني: (المتوفى ١٣٩٨هجري) دار الأضواء: بيروت.

٣٦ – ذكرى الشيعة: الشهيد الأوّل محمد بن مكي العاملي (٧٣٤ – ٧٨٦هجري) مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم المقدسة: ١٤١٩ هجري.

٣٧ – الرجال: ابن داود الحسن بن علي الحلي: (من علماء القرن السابع الهجري) منشورات المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٩٢هجري.

٣٨ – الرجال: الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ – ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٤١٥هجري.

٣٩ – الرجال: الكشّي أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز (من علماء القرن الرابع الهجري) مؤسّسة الأعلمي: كربلاء: العراق.

٤٠ – الرجال: النجاشي: أحمد بن علي (٣٧٢ – ٤٥٠ هجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٨ هجري.

٤١ – الرسالة العددية: الشيخ المفيد (٣٣٦ – ٤١٣ هجري) ضمن مصنّفات الشيخ المفيد: المجلد:٩: قم: ١٤١٣ هجري.

٤٢ – رسالة في آل أعين: أبو غالب الزراري: (المتوفى ٣٦٨ هجري) مطبعة ربّاني: أصفهان: ١٣٩٩ هجري.

٤٣ – الرعاية في علم الدراية: الشهيد الثاني زين الدين العاملي (٩١١ – ٩٦٥هجري) منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي: قم: ١٤٠٨هجري.

٤٤ – رياض العلماء: الميرزا عبد الله الافندي: (من اعلام القرن الثاني عشر) قم المقدسة: ١٤٠١ هجري.

٤٥ – روضة المتقين: محمد تقي المجلسي: (١٠٠٣– ١٠٧٠هجري): تحقيق حسين الموسوي الكرماني، على بناه الاشتهاري: طبعة: ١٣٩٨: المطبعة العلمية: قم.

٤٦ – شرح أصول الكافي: المولى محمد صالح المازندراني (المتوفى ١٠٨١ هجري) دار إحياء التراث العربي: بيروت:١٤٢١ هجري.

٤٧ – الشرح الصغير في شرح المختصر النافع: السيد علي الطباطبائي (المتوفى عام ١٢٣١هجري): تحقيق السيد مهدي الرجائي: إشراف السيد محمود المرعشي: الطبعة الأولى: ١٤١٩هجري.

٤٨ – كتاب الصراط المستقيم: تأليف على بن يونس العاملي النباضي البياضي.

٤٩ – الضعفاء: لابن الغضائري أحمد بن الحسين بن عبد الله ابن إبراهيم أبي الحسين الواسطي البغدادي: تحقيق السيد محمد رضا الجلالي.

٥٠ - طرائف المقال: السيد علي البروجردي (المتوفى عام ١٣١٣هجري) تحقيق السيد مهدي الرجائي: الطبعة الأوّلى:١٤١٠ هجري: الناشر مكتبة آية الله المرعشي العامّة: قم: إشراف السيد محمود المرعشي.

٥٢ - عدّة الأصول: الشيخ الطوسي: (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم المقدسة: ١٤٢٠هجري.

٥٣ - الغيبة: الطوسي: محمد بن الحسن (٣٨٥- ٤٦٠هجري) مؤسّسة المعارف الإسلامية: قم المقدسة: ١٤١١هجري.

٥٤ - الغيبة: النعماني: محمد بن إبراهيم (المتوفى ٣٦٠هجري) منشورات أنوار الهدى: قم: ١٤٢٢ هجري.

٥٥ - الفرق بين الفرق: عبد القاهر البغدادي (المتوفى ٤٢٩هجري) تحقيق شيخ إبراهيم رمضان: دار الإفتاء: بيروت-١٩٩٤م.

٥٦ - فرق الشيعة: الحسن بن محمد النوبختي (من أعلام القرن الثالث الهجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٤هجري.

٥٧ - الفهرست: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥-٤٦٠ هجري) مؤسّسة نشر الفقاهة: قم: ١٤١٧هجري.

٥٨ - الفهرست: منتجب الدين بن بابويه (المتوفى ٥٨٨ هجري) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي: قم: ١٣٦٦هجري.

٥٩ - الفوائد الرجالية (المطبوعة في آخر رجال الخاقاني): الوحيد البهبهاني (المتوفى ١٢٠٦هجري): مكتب الإعلام الإسلامي: قم: ١٤٠٤هجري.
٦٠ - كتاب الفردوس الأعلى: تأليف الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء.
٦١ - كتاب فهرست التراث: تأليف السيد محمد حسين الحسيني الجلالي. تحقيق محمد جواد الحسيني الجلالي: الطبعة الأوّلى: ١٤٢٢: نشر دليل ما.
٦٢ - كتاب فساد أقوال الإسماعيلية: تأليف علي بن أحمد الكوفي.
٦٣ - كتاب فائق المقال في الحديث والرجال: تأليف أحمد بن عبد الرضا البصري. (المتوفى عام ١٠٨٥هجري) تحقيق: غلام حسين قيصريها: الطبعة الأوّلى: ١٤٢٢ هجري: نشر دار الحديث.
٦٤ - كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم: الطبعة الأوّلى: المطبعة الأدبية: مصر: دار الصادر بيروت.
٦٥ - الفصول المختارة: الشيخ المفيد: المتوفى ٤١٣ هجري: تحقيق السيد نور الدين جعفريان الأصبهاني والشيخ يعقوب الجعفري الشيخ محسن الأحمدي: الطبعة الثانية: دار المفيد: لبنان.
٦٦ - قاموس الرجال: محمد تقي التستري (المتوفى ١٣١٦هجري): طهران: ١٣٩٧هجري.
٦٧ - قوانين الأصول: أبو القاسم القمّي: (المتوفى١٣٣١هجري) الطبعة الحجرية.

٦٨ - قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية.

٦٩ - كليّات في علم الرجال: تأليف الفقيه الشيخ جعفر السبحاني: نشر مؤسّسة الإمام الصادق (عليه السلام): الطبعة السادسة: ١٤٣٦ هجري.

٧٠ - الكافي: محمد بن يعقوب الكليني: (المتوفى ٣٢٩ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران: ١٣٩٧هجري.

٧١ - كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى ابن قولويه (المتوفى ٣٦٧هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٧٢ - كشف الرموز في شرح المختصر النافع: أبو علي الحسن بن أبي طالب بن أبي المجد اليوسفي المعروف بالفاضل والمحقق الآبي (من أعلام القرن السابع) مؤسّسة النشر الإسلامي: قم: ١٤١٧هجري.

٧٣ - كمال الدين وتمام النعمة: الشيخ الصدوق (المتوفى٣٨١هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين: قم المقدسة: ١٤٠٥ هجري. تحقيق وتعليق علي أكبر الغفاري.

٧٤ - كشف الأسرار في شرح الاستبصار: السيد نعمة الله الجزائري: تحقيق مؤسّسة علوم آل محمد: إشراف السيد طيب الموسوي: الطبعة الأوّلى: ١٤١٣ هجري: مؤسّسة دار الكتاب.

٧٥ – مقياس الرواة في علم الرجال: علي أكبر السيفي المازندراني: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: ١٤٣٦هجري.

٧٦ – مجمع الرجال: عناية الله القهبائي (من أعلام القرن العاشر والحادي عشر الهجري) انتشارات اسماعليان: قم: ١٣٨٧هجري.

٧٧ – مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ – ١٣٢٠هجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٧ هجري.

٧٨ – مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان: مؤسّسة بوستان كتاب: الطبعة الثالثة.

٧٩ – معالم العلماء: ابن شهرآشوب: محمد بن علي السروي المازندراني: (٤٨٨ – ٥٨٨ هجري) النجف الأشرف: ١٣٨٠هجري.

٨٠ – المعتبر: المحقّق الحلّي: جعفر بن الحسن الحلّي: (المتوفى ٦٨٦ هجري) مؤسّسة الشهداء: قم المقدسة: ١٣٦٤: هجري شمسي

٨١ – معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي: (المتوفى ١٤١٣هجري) الطبعة الخامسة: ١٤١٣هجري.

٨٢ – مقباس الهداية: عبد الله المامقاني: (المتوفى ١٣٥١هجري) مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١١هجري.

٨٣ – الملل والنحل: الشهرستاني: محمد بن عبد الكريم (٤٧٩ – ٥٤٨ هجري): تحقيق محمد سيد كيلاني دار المعرفة: بيروت.

٨٤ - منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني: (المتوفى ١٠١١هجري)، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٣٦٢هجري شمسي.

٨٥ - كتاب من لا يحضره الفقيه: الشيخ الصدوق (المتوفى٣٨١هجري): مؤسّسة النشر الإسلام التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٨٦ - مدرسة بغداد العلمية: وأثرها على تطور الفكر الامامي: حسن عيسى الحكيم.

٨٧ - مصباح المنهاج: تأليف السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم: نشر مؤسّسة الحكمة.

٨٨ - نقد الرجال: التفرشي (من أعلام القرن الحادي عشر الهجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٨هجري.

٨٩ - مباحث الأصول: أبحاث السيد محمد باقر الصدر (المستشهد ١٤٠٠ هجري): تقرير السيد كاظم الحسيني الحائري: دار البشير: ١٤٢٥ هجري.

٩٠ - المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق القياض: نشر عزيزي: ١٤٢٥ هجري.

٩١ – المستند في شرح العروة الوثقى: تقرير أبحاث السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره) (المتوفى عام ٤١٣ هجري) ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.

٩٢ – مستدركات علم رجال الحديث: الشيخ النمازي: الطبعة الأوّلى: مطبعة حيدري.

٩٣ – منتهى الدراية في توضيح الكفاية: السيد محمد جعفر المروج: تحقيق محمد علي المروج. مع إضافات وتنقيح وتصحيح.

٩٤ – مصباح الأصول: تقرير بحث السيد الخوئي (المتوفى عام ١٤١٣ هجري): المجلد ٤٧: ضمن موسوعة الإمام الخوئي.

٩٥ – مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: محمد باقر المجلسي (المتوفى ١١١٠هجري): طبع طهران.

٩٦ – كتاب مقياس الرواية في علم الدراية: تأليف الشيخ علي أكبر السيفي المازندراني: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: ١٤٣١ هجري.

٩٧ – معلى بن خنيس: تأليف حسين الساعدي: طبعة ١٤٢٥ هجري: الناشر دار الحديث: قم المشرفة.

٩٨ - كتاب المهذب: القاضي ابن البراج (المتوفى ٤٨١ هجري) طبعة ١٤٠٦ هجري: المطبعة العلمية في قم: نشر مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.

٩٩ - مسند زيد بن علي: مجموعة فقه المذهب الزيدي: نشر دار مكتبة الحياة: بيروت- لبنان.

١٠٠ - مناقب آل أبي طالب: ابن شهرآشوب: المتوفى ٥٨٨هجري: سنة الطبع: ١٩٥٦: تحقيق لجنة من أساتذة النجف الأشرف: نشر المطبعة الحيدرية.

١٠١ - مروج الذهب: المسعودي: طبعة دار الأندلس.

١٠٢ - نفحات الأزهار: تأليف السيد علي الحسيني الميلاني.

١٠٣ - نهاية الأفكار: المحقّق الشيخ ضياء الدين العراقي: المتوفى عام ١٣٦١ هجري.

١٠٤ - كتاب هشام بن الحكم: يبحث في سيرته: تأليف الشيخ عبد الله نعمة.

١٠٥ - الوافي: الفيض الكاشاني: (١٠٠٧ - ١٠٩١ هجري) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): أصفهان: ١٤٠٦هجري. تحقيق ضياء الدين الحسيني الاصفهاني.

١٠٦ – وسائل الشيعة: الحرّ العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣ – ١١٠٤ هجري): مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي: ١٤١٦ هجري.




فهرس الموضوعات




فهرس الموضوعات